الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدرار
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية
القياس في اللغة العربية أنموذجاً

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في مشروع الدراسات اللغوية والأدبية عند الجزائريين قديماً وحديثاً .

لجنة المناقشة:

1- أ.د صالح بلعيد أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو رئيساً .
2- د الطاهر مشري أستاذ محاضر(أ) جامعة أدرار مشرفا ومقرراً
3- د أحمد جعفري أستاذ محاضر(أ) جامعة أدرار عضواً .
4- د محمد بن حمو أستاذ محاضر(أ) جامعة بشار عضواً .

إعداد الطالب: بإشراف:
- كمال مجيدي الدكتور الطاهر مشري

السنة الجامعية : 2008 – 2009.

الإهــداء:

إلـى روح والـديّ الكـريمـيـن أمــي وأبــي

أنجبت الجزائر على مر التاريخ علماء نبغوا في شتى العلوم والمجالات، منهم من بقي فوق أرضها، ومنهم من اضطرته الظروف إلى الهجرة قاصداً البلاد العربية والإسلامية، وبفضل هؤلاء المهاجرين كانت الجزائرحاضرة في البلاد التي حلوا بها. ثم كوّنوا أسرا، وأنجبوا خلفا اعتزت بهم الأمة العربية و الإسلامية بصفة عامة، والأمة الجزائرية بصفة خاصة، ومن هؤلاء الخلف اجتبيت محمد الخضر حسين، فلم هذه الشخصية بالذات؟

وقع اختياري على هذا الرجل، لأن المعلوم عنه في الجزائر، وهو صاحب شهرة واسعة، قليل جدا، والدراسات الأكاديمية عنه في جامعاتنا الجزائرية منعدمة، ناهيك عن ذاك الحضور السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تميزت به هذه الشخصية، وجعلها تتبوأ تلك المكانة المتميزة في العالم العربي و الإسلامي .

تلك أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذه الشخصية، وأما عن عنوان المذكرة المرسوم بـ (محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية – القياس في اللغة العربية أنموذجاً–) فقد جاء على هذا الشكل، لأن الباحثين، حسب ما اطلعت عليه في هذه الشخصية ركزوا اهتماماتهم على دراسة حياته وآثاره وجهوده في الميادين الإصلاحية، وفي العلوم الإسلامية، ولم يلتفتوا إلى جهوده اللغوية، و هذا الرأي أكده لي الباحثان المهتمان بهذه الشخصية، الدكتور محمد مواعدة من تونس، والأستاذ علي الرضا الحسيني من سوريا، وهو ابن أخ الشيخ محمد الخضر حسين .

والتركيز على هذه الجهود اللغوية له ما يبرره، ففي مقابل الغياب الملحوظ لمثل هذه الدراسات، سجلت الحضور القوي للرجل في هذا الميدان بالعديد من المقالات والبحوث،والمناقشات العلمية لمعاصريه، زيادة على عضويته في المجمع العلمي العربي بدمشق عام 1919م، ثم أصبح عضوا مراسلا بعد أن هاجر إلى القاهرة عام 1920م، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشأته عام 1932م .

وأما اتخاذي كتاب القياس في اللغة العربية محوراً أساسيا في هذه الدراسة، فيعود إلى ثلاثة أسباب، أولها أن الكتاب يمثل جهداً لغويا أفرده صاحبه بمؤلف خاص من خلاله يمكن أن أرصد معالم هذه الجهود اللغوية، وثانيها القيمة العلمية لهذا الكتاب، خاصة إذا علمنا أن الرجل بدأ يعالج موضوع القياس ،ويتناول مسائله في وقت مبكر، منذ عام 1914م في أثناء وجوده بسوريا، إضافة إلى أنه نال بهذا الكتاب العضوية في جماعة كبار العلماء بالقاهرة

عام 1950م ،و ثالثها قيمة القياس في حياة العربية ، وحاجتنا الماسة إليه اليوم، لتساير العربية المدنية، و تمارس حضورها .

وحينما قرأت هذا الكتاب، وغيره مما كتبه الرجل في هذا المجال، واطلعت على مسيرة حياته في تونس، وسوريا، ومصر، تجمعت لدى مجموعة من المعارف والمعلومات أثارت فيّ تساؤلات انصبت في ثلاثة اتجاهات هي:

أ- إذا كانت حياة الرجل امتدت من الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، وهي فترة حساسة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية ، فمن الضروري أن يكون قد عاصر أحداثاً وقضايا سياسية واجتماعية وثقافية. فإلى أيّ مدى أثّرت هذه الخلفية السوسيوثقافية في إنتاجه الفكري ؟ و ما موقفه من تلك القضايا التي مست الحياة الثقافية؟وما أثر هذه المواقف على جهوده اللغوية بصفة خاصة و إنتاجه المعرفي بصفة عامة ؟

ب- الرجل كما تشهد بذلك آثاره كان صحفيا، ومصلحا، وأديباً، ولغويا، فما أثر هذا التنوع الثقافي في كتبه عامة، وفي كتاب القياس في اللغة العربية خاصة ؟

ج- ما قيمة كتاب القياس في اللغة العربية؟، ما القضايا التي تناولها في هذا الكتاب؟ كيف أعاد إنتاج المعرفة؟ أين تقاطع واختلف مع القدماء؟ وهل هناك جديد في هذا الكتاب؟ ما هو ؟ وما قيمته ؟

ثم إنّ أهم الصعوبات التي واجهتني، وأنا أنجز هذا العمل غياب الدراسات حول هذه الشخصية في المجال اللغوي زيادة على صعوبة الحصول على مؤلفات الرجل كاملة، الأمر الذي تطلب مني فترة زمنية أطول، وأخص بالذكر كتبه التي تناولت قضايا شرعية، ولكنها ضمت بين دفيتها مسائل لغوية .

ورأيت أن تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة إنما يتم من خلال خطة بحث متكونة من مقدمة وخاتمة بينهما مبحث تمهيدي وفصلان، أما المبحث التمهيدي فتحدثت فيه عن محمد الخضر حسين : عصره السياسي والاجتماعي والثقافي، ثم حياته وآثاره. وجاء هذا المبحث التمهيدي فارضا نفسه ضمن خطة البحث، لأن محمد الخضر حسين واحد من أولئك الذين لا يمكن معرفتهم إلا من خلال عصرهم،و لهذا لا تجدني في هذا المبحث متحدّثاعن الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية بمعزل عن الرجل، و إنما كنت أسعى إلى الكشف عن تلك الظروف التي أنتجت النص و المعرفة عند الرجل .

وجاء الفصل الأول بعنوان (القياس وأصول النحو) وهو يضم ثلاثة مباحث، خصّصت الأول للحديث عن مصطلح القياس، فعرفته لغة واصطلاحاً، وذكرت أركانه، ثم بيّنت موقعه بين أصول النحو وأصول الفقه، وتناولت في المبحث الثاني أهمية القياس ودوره في نمو اللغة،وأما المبحث الثالث فدرست فيه القياس عند القدماء و المحدثين. وفي هذا الفصل لم أكن باسطا القول في مباحث القياس جميعها، و إنما ركّزت على ما له علاقة بالمذكرة و يعود عليها بالفائدة .

وأفردت الفصل الثاني للحديث عن القياس في اللغة العربية عند محمد الخضر حسين، وهو يضم ثلاثة مباحث، قاربت في المبحث الأول كتاب القياس في اللغة العربية من حيث موضوعه ومصادره، ودرست في المبحث الثاني موقف محمد الخضر حسين من مصادر الاستشهاد: من القرآن الكريم وقراءاته، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن كلام العرب،وأما المبحث الثالث فقد تناولت فيه آراء محمد الخضر حسين في القياس من حيث حقيقته وأركانه، وتحدثت عن آرائه في القياس على القراءات القرآنية، وعلى الشاذ، وبيّنت موقفه من العلة ونظرته إلى القياس على صيغ الكلم واشتقاقها، وعلى نظم الكلام، وجاءت الخاتمة لتحوصل النتائج التي توصلت إليها .

ثم إن هذه الخطة التي رسمتها فرضت عليّ أن أعتمد على منهجين، منهج تاريخي أتتبع فيه الأحداث التاريخية وأرصدها، وهذا المنهج كان حاضراً في المبحث التمهيدي بشكل واضح، ومنهج وصفي اعتمدته في مجالين، أحدهما في وصف الظاهرة اللغوية وتحليلها، وثانيهما في وصف الجهود اللغوية التي قام بها الرجل بصفة عامة، وفي كتابه (القياس في اللغة العربية) بصفة خاصة .

وهذه الدراسة اعتمدت فيها على دراسات سبقتها، وتناولت شخصية محمد الخضر حسين، وأول ما أذكره هنا هو كتاب الدكتور محمد مواعدة (محمد الخضر حسين حياته وآثاره)، وتلك المقالات التي جمعها الأستاذ علي الرضا الحسيني في كتابه (الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر)، وما نشر من مقالات، وأذكر هنا مقالة لعبد الصبور شاهين (مشكلات القياس في اللغة العربية) المنشورة بمجلة عالم الفكر في عددها الثالث لعام 1970م، وتحدث فيها عن كتاب (القياس في اللغة العربية) لمحمد الخضر حسين.

واطلعت على ما كتب مؤخراً داخل الجزائر حول هذه الشخصية، وأذكر هنا: أعمال الملتقى الوطني السادس بولاية بسكرة حول (العلامة محمد الخضر حسين الطولقي الجزائري) أيام 25-26- 27 ديسمبر 2007م ، وما نشره بعض الباحثين من مقالات، كمقالة الأستاذ مبروك بن غلاب حول (جهود محمد الخضر الطولقي الجزائري في جامع الأزهر) التي نشرت في مجلة (الشهاب الجديد) في عددها السابع، يوم 22 ربيع الأول 1429هـ/ 30 مارس 2008م. ومقالة الدكتور نجيب بن خيرة حول (جهود الأزهر في مواجهة التعريب، الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري أنموذجاً) التي نشرت في (مجلة) بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، في عددها الخامس والعشرين في ربيع الثاني 1429هـ أفريل 2008م.

ولا أنسى في هذا المقام أن أشكرأستاذي الدكتور الطاهر مشري الذي ساندني بتوجيهاته القيمة، و الدكتور محمد مواعدة من تونس، و الأستاذ علي الرضا الحسيني من سوريا، وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة .

أولاً: عصره السياسي والاجتماعي والثقافي:

ميزت المرحلة التاريخية التي عاش فيها محمد الخضر حسين، والتي تمتد من الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، أحداث وقضايا كان لها تأثير مباشر في حياته السياسية والاجتماعية والثقافية. فما موقفه من هذه الأحداث والقضايا؟

أ- الحياة السياسية:

عاصر محمد الخضر حسين أحداثا امتدت على مرحلتين متباينتين، تبدأ الأولى من مرحلة سقوط الدول العربية في قبضة الاستعمار، وتنتهي الثانية بحصول معظمها على الاستقلال[1]، تتوسطهما الحربان العالميتان الأولى والثانية، وانتشار الحركات الإصلاحية والتحررية، وتشكيل الأحزاب السياسية، مروراً بالأزمة المستعصية بين العرب والترك[2]، أو « النفور العربي التركي »[3] المؤدي إلى « الثورة العربية الكبرى التي فجرها الحسين بن علي[4] في صيف 1916م (...) ضد الأتراك العثمانيين »[5]، ثم سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م .

عاش الرجل حياته السياسية، ولازمه فيها كفاح سياسي طوال مراحل حياته الثلاث (في تونس، وسوريا، ومصر)، في حوار صحفي معه، وهو شيخ الأزهر يقول: « ... ولعلكم تنظرون إليّ نظرتكم إلى رجل عجوز هرم، ولكن هذه الشيخوخة البادية هي نتيجة الكفاح السياسي »[6]، ما دوافع هذا الكفاح السياسي؟ وما وسائله؟ وما نتائجه ؟

---

[1] أستثني هنا الجزائر التي تأخر استقلالها إلى عام 1962، وفلسطين التي لا زالت تحت الاحتلال إلى يومنا هذا .

[2] الثورة العربية الكبرى: العماد مصطفى طلاس، الطبعة الثالثة، دار الشورى، بيروت: (د.ت): 68 .

[3] حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي: الدكتور محمود صالح منسي، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي: 1978:125

[4] الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين ابن عون (1270هـ-1350هـ) (1854م-1931م) من أحفاد أبي نمي ابن بركات، الحسيني الهاشمي: أول من قام في الحجاز باستقلال العرب عن الترك، وآخر من حكم مكة من " الأشراف " الهاشميين .

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان: 1999: 2/ 249 .

[5] الثورة العربية الكبرى: العماد مصطفى طلاس: 17 .

[6] أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1414هـ-1994م: 138، 139 .

يستقبل محمد الخضر حسين في أولى مراحل حياته حركة إصلاحية كانت « قد ارتبطت بالمشكلة المالية التي نشأت بسبب إسراف البايات، وطمع الوزراء وخراب ذممهم»[1] وإدارة « تسودها الفوضى والاضطراب »[2]، ثم « صدمة الاحتلال »[3] الفرنسي لتونس عام 1981م، تليها ثورات وانتفاضات شعبية « قمعت بالغلظة من الفرنسيين، والتنكيل بمن يهيج الناس عليهم »[4].

ووقف الشعب التونسي مناضلا ضد هؤلاء البيات، وضد أولئك الغزاة إلى غاية إعلان « حالة الحصار والأحكام العرفية العسكرية بكامل تراب المملكة »[5]، حيث زجت السلطات الفرنسية ببعض المناضلين في السجون، ولاقى الآخرون النفي خارج البلاد، واضطر محمد الخضر حسين إلى ترك البلاد والهجرة إلى سوريا عام 1912م .

قاد الحركة الإصلاحية، في هذه الفترة، خير الدين التونسي (ت1890م) الذي اعتبرت دعوته « أول نظرة عميقة لمفاهيم الإسلام في ضوء الحضارة والتطور »[6]، وجاء كتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) مصوراً أنظمة الحكم في الدول الأوروبية، ومقارناً بينها، وكاشفاً جوانبها الإيجابية، وداعيا في الوقت نفسه رجال السياسة في الأمة الإسلامية للأخذ بأسباب التمدن والتحضر من الأمم الأخرى، ما دامت لا تتعارض وجوهر العقيدة الإسلامية[7] .

---

[1] تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: الدكتور عبد الله عبد الرزاق إبراهيم والدكتور شوقي الجمل، (د.ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة: 1997: 322.

[2] حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية: الدكتور إسماعيل العربي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984: 78 .

[3] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور، (د.ط)، مطبعة دار الهنا: 1955-1956: 05 .

[4] محمد علي النجار: «المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين». ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني، الطبعة الأولى، الدار الحسينية للكتاب: 1413هـ- 1992: 60 .

[5] المرجع السابق: 101 .

[6] الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التعريب:أنور الجندي، (د.ط)، مطبعة الرسالة: (د.ت):39

[7] ينظر: دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس: الدكتور أحمد الطويل، (د.ط)، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، سوسة، تونس: 1992: 16-25 .

الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة- الاتجاهات الدينية والسياسة والاجتماعية والعلمية (1798-1914): علي المحافظة، (د.ط)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت: (د.ت): 99-101 .

ثم أصبحت هذه « المبادئ الإصلاحية التي بسطها في كتابه هي المثل الأعلى الذي يفادى الشباب في سبيله لتحقيق نهضة الوطن»[1]، فحمل لواءها ثلة من المثقفين اللامعيين[2] أمثال: محمد بيرم الخامس (ت1889) ومحمد السنوسي (ت1900)، وسالم بوحاجب (ت1925) .

وفي مقابل هؤلاء الإصلاحيين، وجد « المحافظون الذين تزعمهم الشيخ محمد النجار المفتي المالكي الذي كان يرد على الإصلاحيين في دروسه ومحاضراته ومجالسه الأدبية والعلمية »[3]، هؤلاء جميعا عاش محمد الخضر حسين عصرهم، فاتخذ لنفسه مكانا وسطا و«لم يكن مناصراً للمحافظين في كل شيء، ولا مخالفا للإصلاحين في كل شيء»[4]، وكان لصدور مجلته (السعادة العظمى) عام 1904 « في معمعة تلك الخلافات كطلوع الحكم العادل »[5] رضى بها الفريقان، ولكنها لم تدم طويلا، « إذ انقطعت عن البروز في شهر ذي القعدة سنة 1322هـ، شهر جانفي سنة 1905م »[6]، لأسباب أرجعها محمد مواعدة إلى ضائقة مالية حلت بالمجلة[7]، وأما أبو القاسم محمد كرو فيذكر أن الرجل تركها حينما تولى منصب قاض [8].

وكان لوقوع تونس تحت الحماية الفرنسية عام 1881م الأثر البالغ في الأهالي، فقد استغلت فرنسا عبور بعض الرعاة للحدود الجزائرية، وقيامهم ببعض السرقات لتفرض على تونس معاهدة الحماية التي تعرف بمعاهدة باردو (12 مايو 1881م) التي كملتها اتفاقية المرسى 1883م[9].

وبموجب هذه المعاهدة دخلت تونس تحت الحماية الفرنسية، وهب سكانها يدافعون عن حريتهم وكرامتهم، « واستمر دفاعهم حيناً، ولكنهم لم يجدوا مددا يساعدهم على إطالة مدة

---

[1] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 25 .

[2] ينظر: محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة، الطبعة الثانية، الدار الحسينية للكتاب: 1412هـ-1992م: 42 .

[3] المرجع نفسه: 205 .

[4] المرجع نفسه: 207 .

[5] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 62 .

[6] المرجع السابق: 32 .

[7] المرجع نفسه: 127 .

[8] أبو القاسم محمد كرو: " محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق ". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 80 .

[9] ينظر: حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية: الدكتور إسماعيل العربي: 79.
تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: الدكتور عبد الله عبد الرزاق إبراهيم والدكتور شوقي الجمل: 324 .

الحرب، فاستطاع جيش الاحتلال أن يلجئهم بكثرة العدد، وإطلاق مدافعه إلى التسليم »[1] وهذا التسليم لم يجعل مثقفي البلاد راضين بهذه الحال، بل لجأوا إلى أساليب أخرى كرفع الشكاوى إلى أولي الأمر، وإلقاء المحاضرات، وتشكيل الأحزاب، وتنظيم المظاهرات.

وكانت أول حركة وطنية بعد الاحتلال، تلك التي قادها الشيخ محمد السنوسي الذي كون « وفداً يحمل عريضة ممضاة عن مختلف طبقات الشعب لسمو الباي يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية في البلاد »[2]، لكن السلطات المحتلة أبعدت « الشيخ السنوسي خارج القطر » [3]، واعتقلت أتباعه .

ثم ظهرت دعوة جديدة قادها الشيخ المكي ابن عزوز (ت1916م)، واتجهت « لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب في عرقلة الإصلاح الذي أراده خير الدين ومن بعده »[4] وكان لدعوته الأثر البارز في تحسيس الرأي العام، وإعطائه صورة عن أولئك الشيوخ الذين لم يسمحوا لحركة الإصلاح بالسير قدما، ثم قام بتكوين « ثلة من المتنورين، من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي »[5]، واهتم كذلك بمحمد الخضر حسين، وهو ابن أخته، فأولاه رعاية خاصة منذ صغره، ولم يقعد جور الاستعمار محمد الخضر حسين من أن يقف محاضراً «مساء يوم السبت 17 ربيع الثاني سنة 1324هـ/ سنة 1906م »[6] بـ(نادي جمعة قدماء تلامذة الصادقية) في موضوع (الحرية في الإسلام) ليبين حقيقتها، و« هو أن تعيش الأمة عيشة راضية تحت ظل ثابت من الأمن على قرار مكين من الاطمئنان »[7].

وإذا عاشت الأمة تحت راية الحرية والعدل، فإنها تنجب أفراداً « إذا ما نظمت الحكومة منهم جنداً، استماتوا تحت رايتها مدافعة، ولا يرون القتل نسبة إذا ما رآه الناكسو رؤوسهم تحت

---

[1] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين، جمعه وحققه علي الرضا التونسي، (د.ط)، المطبعة التعاونية بدمشق: 1391هـ-1971م: 135 .

[2] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي، الطبعة السادسة، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء: 2003: 47 .

[3] المرجع نفسه: 47 .

[4] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي: 47 .

[5] المرجع السابق: 48 .

[6] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 140 .

[7] الحرية في الإسلام: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة، الدار الحسينية للكتاب:1414هـ- 1994م:18.

راية الاستبداد »[1]، أما « الأرض التي اندرست فيها أطلال الحرية، إنما تأوي الضعفاء والسفلة، ولا تنبت العظماء من الرجال إلا في القليل »[2] .

قال ذلك ، وهو يستنهض الهمم، ويزرع في نفوس الناشئة حب الحرية وضرورة نشدانها، ويكشف في الوقت نفسه مساوئ فقدانها، ومحاسن انتشارها، لأنه « إذا أضاءت على الأمة شموع الحرية ، وضربت بأشعتها في كل وادٍ، اتسعت آمالهم، وكبرت هممهم، وتربت في نفوسهم ملكة الاقتدار على الأعمال الجليلة» [3].

ثم عايشت تونس في السنوات التي امتدت من 1907 إلى 1912 أحداثا تمثلت في ظهور حركة الشباب التونسي التي قادها باش حمبة[4] 1918، وجعل جريدته (التونسي) منبرا لهذه الحركة التي لخصت مطالبها في مطلبين: [5]

أ- المشاركة (تشريك التونسيين في تسيير شؤون البلاد).

ب- المساواة بين الفرنسيين والتونسيين.

ثم واجه التونسيون محاولة تجنيس يهود تونس بالجنسية الفرنسية، لكي يتم « تقوية عدد الجالية الفرنسية التي لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالي فقط، بل حتى بالنسبة للإيطاليين»[6]. وأمام مقاومة حركة الشباب التونسي التي اعتبرت هذه العملية أمرا خطيراً « يمس سيادة البلاد وسلطة مليكها» [7] ، توقفت السلطات الفرنسية عن تطبيق هذه العملية الخطيرة.

وتميزت سنة 1911 بحادثتين، أولهما الاعتداء الإيطالي على ليبيا، مما دفع بالتونسيين إلى الوقوف بجانب ليبيا، ولعب حزب تونس الفتاة «دورا فعالا(...) فقد جعل تونس ممرا للجنود

---

[1] الحرية في الإسلام: محمد الخضر حسين: 80 .

[2] المرجع نفسه: 78 .

[3] المرجع نفسه: 79، 80.

[4] علي: باش حمبة(1296هـ - 1336هـ - 1879هـ - 1918م)، علي بن مصطفى بن علي الشريف باش حمبة التونسي المولد، التركي الأصل، منشئ حزب تونس الفتاة بتونس، تعلم في جامع الزيتونة، ودرس الحقوق بباريس، وعاد محاميا. فانصرف إلى تأليب الشعب للتحرر من الحكم الفرنسي. الإعلام: خير الدين الزركلي: 22/05 .

[5] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 47، 48 .

[6] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي: 49.

[7] المرجع نفسه: 50 .

والمتطوعين إلى ليبيا»[1]، ووقف محمد الخضر حسين مساندا ومؤازرا الشعب الليبي في محنته، وداعيا التونسيين وغيرهم لنصرة إخوانهم، وفي ذلك يقول:[2]

رُدُّوا عَلَى مَجْدِنَا الذِّكْرَ الَّذِي ذَهَبَا ❁ يَكْفِي مَضَاجِعَنَا نَوْمٌ دَهَى حُقُبَا

وَلاَ تَعُودُ إِلَى شَعْبٍ مُجَادَتُهُ ❁ إِلاَّ إِذَا غَامَرَتْ هِمَّاتُهُ الشُّهُبَا

حَيَّاكُمُ اللهُ قَوْمِي إِنَّ خَيْلَكُمُ ❁ قَدْ ضُمِّرَتْ وَالسِّبَاقُ اليَوْمَ قَدْ وَجَبَا

وثانيهما تلك الاصطدامات بين التونسيين وقوات الاحتلال « حين قررت بلدية تونس مسح مدافن الزلاج لتقسيم الأراضي المجاورة لها وبيعها»،[3] واعتبر التونسيون ذلك مساسا بكرامتهم وكرامة موتاهم، ودخلوا في اصطدامات عنيفة مع قوات الاحتلال، وأخذت الأحداث منعرجا خطيراً.

ثم يقاطع السكان حافلة (الترام) ، ويدخلون في هذه المرة في مواجهات عنيفة مع الإيطاليين، وعلى إثر ذلك « اغتنمت الإدارة فرصة الإضراب على الترمواي في العاصمة (09 فيفري 1912) الناتج عما كان يشعر به التونسيون من عداء نحو الإيطاليين»[4]، وعلى إثر ذلك فرضت الأحكام العرفية والعسكرية، ودخلت البلاد في حالة حصار، دفع بالكثير من المناضلين إلى الهجرة، وكان من بينهم محمد الخضر حسين، أما الآخرون فكان مصيرهم الزج في السجون.

يدخل محمد الخضر حسين « دمشق عام 1912، وكانت تحت سلطان العثمانيين فنصب للتدريس في المدرسة السلطانية في كرسي الشيخ محمد عبده»[5]، وبعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914–1918) استغلها العرب ليعلنوا ثورتهم ضد الأتراك العثمانيين، وتعلق مشانق جمال باشا (ت 1924م)، وتفتح سجونه وتبدأ « سياسة البطش والإرهاب التي

---

[1] تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا: الدكتور محمد إسماعيل راشد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 1425هـ – 2004م: 100 .

[2] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين، حققه وعلق عليه علي الرضا الحسيني، الطبعة الرابعة، الدار الحسينية للكتاب:1410هـ 1990م:46.

[3] المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال: الدكتور جلال يحي، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت: 1981: 242.

[4] المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي: شارل أندري جوليان، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الطبعة الثانية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 1985م: 172 .

[5] الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا: أنور الجنيدي، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1385هـ– 1965: 175.

استفحل شرها فيما بعد إلى درجة مذهلة »[1]، ثم يجد محمد الخضر حسين نفسه أحد ضحايا هذه السياسة، فيزج به في السجن « مدة ستة أشهر وأربعة عشر يوما. ثم قدم للمحاكمة فثبتت براءته وأطلق سراحه» [2]، وكانت التهمة التي وجهت إليه هي «أنه كان على علم بالحركة السرية المعادية للأتراك»[3]، وفي ذلك يقول[4]:

غَلَّ ذَا الحَبْسُ يَدِي عَنْ قَلَمٍ ❁ كَانَ لاَ يَصْحُو عَنِ الطِّرْسِ فَنَامَا

هَلْ يَذُوذُ الغَمْضُ عَنْ مُقْلَتِهِ ❁ أَوْ يُلاَقِي بَعْدَهُ المَوْتَ الزُّؤَامَا

أَنَا لَوْلاَ هِمَّةٌ تَحْدُو إِلَى ❁ خِدْمَةِ الإِسْلاَمِ آثَرْتُ الحِمَامَا

لَيْسَتِ الدُّنْيَا وَمَا يَقْسُمُ مِنْ ❁ زَهْرِهَا إِلاَّ سَرَاباً أَوْ جَهَامَا

ثم كلفته الحكومة التركية بمهمة بالأستانة، وهي « تولي التحرير بالقلم العربي في وزارة الحربية» [5]، وهي مهمة خطيرة، خاصة وأن العلاقات بين العرب وتركيا أصبحت سيئة. وسافر إلى ألمانيا مرتين سنتي 1917– 1918 في مهمة أخرى، وهي توعية أسرى الحرب من تونسيين وجزائريين ومغاربة الموجودين في سجون ألمانيا ليحملوا السلاح ضد فرنسا المستعمرة لبلدانهم. كما أقام مع إخوانه المجاهدين في برلين (اللجنة التونسية الجزائرية)[6] .

وفي عام 1916 أصدرت السلطات الفرنسية «حكما يقضي بإعدام الشيخ محمد الخضر حسين، والشيخ صالح الشريف من تونس لاتهامهما بالتعاون مع الدولة التركية ضد فرنسا»،[7] وبعد سنتين تنتهي الحرب العالمية الأولى، وتستسلم الأستانة للحلفاء، ويدخل العالم العربي في مرحلة جديدة اتسمت بتطبيق الدول الاستعمارية لاتفاقاتها السرية، حيث تم تنفيذ معاهدة سايكس بيكو السرية التي وقعت خلال الحرب سنة 1916، والتي تسعى إلى تجزئة المشرق العربي بين

---

[1] الثورة العربية الكبرى: العماد مصطفى طلاس: .181

[2] أبو القاسم محمد كرو: " محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق ". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 87 .

[3] المرجع نفسه: 87 .

[4] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين:.233

[5] مصطفى الشهابي: " وفاة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين". مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: 09 جمادى الآخرة سنة 1377 – 01 كانون الثاني سنة 1958: 33/ .337

[6] مشاهد برلين: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1418هـ 1998م: 07 (المقدمة).

[7] أحمد لطفي حسونة: " شيخ الأزهر محكوم عليه بالإعدام ". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني:33.

المستعمرين، وكذلك الشروع في تنفيذ وعد بلفور «الذي أصدره البريطانيون في تشرين الثاني 1917» [1] وفي وعد بلفور يقول محمد الخضر حسين[2]

مَا وَعْدُ بِلْفُور سِوَى الزَّبَدِ الَّذِي ❁ يَطْفُو وَيَذْهَبُ فِي الْفَضَاءِ جُفَاءَ

أَفَبَعْدَ فَتْحِ اِبْنِ الوَلِيدِ وَصَحْبِهِ ❁ لِلْقُدْسِ وَعْدٌ يَسْتَحِقُّ وَفَاءَ

تنتهي الحرب العالمية عام 1918م، وبعد سنتين تسقط سوريا في قبضة الاستعمار الفرنسي، ويهاجر محمد الخضر حسين في السنة نفسها إلى مصر، وفي عام 1924 تسقط الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك (ت 1938م) الذي وصفها بأنها « بلاء فوق رؤوس الأتراك »[3] ويواجه الحكام والعلماء السؤال المصيري، ما مصير الخلافة الإسلامية؟ ومن سيقوم بهذه المهمة الخطيرة ؟

ويكون محمد الخضر حسين حاضراً في هذه القضية بكتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم)، وهو رد على علي عبد الرازق صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) الذي أصدره عام 1925، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الحياة الثقافية .

أما المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، هي مرحلة انتفاضات وثورات، وانتشار الوعي السياسي، ثم حصول بعض الدول العربية على استقلالها كسوريا ولبنان، وأنشأ محمد الخضر حسين خلال هذه الفترة جمعية تعاون جاليات أفريقيا الشمالية عام 1924م[4]، ثم جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التي تأسست في 18 فبراير 1944 وكان رئيسا لها [5].

تحتل فلسطين عام 1948، ويدخل العرب في مواجهة مع إسرائيل، ويقف محمد الخضر قائلا:[6]

نَصَبَ البُغَاةُ عَلَى ذُرَاكِ لِوَاءَ ❁ وَكَسَوْا مَرَابِعَكِ الحِسَانَ دِمَاءَ

مَا لِلْيَهُودِ اِسْتَوْطَنُوكِ وَصَاعَرُوا ❁ بَعْدَ الهَوَانِ خُدُودَهُمْ خُيَلاَءَ؟

---

[1] الدكتور محمد مطفر الأذهمي :" منهج جديد في دراسة القومية العربية الحديثة. محاولة لتحديد مراحل التاريخ الحديث". مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت: آب- أيلول 1981: العددان 14-15: 74/3 .

[2] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 13 .

[3] الخلافة في خطاب أتاتورك: الدكتورة ماجدة مخلوب، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة: 1422هـ- 2002م:25 .

[4] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 79 .

[5] تاريخ الجزائر الثقافي: الدكتور أبو القاسم سعد الله ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي: 1998: 490/5 .

[6] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 11، 12 .

ويرد على ألمانيا الغربية، حينما أخلت بحيادها في اتفاقية التعويضات لإسرائيل قائلاً: « ويجب أن تعلم ألمانيا الغربية أن مساعدتها هذه لإسرائيل، ستخل بالتوازن الحالي في الشرق الأدنى، وتمكن إسرائيل من القيام بعدوان جديد على البلاد العربية »[1].

يواصل الرجل كفاحه السياسي إلى آخر مراحل حياته، فها هو ينادي المسلمين للوقوف بجانب المغرب العربي، قائلاً: « أيها المسلمون الآمنون في أوطانهم (...) إن دماء إخوانكم في الإسلام تناديكم من الحدود العربية لمملكة ليبيا إلى أقصى جبال الأطلس لتكونوا عوناً لأهلها على درء الظلم عنهم »[2]، ويواصل نضاله ضد الاستعمار في كل مكان وزمان إلى غاية حضوره استقلال معظم الدول العربية، وهذا ما كان يتمناه حين قال: « إنني أتمنى على الله أن أعيش حتى أشهد مصرع الاستعمار في كل البلاد الإسلامية والعربية »[3]. فهل كان للرجل الوتيرة نفسها في الميادين الأخرى؟ .

[1] أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين: 41 .

[2] المرجع نفسه: 61 .

[3] المرجع نفسه: 106 .

ب- الحياة الاجتماعية:

إذا نظرنا إلى العالم العربي، في الفترة التي أتحدث عنها، نجد حياته الاجتماعية تتميز بوجود طبقات اجتماعية تختلف في مستوياتها المعيشية، وتركيبة بشرية متنوعة من عرب وقبط ويهود وبربر، ونظام اجتماعي تحكمه التقاليد والعادات البالية، زيادة على انتشار الفقر والجهل، وفرض الضرائب التي كانت تثقل كاهل الأهالي سواء أكان ذلك من الحكام أم من الاستعمار الذي احتل البلاد العربية في هذه الفترة، وفي خضم هذه الظروف الاجتماعية القاسية ظهرت حركات إصلاحية حمل لواءها ثلة من المخلصين ساءهم حال الأمة العربية، فحاولوا جاهدين الارتقاء بها إلى مصاف الدول المتحضرة، وذلك من خلال بعث تراث الأمة العربية الإسلامية من جديد، والالتفات إلى الحضارة الغربية للاقتباس منها بما يعود بالنفع على هذه الأمة. كيف كانت الحياة الاجتماعية في تونس بصفة خاصة، وفي البلاد العربية التي أقام بها محمد الخضر بصفة عامة؟ وبم استفادت الحياة الاجتماعية من الحركات الإصلاحية في تونس قبل الاحتلال، وفي أثنائه؟ .

والحديث عن الحياة الاجتماعية في هذه الفترة، يقودني إلى تقسيم هذه الحياة إلى فترتين، فترة ما قبل الاحتلال، وأبدأها من إصدار الدستور الذي سمي (عهد الأمان) عام 1857م إلى الاحتلال الفرنسي عام 1881م، والفترة الثانية أبدأها من فترة الاحتلال إلى خروج محمد الخضر من تونس عام 1912م.

عرفت تونس في الفترة الأولى موجات من الهجرة سواء أكانت هجرات بشرية من وراء البحار (إيطاليون، وفرنسيون، وبريطانيون) أم من الحدود المجاورة لتونس، وأقصد هنا الجزائريين الذين يسكون المنطقة الشرقية، وهذا بعد وصول الاستعمار الفرنسي إلى هذه الناحية .

وبهذا أصبح المجتمع التونسي يتكون من تركيبة بشرية متباينة الجنسيات والطبقات، الأمر الذي أدى إلى وجود بعض الفوارق الاجتماعية، خاصة إذا علمنا أن الدول التي يوجد رعاياها بتونس كانت تتدخل من حين لآخر بحجة حمايتهم . فنال هؤلاء حقوقاً وامتيازات، وأما الباي فكان حاكماً مطلقاً تعود إليه أمور البلاد جميعها، وفرض على مجتمعه تقاليد وعادات، وأخضعه إلى دفع ضرائب سنوية .

وفي هذه الفترة ظهر دستور يسمَّى بـ: «عهد الأمان» و«يشمل هذا الدستور على إحدى عشرة مادة، منها: تأكيد الأمان لسائر رعيتنا (...) على اختلاف الأديان والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرمة، وأموالهم المحرمة (...) التسوية بين المسلم وغيره من سكان الأيالة في استحقاق الإنصاف، لأن استحقاقه بوصف الإنسانية (...) إن الوافدين على أيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة (...) لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأراضين، مثل سائر أهل البلاد...»[1].

ومن أهم نتائج ظهور هذا الدستور، هو وجود قانون خاص بالفلاحة، بموجبه وزعت الأراضي الحكومية[2] على صغار الفلاحين، وتوسعت دائرة التجارة الوطنية، وكان لتلك الحركات الإصلاحية التي ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر أثرها البالغ في إحداث تغييرات في المجتمع التونسي في الميادين جميعها، وكان هَمُّ هذه الحركة الإصلاحية هو «إنشاء مجتمع حديث بمفاهيم حديثة وتصورات حديثة مستقاة مباشرة عن أوروبا»[3]، ومن هؤلاء الإصلاحيين خير الدين وأحمد أبي الضياف، فألف الأول كتابه (أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك)، والثاني كتاب (اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان) فحاولا بهذه الأفكار المبثوثة في كتابيهما أن يلفتا «أنظار هؤلاء البايات لمظاهر الحياة الحديثة، ولأسباب الحضارة والثقافة الغربية»[4].

وفي سنة 1871م أنشأت تونس محاكم مختلفة، تهتم بالقضاء بين شخصيين أحدهما وطني والآخر أجنبي، ولم يدم المشروع طويلا حيث فشل بعد ثلاث سنوات من إنشائه، بسبب إعراض إيطاليا التي رأت صعوبة تطبيقه، فكيف يمكن إجبار شخص لا هو وطني (أي إيطالي)، ولا هو تونسي على الامتثال أمام هذه المحاكم، وعبّرت عن ارتياحها إلى نظام الامتيازات الأجنبية، هذا النظام الذي أعاد البلاد إلى فوضى الامتيازات الأجنبي و«تكاثرت بهم، ينطق عمرانها، وبهجتها، بالبون الشاسع بين بؤس الجاليات الأوربية وازدهرت مظاهر دورها، حتى نشأت في مدينة تونس، الحارة الخاصة الحياة الأهلية، ونعمة الحياة الأوروبية»[5]،

---

[1] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين: 130، 131 .

[2] المرجع نفسه: 132 .

[3] دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس: الدكتور أحمد الطويل: 10.

[4] المرجع نفسه: 12 .

[5] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 8 .

وكانت لهذه الوضعية الجديدة انعكاسات على الشعب التونسي، فانقسم إلى عنصرين، عنصر مستسلم، اقتنع بتفوق هؤلاء الدخلاء، وعنصر نافر ومتبرم، استحكم في نفسه السخط واليأس[1] .

وبعد أن دخل الاستعمار الفرنسي تونس عام 1981م، وضع يده على أجهزة الحكم والإدارة، وفرض نظاماً جديداً بموجبه أهملت مصالح الشعب التونسي، و«تقهقرت الأحوال الاقتصادية والإدارية»[2]، و«استولى الفرنسيون على الأرض الزراعية أو القابلة للاستصلاح في وسط تونس وجنوبها»،[3] وظهرت طبقات اجتماعية مختلفة، وهي:[4] الطبقة الوسطى النامية، وصغار الطبقة الوسطى الذين حاولوا الاتجاه نحو التعليم لتحسين أحوالهم، والطبقة الكادحة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها .

وكان لظهور حركة الشباب التونسي التي قادها باش حمبه، الأثر البارز في حياة التونسيين، فوقفت الحركة في وجه السلطة والمعمرين في أول صدام لها يوم 20 مارس 1906م، حيث قدّم البشير صفر مطالبه إلى المقيم (ستيفان بيشون) بيّن فيها «أن البؤس عمّ قسما كبيراً من مواطنينا بسبب تدهور تجارتهم وصناعتهم، والكف عن تشجيع اليد العاملة المحلية في الأشغال العامة والخاصة وانتزاع الأراضي وغيرها من الأسباب»[5].

ووقف الشعب التونسي في وجه السلطات الفرنسية التي سعت إلى تجنيس يهود تونس بالجنسية الفرنسية، وتزعم «هذه الحركة المرحوم علي باش حمبه، وثلة من أصدقائه (...) وتطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود أدت إلى نشر دعوة ناجحة في مقاطعتهم ماديا وأدبيا»[6] وكان أن نتج عن هذه المقاطعة تحفيز «همم المسلمين للتجارة، ومزاحمة غيرهم في الميادين الاقتصادية»[7] .

ولم تقف السلطات الفرنسية عند حد الاستيلاء على الوسائل المادية من أراض فلاحية، وعقارات، وإنما مست الشعب التونسي في مشاعره، فنصبت «تمثالا للكرد ينال «لافيجري»

---

[1] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 9، 10 .

[2] العالم العربي الحديث والمعاصر: الدكتور جلال يحي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث محطة الرملة، الإسكندرية: 1998: 250/1 .

[3] المرجع نفسه: 308/1 .

[4] المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال: الدكتور جلال يحي، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت: 1981: 237/4 .

[5] المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي: شارل أندري جوليان: 111، 112 .

[6] الحركة الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي: 50 .

[7] المرجع نفسه: 50 .

شاهراً صليبه، رافعاً إياه فوق رؤوس المارّين من العرب المسلمين»[1]، وأرادت مسح مدافن الزلاج وبيع أراضيها، الأمر الذي أدى إلى مظاهرات عنيفة، انتهت بمواجهات مع الجالية الإيطالية بعد مقاطعة حافلة (الترام)، وتدخلت السلطات الفرنسية، وفرضت أحكاما عرفية وعسكرية، ودخلت تونس حالة الحصار عام 1912 .

وفي ظل هذه الظروف كان يحيا محمد الخضر، فآلمه ما يحدث في مجتمعه من جمود وكسل وعادات وتقاليد بالية عشعشت في عقول أبناء أمته، فمنعتهم من رؤية واقعهم ومستقبلهم بعقول صافية، والمطلع على المقالات والرسائل والمحاضرات يدرك مدى اهتمام الرجل بقضايا مجتمعه، فمحاضرته (الحرية في الإسلام) صورة لحياة المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية، حاول من خلالها إظهار قيمة الحرية في المجتمع، منطلقا في ذلك من المفاهيم الإسلامية، وتحسيس المجتمع بمخاطر فقدانها، وجاء كتابه (الدعوة إلى الإصلاح) باحثا «عن العلل التي لبست الأمم الإسلامية، وقعدت بها في خمول، حتى ضربت عليها الدول الغربية بهذه السلطة الغاشمة»[2].

ومما نشره شعراً قصيدته (المعارف والصنائع) المتكونة من اثنين وثلاثين بيتاً، يقول فيها[3]:

أَيُعَاتَبُ الزَّمَنُ الَّذِي لاَ يُسْعِدُ ❁ وَبَنُوهُ فِي مَهْدِ البِطَالَةِ هُجَّدُ

مَهْلاً فَمَا هُوَ بِالْمَلُومِ وَمَنْ رَمَى ❁ سَهْمَ المَلاَمَةِ نَحْوَهُ فَمُفَنَّدُ

لَوْ أَقْرَغُوا فِي وَسْعِهِ مَا جَلَّ مِنْ ❁ عَمَلٍ لأَغْدَقَ فِيهِ عَيْشٌ أَرْغَدُ

أَبْنَاءَ هَذَا العَصْرِ هَلْ مِنْ نَهْضَةٍ ❁ تَشْفِي غَلِيلاً حَرُّهُ يَتَصَعَّدُ

هَذِي الصَّنَائِعُ ذُلِّلَتْ أَدَوَاتُهَا ❁ وَسَبِيلُهَا لِلْعَالَمِينَ مُمَهَّدُ

وأما دمشق التي كانت تحت سلطان الدولة العثمانية، فقد دخلها عام 1912م، ووجد مجتمعها يعيش صراعات طبقية بين الأتراك الذين تبوؤوا المكانة المرموقة في المجتمع، وبين الأهالي الذين أهينوا في لغتهم التي اتخذت مركزاً ثانياً بعد التركية، مما دفع ببعض السوريين واللبنانيين إلى تأسيس حركة سرية معادية للسياسية التركية .

---

[1] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين: 143 .

[2] الدعوة إلى الإصلاح: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1414هـ-1994م : 8 (المقدمة) .

[3] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 104- 106 .

وعلى الرغم من إقامة محمد الخضر القصيرة في دمشق (من 1912 إلى 1920)، وكثرة تنقلاته بين الإستانة وألمانيا في مهمات سياسية . وقف داعيا إلى التضامن العربي التركي في ظل الخلافة الإسلامية، واستمر في هذه الدعوة إلى غاية سقوط دمشق في يد الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي اضطره للهجرة إلى مصر عام 1920م .

يدخل الرجل مصر ، وكان مجتمعها آنذاك منقسماً إلى ثلاث طبقات، «في القمة كانت الطبقة الحاكمة (..) وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف (...) وطبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين»[1]، وكان للطبقة الوسطى الدور الكبير في قيادة النضال الذي ظهر في ثورة 1919م، والتي «اشتركت فيها جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين»[2]، واستمرت هذه الطبقة في نضالها السياسي والاجتماعي والثقافي، فنشرت الوعي في أوساط المجتمع .

وكانت آراء المصلحين، من أمثال جمال الدين الأفغاني (ت 1897م)، ومحمد عبده (ت1905م)، تساهم في نشرالوعي الاجتماعي و السياسي، وفي بروز أفكار جديدة أخذت تحارب العادات البالية التي تتنافى ومبادئ الإسلام السمحة. وشهدت مصر صراعاً حول قضية المرأة خاصة بعد أن أصدر قاسم أمين (ت 1908م) كتابه (تحرير المرأة) عام 1899، و(المرأة الجديدة) عام 1900م، و«قد وأثار كتاب «تحرير المرأة» معارضة عنيفة جعلت قاسم أمين ينزوي في بيته خوفاً أو يأساً»[3]، وكان محمد طلعت حرب (ت 1941م) قد رد عليه بكتاب سماه (تربية المرأة والحجاب) عام 1899م .

وعلى الرغم من المجهودات التي قام بها المخلصون، وجد الإلحاد، والدعايات الخبيثة ضد القيم الإسلامية، وظهر «تفسخ أخلاقي لدى الشبان المسلمين، وانتشر الحقد والبغضاء بين بعضهم ، وعظم التباعد بين الشعوب الإسلامية»[4]، وساء هذا الوضع محمد الخضر حسين، فأنشأ يقول في قصيدة تحت عنوان (بعض أمراضنا الاجتماعية)، وهي تتكون من ستة وأربعين بيتاً، منها[5]:

---

[1] دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر مصر (1517-1952) القضية الفلسطينية: الدكتور عمر عبد العزيز عمر، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت: 1980: 356، 357 .

[2] المرجع نفسه: 426 .

[3] واقعنا المعاصر: محمد قطب، (د.ط)، مكتبة رحاب، الجزائر: (د.ت): 253 .

[4] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعده: 88 .

[5] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 16 .

تِلْكَ الخُمُورُ تُدَارُ فِي عَلَنٍ وَلاَ ❁ لَوْمٌ يَنَالُ المُعْلِنِينَ وَلاَ جَزَاءُ

كَمْ مِنْ مَآدِبَ فِي البِلاَدِ تُقَامُ فِي ❁ رَأْدِ الضُّحَى وَعَلَى مَوَائِدِهَا الطِّلاَءُ

فَتَيَاتُنَا إِنْ رُمْتُ بَثَّ شِكَايَتِي ❁ مِنْ خَطْبِهِنَّ يُسَابِقُ الشَّكْوَى بُكَاءُ

كُنَّ البُدُورَ حَصَانَةً وَوَسَامَةً ❁ وَالحُسْنُ يَبْهَرُ إِذْ يُخَالِطُهُ الحَيَاءُ

مَا بَالَهُنَّ اليَوْمَ يُرْضِينَ الهَوَى ❁ مَا شَاءَ، لاَ رَاعٍ يُهَابُ وَلاَ قَضَاءُ

ورأى البطالة ذلا، فقال[1]:

لاَ يَرْتَجِي العِزُّ شَعْبٌ ظَلَّ، فِي وَسَنٍ ❁ مِنَ البَطَالَةِ لاَ سَعْياً وَلاَ أَمَلاَ

فَالدُّرُّ يَسْمُو إِلَى جِيدِ الفَتَاةِ وَإِنْ ❁ حَامَ النُّعَاسُ عَلَى أَجْفَانِهَا نَزَلاَ

وناقش الكثير من المواضيع الاجتماعية والأخلاقية، أذكر منها[2]:

1- سماحة الإسلام في التعامل مع غير المسلمين .

2- ظاهرة الاحتكار .

3- اشتغال المرأة في الوظائف العامة .

4- جيل يؤمن بالأخلاق .

5- الدعوة لتحديد النسل هدم لكيان الأمة وجريمة في حقها .

وقام بتأسيس جمعية (الهداية الإسلامية) عام 1928م، وأصدر مجلة تحمل اسم الجمعية، وأسس كذلك (جمعية الشبان المسلمين) عام 1929م، وتولى رئاسة تحرير مجلتها (نور الإسلام)، وهذه الحركية التي تميز بها الرجل دلت على مدى اهتمامه بمجتمعه الإسلامي، ومحاولة إصلاحه، وذلك بالرجوع إلى ينابيع الإسلام، مع عدم إهمال حاضره ومستقبله، مركزاً في ذلك على شريحة الشباب .

[1] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 215 .

[2] ينظر: أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين: 23- 30- 44- 68- 116 .

ج: الحياة الثقافية:

عرف العالم العربي، خلال الفترة التي أتحدت عنها، حركة ثقافية تضافرت في وجودها مجموعة من العوامل، فهناك التعليم ومؤسساته من مدارس ومعاهد، وانتشار الطباعة والصحف، وإحياء التراث بإسهام بعض المستشرقين في نشر عدد من المخطوطات بعد تحقيقها، والانفتاح على ثقافة الآخر من خلال الترجمة والبعثات العلمية، وظهور عدد من المفكرين أسهموا في هذه النهضة، وتأسيس المجامع اللغوية التي تسعى إلى إحياء اللغة العربية، كي تسايرالمدنية ، وتستجيب لمتطلبات العصر .

تلك العوامل ساعدت العالم العربي في نهضته الفكرية والأدبية، وجعلته يحيى حياته الثقافية، وتونس جزء من هذا العالم، فطبيعي أن تتأثر بهذه النهضة، وتؤثر فيها، فكيف كانت الحياة الثقافية في تونس، وأين تتجلى مظاهرها؟ وهل كان لمحمد الخضر حسين إسهامات في هذه الحياة بتونس، وبالبلاد العربية التي أقام بها؟ ماهي هذه الإسهامات؟

إن المطلع على الحياة الثقافية في هذه الفترة بتونس يلفي نهضة فكرية وأدبية تتجلّى مظاهرها في ثلاثة، في إنشاء المؤسسات التعليمية الجديدة، وفي حركة الإصلاح، وفي الصحافة.ففي أيام الوزير خير الدين شهدت تونس إصلاحات كان لها الأثر البالغ في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية فتم إنشاء «المدارس العصرية التي تعلم اللغات الحديثة»[1]، منها الصادقية عام 1847 التي اهتمت بتعليم « التركية والفرنسية والإيطالية (...) وتعليم الرياضيات والطبيعيات والاجتماعيات »[2].

ثم أسست الجمعية الخلدونية عام 1896 « للعمل على بث العلوم العصرية باللغة العربية، سدّاً للثغرة التي في تعليم جامع الزيتونة »[3]، وكان على رأس أعضاء مجلسها البشير صفر (ت1917م) « أبو النهضة الثقافية التونسية »[4]، وانضم إليها بعض الزيتونيين من أنصار الفكر الإصلاحي ، وعلى رأسهم تلامذة سالم بوحاجب، وكان من أهم نتائج

[1] العالم العربي الحديث والمعاصر: الدكتور جلال يحي: 247/01 .

[2] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 24 .

[3] المرجع نفسه: 54 .

[4] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي: 49 .

تأسيسها أن أثرت في طلبة الزيتونة «فشاع في الطلبة والأساتذة الانتقاد على خلو مناهج التعليم الزيتوني من تلك العلوم»[1]، وشعر هؤلاء التلاميذ « بحطة أنفسهم، إذ أصبحوا لا يحسنون ما يحسنه الصبيان المتخرجون من المكاتب، من الحساب والمعارف الطبيعية والجغرافية »[2].

وعمدت السلطة الفرنسية إلى تأسيس إدارة العلوم والمعارف عام 1883، فكان أول عملها إنشاء دار المعلمين « لتكوين معلمين ابتدائيين للغة الفرنسية من التونسيين»[3]، زيادة على إنشاء مدارس أخرى بلغ عددها « أكثر من مائتين في سنة 1327هـ-1909م »[4]. وبلغ عدد تلامذتها من تونسيين « أكثر من خمسة آلاف »[5]، وكانت تهدف من وراء نشر هذه المؤسسات التعليمية إلى محاولة فرنسة تونس، وفرض ثقافة جديدة تبعد التونسيين عن قيمهم الأصيلة وهويتهم العربية الإسلامية، والوقوف في وجه المؤسسات التعليمية وعلى رأسها جامع الزيتونة .

ثم قام ثلة من أبناء تونس على رأسهم علي باش حانبة بتكوين « جمعية قدماء الصادقية آخر سنة 1323هـ-1905م، وابتدأت عملها أوائل سنة 1324هـ-1906م »[6]، ومن أهم أنشطتها إلقاء المحاضرات* ومناقشتها باللغتين العربية** والفرنسية، وبلغ «عددها سبعاً وعشرين في سنة واحدة من أفريل 1906 إلى أفريل 1907»[7]، واتجه هؤلاء إلى الشعب فنظموا « محاضرات باللغة العربية في مختلف أحياء العاصمة »[8].

وكان محمد الخضر حسين حاضراً في هذه المؤسسات التعليمية بالتدريس في جامع الزيتونة بعد حصوله على شهادة التطويع عام 1898، و« بتعيينه أستاذاً بالمدرسة الصادقية، وانتدبته الجمعية الخلدونية ليلقي دروساً على طلابها »[1]، وبإلقاء المحاضرات، مثل: (الحرية

---

[1] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي: 55 .

[2] المرجع نفسه: 53 .

[3] المرجع نفسه: 30 .

[4] المرجع نفسه: 82 .

[5] المرجع نفسه:82 .

[6] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 54 .

* كانت تسمى في اصطلاحهم يومئذ " المسامرات " .- المرجع نفسه: 89 .

** لعب الأستاذ خير الدين رئيس هذه الجمعية دوراً في إقناع رفاقه لفتح باب المحاضرات باللغة العربية، وكانت أول محاضرة بالعربية في ماي 1906 موضوعها "أصول التقدم والمدنية في الإسلام" للشيخ الطاهر ابن عاشور.

- ينظر : المرجع نفسه: 88، 89 .

[7] المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي: شارل أندري جوليان: 108 .

[8] المرجع نفسه: 110 .

[1] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 39 .

في الإسلام) عام 1906، و(حياة اللغة العربية) عام 1909، وبالتأليف حيث ألف كتابه (الدعوة إلى الإصلاح) عام 1910، وكان هذا الكتاب «آخر تعبير عن شعور إصلاحي إسلامي خالص»[2].

وأما الظاهرة الثانية فهي حركة الإصلاح التي تغذت بأفكار مصلحين أمثال جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ، ثم الشيخ محمد رشيد رضا (ت 1935م)، ومن الذين حملوا لواءها في تونس سالم بوحاجب ، والطاهر ابن عاشور (ت1973م)، وأهم عمل قامت به حركة الإصلاح في المجال الثقافي هو إثارة مسألة إصلاح التعليم وسط الزيتونيين، فاجتمعت «أول لجنة لإصلاح التعليم الزيتوني في 19 ذي الحجة سنة 1315- ماي 1898 »[3]، ثم تلتها إصلاحات أخرى، ففي «سنة 1329هـ عقدت الحكومة لجنة من كبار أهل العلم وبعض رجال الدولة للنظر فيما تحتاج إليه مناهج التعليم من تهذيب وإصلاح»[4].

وأثرت زيارتا الشيخ محمد عبده لتونس عامي 1884م و1903م في الحركة الإصلاحية بصفة خاصة، وفي الحياة الثقافية بصفة عامة، وخاصة زيارته الثانية حيث «اهتزت لمقدمه أندية العلم والأدب والإصلاح»[5]، وحضر أولئك جميعاً هذا الحدث التاريخي والعلمي، ورأى محمد مواعدة أن محمد الخضر حسين لم يكن حاضراً بسبب وجوده «في تلك المدة بالبلاد الجزائرية أثناء القيام برحلته الأولى إليها، وقد أكد الشيخ العلامة محمد الطاهر ابن عاشور صحة هذا الافتراض»[6]. ويدفعني هذا الافتراض إلى التساؤل، حتى وإن علمنا أن الشيخ الطاهر ابن عاشور كان « مهتماً بمحمد عبده اهتماماً خاصاً فما من مأدبة إلا وحرر الشيخ بشأنها مذكرة أثبت فيها ما رآه وما سمعه من آراء الإمام الإصلاحية والعلمية »[1]، فكيف يفترض ذاك أمام هذا النص الذي يقول فيه محمد الخضر حسين: « وأذكر بهذه المناسبة أنه أقيمت مأدبة للشيخ محمد عبده عندما زار تونس، وكان من الحاضرين الشيخ سالم بوحاجب، فحكى حكايته

---

[2] العلماء التونسيون 1873-1915: الدكتور أنولده قرين، ترجمة حفناوي عمارية وأسماء معلى، الطبعة الأولى، المجمع التونسي بيت الحكمة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس: 1995م: 294 .

[3] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 56 .

[4] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين: 23 .

[5] المرجع السابق: 59 .

[6] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعده: 35، 36 .

[1] شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره: الدكتور بلقاسم الغالي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت: 1417هـ-1996م : 50 .

اقتضى الحال أن يعيدها الشيخ محمد عبده للحاضرين، فقال له الشيخ: قد أعدتها بأحسن مما قلته أنا، والشيخ محمد عبده لم يزد في الحكاية معنى لم يقله الشيخ، وإنما حكاها بألفاظ أفصح من عبارة الشيخ بوحاجب وأبلغ »[2] .

وأعتقد، بناء على هذا النص، أن زيارات محمد مواعدة التي أشار إليها[3] للشيخ الطاهر ابن عاشور (1973م) كي يتثبت من بعض المعلومات في أثناء تأليفه كتاب (محمد الخضر حسين حياته وآثاره) الذي صدرت طبعته الأولى عام 1974م، كانت في أواخر حياة الشيخ الطاهر ابن عاشور، أي في بداية السبعينات من القرن العشرين، وكان عمر الشيخ حينها يفوق التسعين سنة، ومن هنا يكون التقدم في السن والتعب جعلا الشيخ يتذكر أشياء وتغيب عنها أخرى .

وشارك محمد الخضر حسين في حركة الإصلاح التعليمي باقتراح تدريس مادة الإنشاء، يقول: « وأذكر أني كنت وجهت إلى المشايخ النظار خطاباً مفتوحاً أطلب فيه العناية بتدريس الإنشاء على طريقة علمية »[4]، و كان حاضرا «ضمن شيوخ جامع الزيتونة الأوائل الذين تزعموا حركة إصلاح التعليم»[5].

وللحركة الإصلاحية دور في نشأة المظهر الثالث (الصحافة)، وذلك للتعبير عن آرائها والدفاع عن مبادئها، فتأسست جريدة (الحاضرة)، وهي « أول جريدة عربية، غير رسمية بتونس، وكان مديرها الأستاذ علي بوشوشة »[6]،وصدرت عام 1888، واتخذت لنفسها وسيلة الاعتدال السياسي، ومجاملة الإدارة الفرنسية، ودعت إلى الالتفات إلى الحضارة الغربية وتمدنها، ثم تلتها جريدة (الزهرة) للأستاذ عبد الرحمن الصنادلي، وحملت أفكاراً إصلاحية، لكنها انتهجت أسلوب فضح أساليب الاستعمار، ومهاجمة الإدارة الفرنسية مما أدى إلى تعطيلها عام 1314هـ – 1896م [1].

---

[2] بلاغة القرآن : محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1417هـ-1997م: 62 .

[3] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 36 .

[4] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين: 26 .

[5] المرجع السابق: 39 .

[6] الحركة الأدبية والفكرية في تونس :محمد الفاضل ابن عاشور: 49 .

[1] ينظر: الحركة الأدبية والفكرية في تونس :محمد الفاضل ابن عاشور: 52 .

وبحول سنة 1901م كثرت الصحف والمجلات بعد أن صدر قانون جديد خاص بالصحافة، ففي عام 1904م صدرت مجموعة من الصحف والمجلات، أحصاها عمر بن القفصية في كتابه (أضواء على الصحافة التونسية) فألفاها ستاً، هي:[2] الرشدية والإقبال لحسين عثمان، والصواب لمحمد الجعايبي، وإظهار الحق لأحمد القبايلي، والقلم لمحمد البحري، والسعادة العظمى للخضر بن الحسين، وابتهجت لصدور هذه الأخيرة « جميع الأوساط العلمية والفكرية »[3]، وأضحت «قوة توجيه متصلة بجميع أهل الثقافة العربية »[4] ومما يلفت النظر أن دراسي محمد الخضر حسين يعدون هذه المجلة تأليفاً من تآليفه، لأن معظم المقالات التي نشرت فيها كانت من إنتاجه [5].

وعلى الوتيرة نفسها واصل الرجل إسهاماته الفكرية والثقافية إلى غاية سنة 1912م، وهي السنة التي دخل فيها دمشق التي شهدت هي الأخرى نهضة ثقافية، وكان محور هذه النهضة ومحركها الشيخ الطاهر الجزائري (ت 1920م) الذي تحلّقت حوله مجموعة من خيرة الطلبة، أمثال محب الدين الخطيب (ت 1969م)، وجمال الدين القاسمي (ت 1914م)، فكان لهم الفضل في إنشاء « أكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية »[6]، وقام الشيخ الطاهر الجزائري بأعمال جليلة، أثناء توليه منصب مفتش عام للمعارف في ولاية سوريا، فافتتح عدداً من المدارس الحكومية، وجمع آلاف الكتب والمخطوطات، وقدمها للمكتبة الظاهرية[7].

وكانت المساجد، وعلى رأسها مسجد الأمويين، تقوم بنشر الثقافة الإسلامية، وتدرس اللغة العربية وعلومها، تؤازرها في العمل نفسه المدارس الدينية التي أنشأها أهل البر والإحسان، وصفها سعيد الأفغاني، وهو يتحدث عن دمشق، في كتابه (من حاضر اللغة العربية) بقوله: «وكان فيها (أي دمشق) في الثلث الأول من القرن العاشر (الهجري) نحو ثلاثمائة مدرسة ومعهد مختلفة الشكل عدا الكتاتيب الملحقة بالجوامع تقرأ فيها دروس العلم والأدب والطب

---

[2] أضواء على الصحافة التونسية: عمر بن قفصية، (د.ط)، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس: (د.ت): 189 .

[3] الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور: 62 .

[4] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 126 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 126 .

[6] القومية العربية تاريخها وقوامها ومراميها: مصطفى الشهابي، (د.ط)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1958-1959: 49.

[7] المرجع نفسه: 50 .

والهندسة »[1]. وأوجد العثمانيون مدارس حكومية وصفها سعيد الأفغاني بقوله: «فلغتها التركية، وأكثر معلميها أتراك، ومن كان عربيا منهم ألقى دروسه بالتركية، وتجافى عن الكلام بالعربية مع أن من يخاطبهم عرب »[2].

وفي هذا الجو الثقافي نشأ صراع بين دعاة تمكين اللغة العربية لتمارس حقها الحضاري، وبين الذين يسعون جاهدين إلى تتريكها وطمسها بإحياء اللهجات المحلية، والتشكيك في قدرتها على مسايرة المدنية، خاصة بعد أن أصبح المتكلم تزاحم لسانه العديد من العبارات و المفردات التركية و المحلية، وأمام هذه الوضعية التي آلت إليها اللغة العربية، أضحت مع بداية القرن العشرين من أهم القضايا التي تناولها مثقفو العرب، فما الجهود التي بذلها هؤلاء المثقفون للمحافظة على حياة اللغة العربية في هذه البلاد؟ وهل كانت لمحمد الخضر حسين، على الرغم من إقامته القصيرة في دمشق، إسهامات في الحياة الثقافية بصفة عامة؟ وفي قضية اللغة العربية بصفة خاصة ؟.

قام مثقفو دمشق بأعمال جليلة يمكن حصرها في إنشاء المكتبات الوطنية العامة، وعلى رأسها المكتبة الظاهرية، التي يعود تأسيسها إلى الشيخ الطاهر الجزائري، وبهذا العمل الجليل انتشر الوعي المكتبي بين الناس، وإحياء التراث العلمي والأدبي، وتشجيع حركة التأليف، كثرة المناظرات اللغوية التي تهدف إلى مناقشة المسائل اللغوية، وتصحيح الأخطاء اللغوية المنتشرة بين الأهالي، ثم إنشاء المجمع العلمي العربي عام 1919م ليحافظ على حياة اللغة العربية. وكان الرجل حاضراً بالتدريس، حيث « درّس في المدرسة السلطانية قبل الحرب العالمية الأولى »[3]، وفي « أرقى المدارس الرسمية والأهلية بدمشق »[4] .

وألقى على طلاب هذه المدارس دروساً من كتاب (معنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) قادته إلى الحديث عن القياس وأهميته في جعل اللغة تستوعب المستجدات، وفي تمكين « الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل»[1]، ووصف هذه الفترة بقوله: « ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة 1335 في دراسة كتاب " مغني اللبيب " بمحضر طائفة من أذكياء طلاب العلم كنت أرجع في تقرير المسائل

[1] من حاضر اللغة العربية في بلاد الشام: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر: (د.ت): 21 .

[2] المرجع نفسه: 22 .

[3] الأعلام: خير الدين الزركلي: 6/ 113 .

[4] مصطفى الشهابي: « وفاة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ». مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: 337/33 .

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986 : 28 .

التي اقترح علي يومئذ أولو الجد منهم جمع هذه الأصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة (...) فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه وأحكامه »[2].

وبهذه المقالات ندرك أنّ هناك وعيا حضاريا مبكرا تميز به الرجل، هذا الوعي يتجلى في تناول قضية من قضايا اللغة العربية ذات أهمية بالغة في حياة العربية، وفي مدى مسايرتها متطلبات المدنية وعلومها، وبهذه المقاييس تحقق اللغة حضورها، وتواكب المستجدات الحضارية، وتساعد الناطق بها على إنتاج آلاف الكلم والجمل الجديدة « ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العي والفهاهة، ويكثرمن الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة » [3].

وثاني هذه الإسهامات العلمية هو عضويته في المجمع العلمي العربي بدمشق بعد أن أسس هذا المجمع عام 1919، « وانعقدت جلسته الأولى يوم 30 جويلية من العام نفسه (...) ثم تعيين الشيخ محمد الخضر عضواً عاملاً في إحدى لجان المجمع »[4]، وبقي على هذه العضوية إلى سنة 1920، وهي السنة التي نزل فيها مصر، ثم أصبح عضواً مراسلاً للمجمع العلمي، فكان المجمع يستشيره ويأخذ برأيه في بعض المسائل اللغوية، فقد أبدى برأيه في الاقتراح الذي تقدم به عبد القادر المغربي حول (الكلمات غير القاموسية)، فكتب مقالا نشره في مجلة المجمع العلمي العربي[5]، وفي آخر كتابه (القياس في اللغة العربية)[6].

وكان الرجل حاضرا في الحياة الثقافية بطبع بعض مؤلفاته النفسية، منها (رسائل الإصلاح)، وهي مقالات نافعة، بل أصول جامعة في الإصلاح العام، ورسالة في السيرة النبوية وموجز في آداب الحرب في الإسلام، وكتاب (القياس في اللغة العربية) ، وبهذه الإسهامات ندرك أن المدة القصيرة التي قضاها في دمشق، وتنقلاته بين ألمانيا والإستانة في مهام بعيدة عن الجو الثقافي، لم تكن حاجزاً أمام إرادة الرجل ووعيه الحضاري وإحساسه بالمسؤولية الملقاة

---

[2] المرجع نفسه: 5، 6 .

[3] المرجع نفسه: 27 .

[4] أبو القاسم كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 90 .

[5] ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: كانون الثاني سنة1928هـ، الموافق: رجب وشعبان1346هـ:8/410-414

[6] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 135 – 142 .

على عاتقه، وإذا كان محمد الخضر حسين بذل تلك الجهود العظيمة في مدة زمنية قصيرة، فكيف ستكون جهوده الثقافية واللغوية في مصر الذي قضى بها ثمانية وثلاثين عاماً ؟ .

يدخل مصر، والحياة الثقافية بها نشطة، تساهم في حركيتها وإحيائها المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الأزهر الذي أدى دوراً مزدوجا كبيراً، أوله ثقافي « فقد كان معقل الإسلام واللغة العربية »[1]، وثانيه وطني « فقد كان معقل كل الحركات المقاومة السياسية والثقافية »[2] تقابله مؤسسات أخرى تسعى إلى إيجاد مناخ يزاوج بين العلوم العربية والغربية مثل دار العلوم، زيادة على انتشار المطابع التي ساعدت على كثرة المجلات والجرائد، ودفع حركتي التأليف وإحياء التراث إلى الأمام .

وأما مثقفو البلاد المصرية فقد اتجهوا اتجاهات فكرية مختلفة ، منهم من دعا إلى قيام الجامعة الإسلامية التي تعود فكرتها إلى جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده ومنهم من نادى بالإسراع إلى الأخذ من الحضارة الغربية « حتى نصبح جزءاً منها لفظاً ومعنى وحقيقة وشكلاً »[3].

ثم برزت « مدرستان ثقافيتان متميزتان: المدرسة الإنجليزية وعلى رأسها عبد الرحمن شكري وتلميذاه المازني والعقاد، والمدرسة الفرنسية وعلى رأسها طه حسين »[4]. وطرح مثقفو البلاد قضايا مست اللغة العربية، منهم من دعا إلى كتابتها بالحروف اللاتينية، « وقد حاول العزيز فهمي (باشا) وآخرون أثقل منه وزناً وأهمية أن يدعو لكتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية »[1]، ودعا دعاة الأدب القومي في مصر « لكتابة الأدب باللغة العامية »[2].

وسط هذا الجو الثقافي، وبين أولئك المثقفين عاش محمد الخضر حسين آخر مرحلة من مراحل حياته، والتي سمّاها محمد الفاضل ابن عاشور مرحلة « المجد الثقافي والشهرة العلمية»[3]. كيف كانت بداية حياته الثقافية في هذا المرحلة ؟. وهل كانت له مواقف من تلك

---

[1] الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب: أنور الجندي: 33 .

[2] المرجع نفسه: 33 .

[3] المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين (مستقبل الثقافة): الدكتور طه حسين، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني: 1973: 44/9 .

[4] واقعنا المعاصر: محمد قطب : 304 .

[1] واقعنا المعاصر: محمد قطب: 295 .

[2] المرجع نفسه: 295 .

[3] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 74 .

القضايا الفكرية واللغوية التي تناولها مثقفو البلاد المصرية؟ ثم ما الجهود التي بذلها في الميدان الثقافي بصفة عامة وفي قضايا اللغة العربية بصفة خاصة ؟

بعد دخوله مصر « عمل مصححا في دار الكتب خمس سنوات »[4]، وهو عمل على الرغم من صغر حجمه، فإنه ينبئ عن تلك الكفاءة اللغوية والأدبية التي تميز بها الرجل، ثم « نشط في ميادين أخرى، منها الكتابة في المجلات، والمحاضرة في الجمعيات و الدروس في المساجد »[5]، وكانت الصحف والنوادي والمساجد منابر يعبّر من خلالها عن مذهبه الإصلاحي وآرائه الدينية والفكرية والأدبية واللغوية. وحتى أتمكن من حصر تلك المواقف والجهود بدا لي أن أتناولها في النقاط الآتية:

أ- مناقشته لمؤلفات معاصريه:

خلال السنوات الأولى من حياة الرجل في مصر، أي عام 1924 تسقط الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك، ويظهر كتاب علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) عام 1925، ليبين أن الخلافة كانت « ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد »[6]، وأن الدين الإسلامي « بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون »[7]. وكانت الفكرة المحورية في هذا الكتاب هي أن الخلافة « ليست ضرورية لقيام حكومات إسلامية حديثة »[1].

يتصدى محمد الخضر حسين، كغيره من شيوخ عصره[2]، لهذا الكتاب بمؤلف أسماه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم)، قال في مقدمته « ... وإنما أقصد إلى مناقشته (أي الكتاب) في بعض آراء يتبرأ منها الدين الحنيف، وأخرى يتذمر عليه من أجلها التاريخ الصحيح

---

[4] معجم الأدب من العصر الجاهلي حتى سنة 2002: كامل سليمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1424هـ-2002م: 5/ 270 .

[5] أبو القاسم كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 92 .

[6] الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام: علي عبد الرازق، نقد وتعليق الدكتور ممدوح حقي، (د.ط)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: 1978: 83 .

[7] المرجع نفسه: 201.

[1] الإسلام وأصول الحكم : علي عبد الرازق: 201.

[2] من الشيوخ الذين ردوا على علي عبد الرازق:

- الشيخ بخيت في كتابه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) .
- الشيخ الطاهر ابن عاشور في كتابه (نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم) .

»[3]، ثم أوضح طريقته حين قال: « أن نضع في صدر كل باب ملخص ما تناوله المؤلف من أمهات المباحث، ثم نعود إلى ما نراه مستحقاً للمناقشة من دعوى أو شبه »[4].

ثم إن تتبع أفكار الكاتب وآرائه أمر يطول بي ويبعدني عما أريد التركيز عليه. ثم إنّ الأسئلة الآتية كفيلة بأن ترسم لي معالم الكتاب، كيف بنى الكاتب كتابه؟ ولم ناقش علي عبد الرازق؟ وفيم ناقشه؟ وكيف ناقشه ؟

بنى المؤلف كتابه في ثلاثة كتب وتسعة أبواب، وهذا التقسيم هو نفسه الموجود في كتاب علي عبد الرازق، ولعل هذا التقسيم قصد به المؤلف إلى جعل كتابه مساوياً من حيث الشكل الكتاب المراد مناقشته، وحتى لا يخرج به عن مناقشة الأفكار والآراء نفسها الموجودة في كتاب علي عبد الرازق .

وأما دواعي التأليف، فيمكن لي حصرها في أربعة، أولها ما صرح به هو نفسه حين قال في الإهداء « ... أقدم إلى خزانته (أي الملك فؤاد الأول) مؤلفا قمت فيه ببعض حقوق إسلامية وعلمية »[5]، وثانيها ما عرف عن الرجل من إيمانه بضرورة قيام الخلافة الإسلامية، ومدى دفاعه عنها، وثالثها دافع شخصي هدف من ورائه إلى إبراز مكانته العلمية، ومدى اطّلاعه على قضايا الشريعة الإسلامية[1]، ورابعها الإهداء الذي كتبه بيده، ونشر في الطبعة الأولى عام 1926، ولم ينشره علي الرضا الحسيني في الطبعة التي بين يدي لعام1997[2]، هذا الإهداء الذي رآه الرأي العام، وبعض الباحثين[3] خدمة لأطماع الملك فؤاد الأول، الذي كان يسعى إلى منصب خليفة للمسلمين.ثم ناقشه في المسائل التي تتعلق بالخلافة من حيث حقيقتها، وحكمها والأسس التي قامت عليها، وعلاقة المسلمين بالسياسة، وقضية الدين والسياسة، وفي الأدلة التي ساقها، وفي طريقة تقديمه لهذه الأدلة، وفي المصادر التي اعتمد عليها .

---

[3] نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم: محمد الخضر حسين، حقّقه علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1417هـ1997م: 10 .

[4] المرجع نفسه: 11 (المقدمة) .

[5] معركة الإسلام وأصول الحكم: الدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت: 1418هـ-1998: 57. (نص الإهداء).

[1] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 84.

[2] ينظر: نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم: محمد الخضر حسين: 5-11.

[3] ينظر: معركة الإسلام وأصول الحكم: الدكتور محمد عمارة: 57 .

وكان محمد الخضر حسين في طريقة مناقشته الكتاب، ملتزما الطريقة التي أعلنها في مقدمة كتابه، وهي تلخيص أمهات المباحث، ثم تحديد الفقرة التي تستحق المناقشة، فيناقشها، وكان في مناقشته مصححا[4]، ومخطئاً[5]، ومفنّدا[6] ، ومبطلا[7] لكثير من الآراء، وانتقد مصادره التي أعتمد عليها في أخذ الأحكام الشرعية والأحاديث النبوية، كاعتماده على كتاب الخلافة لسيرأرنولد[8]، والعقد الفريد، لابن عبد ربه[9]، والكامل للمبرد [10]، وكان الرجل في مناقشته قاسيا فنعت علي عبد الرازق بالرياء[11]، وممن يتخذون آيات الله هزواً[12]، وبقلة التفقة في الشريعة[13]، والضعف الديني[14]، وبالتعسف والغلو[15]، وبالجهل[16]، ونعت آراءه وأفكاره بالسموم، وبأنها بضاعة مزجاه [17].

وما كادت الحياة الفكرية تهدأ من الضجة التي أحدثها كتاب علي عبد الرازق حتى ظهر عام 1926 كتاب لطه حسين تحت عنوان (في الشعر الجاهلي)، محدثاً ضجة ثانية بين مثقفي البلاد المصرية، وغيرها من البلاد العربية، لكن في الطبعة الثانية عام 1927 « حذف منه فصل وأثبت مكانه فصل، وأضيفت إليه فصول، وغير عنوانه »[1]، وأصبح يسمى (في الأدب الجاهلي)، ولهذا سأركز على ما أثاره في كتابه (في الشعر الجاهلي) لا على ما أضافه من بعد في كتابه (في الأدب الجاهلي). وللكشف عن محتوى الكتاب، صار أمراً ملحاً الإجابة على

---

[4] ينظر: المرجع السابق: 40.

[5] المرجع نفسه: 153-195-227-236.

[6] المرجع نفسه: 203-324 .

[7] المرجع نفسه: 213 .

[8] المرجع نفسه: 47 .

[9] المرجع نفسه: 16 .

[10] المرجع نفسه: 218 .

[11] المرجع نفسه: 223 .

[12] المرجع نفسه: 223 .

[13] المرجع نفسه: 260 .

[14] المرجع نفسه: 317 .

[15] المرجع نفسه: 320 .

[16] المرجع نفسه: 270-322 .

[17] المرجع نفسه: 224- 328 .

[1] المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين، (في الأدب الجاهلي): الدكتور طه حسين :7/05 (مقدمة الطبعة الثانية) .

الأسئلة الآتية: كيف بنى الكاتب كتابه؟ وما المنهج الذي اتبعه في كتابه؟ وما القضايا التي تناولها؟ وما نتيجة هذا البحث ؟.

جاء كتابه في ثلاثة كتب، وستة عشر فصلاً، أعلن فيه عن منهجه حين قال: « أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه (ديكارت) للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث »[2]، وتناول في كتابه القضايا الآتية: وهي أن القرآن الكريم هو المرآة الحقيقة للحياة الجاهلية، لا الشعر الجاهلي[3]، وهذا الشعر لا يمثل اللغة العربية الجاهلية[4]، وتلك القبائل مشكوك في وجودها، ولهجاتها لا تظهر في أشعارها مما جعله يقول إن الشعر الجاهلي وضع الكثير منه في الإسلام[5]، ومعظمه منحول، وأسباب نحله خمسة هي[6]: السياسة، والدين، والقصص، والشعوبية، والرواة، وحتى شعراء العصر الجاهلي مشكوك في نسبتهم إلى قبائلهم [7].

وأما نتيجة البحث، فملخصها أن معظم الشعر الجاهلي منحول، وضع في العهد الإسلامي، وما ينسب إلى هؤلاء الشعراء باطل من الوجه اللغوية والفنية، وبالتالي لا يمكن لنا أن نستشهد بهذا الشعر على تفسير القرآن الكريم، وتأويل الحديث النبوي الشريف، ويكون طه حسين بهذه النتيجة شكك في مصدر من مصادر اللغة والنحو، وكانت هذه القضايا التي تناولها طه حسين قد أثارت الكثير من الباحثين[1]، فانبروا يناقشونه، وكان محمد الخضر حسين واحداً من أولئك الباحثين، فألف كتاباً سماه (نقض كتاب في الشعر الجاهلي). فكيف ناقش الكاتب؟ وفيم ناقشه؟ وهل كانت لتلك المناقشة آثار في الدراسات اللغوية ؟

جاء الكتاب (نقض كتاب في الشعر الجاهلي) في ثلاثة كتب، وستة عشر فصلاً، على النسق نفسه الذي احتواه كتاب طه حسين (في الشعر الجاهلي)، بيّن محمد الخضر حسين منهجه حين قال: « وقد ارتأيت ألا أنقد فقرة أو فقرات إلا بعد أن أنقلها بحروفها، وأحكيها كما

---

[2] في الشعر الجاهلي: الدكتور طه حسين، (د.ط)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس: (د.ت): 21 .

[3] ينظر: المرجع نفسه: 25 .

[4] ينظر: المرجع نفسه: 35 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 43 .

[6] ينظر: المرجع نفسه: 55 .

[7] ينظر: المرجع نفسه: 141 .

[1] من الباحثين الذين ناقشوا كتاب طه حسين (في الشعر الجاهلي):

- الشيخ محمد الخضري في كتابه (محاضرات في بيان الأخطاء العلمية والتاريخية التي اشتمل عليها كتاب في الشعر الجاهلي).
- مصطفى صادق الرافعي في فصول من كتابه (تحت راية القرآن) .

صدرت من منشئها »[2]، وبالطريقة نفسها سار في كتابه، وكان في كل فقرة يذكرها يحدد الصفحة التي نقلها منها، ثم يتبعها بمناقشة .

وانصبت مناقشته للكتاب في نقطتين أساسيتين، أولها في منهج الكاتب وطريقته، وثانيها في الأدلة التي ساقها ، وبيّن أنه «أغار على كتب عربية وغربية، فالتقط منها آراء وأقوالا نظمها في خيوط من الشك والتخيل»[3]، وأغار كذلك «على نظرية الشك في الشعر، ولم يفترق عن مرغليوت إلا في تسليمه بأن هناك شعراً جاهلياً »[4]، ولم يلتزم بالمنهج الذي أعلن بأنه سيلتزمه، فذهب في منهجه مغربا، ودعا منهج ديكارت يذهب مشرقا[5].

ثم كشف عن مجانبة طه حسين الطريقة العلمية، فلم يتحقّق من الروايات والأخبار التي ساقها[6]، وكان يقتصر على رواية واحدة دون غيرها ليحقّق هدفه المنشود[7]، وبدا في أقواله متناقضاً[1]، وأما النصوص التي استشهد بها فقد جاءت على غير حقيقتها، فحذف عبارات[2] واستبدل كلمة بأخرى [3] .

وكانت الأدلة التي ساقها طه حسين للاستشهاد لتلك القضايا التي أثارها في كتابه (في الشعر الجاهلي)، والتي ترى أن الشعر الجاهلي الذي بين أيدينا لا يمثل الحياة الدينية[4]، ولا الحياة العقلية[5]، ولا الحياة الاقتصادية[6]، بل يصور العرب أمة معتزلة تعيش في صحرائها، لا علاقة لها بالعالم الخارجي[7]، وأن هذا الشعر « بعيد كل البعد عن أن يمثل اللغة العربية في

---

[2] نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: حققه علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة، الدار الحسينية: 1410هـ-1990م: 38.

[3] المرجع نفسه: 15 .

[4] المرجع نفسه: 27 .

[5] المرجع نفسه: 349 .

[6] المرجع نفسه: 75-77 .

[7] المرجع نفسه: 78 .

[1]: نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 97.

[2] المرجع نفسه:99.

[3] المرجع نفسه: 272 .

[4] في الشعر الجاهلي: طه حسين: 29 .

[5] المرجع نفسه: 30 .

[6] المرجع نفسه: 32 .

[7] المرجع نفسه: 32 .

العصر الذي يزعم الرواة أنه قيل فيه »[8]، موضع مناقشة، وسأركز في هذه المناقشة على الدليل اللغوي، فما هو هذا الدليل لعلاقته بموضوعي؟ وكيف ناقشه محمد الخضر حسين؟

بيّن محمد الخضر حسين أن هذه الشبهة (الشعر لا يمثل الحياة الدينية) « مما استلبه المؤلف من مقال مرغليوت »[9]، وقد تعرض إليها جرجي زيدان في كتابه (في تاريخ آداب اللغة العربية)[10]، وذكر أن لابن الكلبي كتاب (الأصنام) فيه « من الشعر الذي يحمل شيئاً من الروح الديني »[11]، وأتى بأشعار وأخبار تثبت أن الجاهليين لم يكونوا في عزلة كما ادّعى المؤلف[12]، وأما مسألة دلالة القرآن الكريم على رجاحة أحلام العرب ودهائهم، فهي فكرة امتشقها المؤلف من مقالة الجاحظ[13] .

والدليل اللغوي الذي ساقه طه حسين، يقول فيه: « ... وأريد أن أجاوزها معك (أي المباحث التي تناولها) إلى نحو آخر من البحث أظنه أقوى دلالة وأنهض حجة من المباحث الماضية، ذلك هو البحث الفني واللغوي »[1]، وكان هدفه من وراء هذا البحث هو الوصول إلى نتيجة مفادها «أن هذا الشعر الذي يسمونه الجاهلي لا يمثل اللغة الجاهلية، ولا يمكن أن يكون صحيحاً »[2]، وهذه النتيجة جعلته يثير قضايا، ويسوق أدلة في مبحث سماه (الشعر الجاهلي واللغة)، وحتى نكون على بينة من ذلك، أجمل هذه القضايا والأدلة في النقاط الآتية[3]:

1- رأى أن الرواة متفقون على أن القحطانية عرب منذ خلقهم الله، والعدنانية قد اكتسبوا العربية اكتساباً .

1-ذكر أنّ هناك خلاف بين لغة حمير (وهي اللغة العاربة)، ولغة عدنان (وهي اللغة المستعربة) .

2- رأى أن ورود اسم إبراهيم وإسماعيل في التوراة والقرآن لا يثبت وجودهما التاريخي، فضلا عن إثبات هجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة .

---

[8] المرجع نفسه: 35 .

[9] نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 56 .

[10] المرجع نفسه: 56 .

[11] المرجع نفسه: 57 .

[12] المرجع نفسه: 66، 67 .

[13] المرجع نفسه: 74 .

[1] نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 19 .

[2] المرجع نفسه: 40 .

[3] ينظر: في الشعر الجاهلي: الدكتور طه حسين: 35-41 .

3- قصة « العاربة » و« المستعربة » وأن إسماعيل تعلم العربية من جرهم أسطورة.

4- من الأدلة التي ساقها، هو ما يروى عن أبي عمر بن العلاء من أنه كان يقول: «ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا »، زيادة على تلك النقوش التي عثر عليها وأثبتت أن هناك خلافا بين اللغتين في اللفظ وفي قواعد النحو والتصريف .

5- هناك تشابه بين الشعر القحطاني والعدناني، مما يستدل على أن بعضا من غير اليمنيين وضع شعراً في لهجة قريش، ثم غزاه إلى شعراء اليمن .

ناقش محمد الخضر حسين الأدلة التي ساقها المؤلف، وخص لهذه المناقشة ثمان وعشرين صفحة[4]، ونظراً لطول المناقشة التي مست عشرين قولا لطه حسين سأركز على ماله علاقة بموضوعي. بيّن في هذه الصفحات « أنّ هذا البحث الفني اللغوي أخذه برمته من مقال مرغليوت»[1]، وأورد كلام المؤلف، وما يقابله من كلام مرغليوت المنشور في مجلة الجامعة الآسيوية[2] ،ليثبت هذا التشابه.

وذكر أنّ الرواة لم يتفقوا « على أن القحطانية عرب منذ خلقهم الله، فمن الرواة من يجعل شأنهم العدنانية »[3]، وساق في هذه المسألة أقوالاً لعلماء كابن حزم، وعماد الدين بن كثير، والحافظ ابن حجر، وابن خلدون، ليفند رأي طه حسين[4].

ثم إن الشاهد الذي ظنه طه حسين « الأقوى على اصطناع الشعر الجاهلي، وهو أن اللغة القحطانية غير اللغة العدنانية، والشعر المنسوب إلى بعض شعراء اليمن لا يختلف عن شعر العدنانية »[5]، ناقش الرجل أدلته، فبعد أن بيّن موضع النقاش بينه وبين مرغليوت والمؤلف و«هو حال الاختلاف بين اللغتين في عهد يتقدم ظهور الإسلام بعشرات من السنين»[6]، هذا الاختلاف الذي «خف لذلك العهد، وزال منه جانب من الفوارق، ولم تبق القحطانية من العدنانية بمكان بعيد»[7]، شرع في مناقشة الأدلة التي ساقها طه حسين .

---

[4] ينظر: المرجع السابق: 75- 102 .

[1] نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 79 .

[2]: المرجع نفسه: 79 .

[3] المرجع نفسه: 76 .

[4] المرجع نفسه: 77 .

[5] المرجع نفسه: 79 .

[6] المرجع نفسه:79 .

[7] المرجع نفسه:79 .

وبيّن أن فكرة قبول اتّحاد اللغة القحطانية مع اللغة العدنانية بعد ظهور الإسلام، لا يحدث إلا إذا كان هناك تقارب وتشابه بين اللغتين، لأن « انقلاب لغة إلى أخرى تخالفها في مفرداتها وقواعد نحوها وصرفها ليس بالأمر الميسور، حتى يمكن حصوله في عشرات قليلة من السنين»[8] .

[8] المرجع نفسه: 79، 80 .

ثم يرى أن العثور على مخطوطات يرجع تاريخها إلى المائة الخامسة بعد المسيح لا ينقض هذا الرأي، لأن التقارب بين اللغتين لم تبتدئ به القحطانية والعدنانية في وقت واحد «بل سبقت إليه القبائل المجاورة العدنانية، ثم أخذ يتدرج فيما وراءها من القبائل رويدا رويداً إلى أن أدركها الإسلام »[1].

ثم إن العثور على هذه المخطوطات في منطقة محددة، يدل « على أن سكان الناحية التي انطوت على هذا الأثر لم يزالوا على لسان حمير القديم (...) ومن الممكن القريب أيضاً أن يكون أهل المكان (...) ينطقون باللغة القريبة من اللغة العدنانية، ولكنهم استمروا في الكتابة على لغتهم التي كانت اللسان الرسمي لسياستهم أو ديانتهم، وقد حكى التاريخ لهذا الوجه نظائر تسمو إلى درجة القبول »[2].

وبعد أن سرد هذه النظائر، ساق أدلة من السيرة النبوية تخص أقوال لزعماء القبائل اليمانية التي وفدت على النبي صلى الله عليه وسلم، تثبت تقارب اللغتين من جهة قواعد النحو والصرف[3] وناقش المؤلف فيما حكاه عن أبي عمر بن العلاء من أنه قال: « ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا » .

وأثبت أن العبارة في كتاب الطبقات للجمحي هي: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن لساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا»، فالمؤلف حوّل عبارة «ولا عربيتهم بعربيتنا» إلى قوله «وما لغتهم بلغتنا » لقصد المبالغة في الفصل بين اللغتين[4]، وحذف المؤلف « أقاصي اليمن » «حتى لا يأخذ منها القراء أن لغة غير الأقاصي، وهي القبائل المجاورة للقبائل المضربة، ليس بين عربيتها وعربية مضر هذا الاختلاف »[5]، وأما فكرة تشابه الشعر القحطاني والعدناني، فمما يتغذر قبوله. كيف يضع غير اليمانيين شعراً في لهجة قريش، ثم يعزى ذاك الشعر إلى اليمانيين « دون أن يجدوا من اليمانيين أو ممن يعرف لهجة شعراء اليمانيين من ينكر صنيعهم، ويناضلهم بحجة أن هذا الشعر غير منطبق على لهجة أولئك الشعراء »[6] ؟

---

[1] نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 80 .

[2] المرجع نفسه: 80 .

[3] في الشعر الجاهلي: الدكتور طه حسين: 36 .

[4] المرجع السابق: 82 .

[5] المرجع نفسه: 82 .

[6] المرجع نفسه: 101 .

ب- التدريس وإلقاء المحاضرات، ونشر المقالات، وتولي رئاسة بعض المجلات:

دخل الرجل الأزهر مدرساً بعد أن نال شهادة العالمية عام 1928م، ونص قرار اللجنة التي امتحنته على أنه: « امتحنت الشيخ محمد الخضر حسين، فوجدته بحراً لا ساحل له»[1] وبقي في التدريس مدة اثنين وعشرين سنة، أي إلى غاية سنة 1950م، وهي السنة التي أحيل فيها على المعاش[2]، وبعد سنتين من إحالته على المعاش عين شيخاً للأزهر، وبقي في هذا المنصب مدة سنتين من 1952م إلى 1954م.

وخلال فترة إقامته بمصر، ألقى محاضرات، منها[3]: العظمة، وعلماء الإسلام في الأندلس، والخطابة عند العرب، وألف وطبع كتبا منها: نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، ونقض كتاب في الشعر الجاهلي، والخيال في الشعر العربي، الذي اعتبره الناقد جابر عصفور « أول كتاب نعرفه في نقدنا العربي الحديث »[4].

وأنشأ مجلة الهداية الإسلامية، وتولّى رئاستها ورئاسة غيرها من المجلات، كمجلة نور الإسلام، ولواء الإسلام[5]، ومجلة الشبان الإسلامية، ومجلة الأزهر[6] ونشر في هذه المجلات وفي غيرها مقالات في الدين واللغة والأدب [7] .

ج- عضويته في مجمع اللغة العربية وفي جماعة كبار العلماء:

حينما أنشئ مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1932م، عيّن الرجل « عضواً في لجنة الآداب والفنون الجميلة، ورئيساً للجنة اللهجات »[8]، وقدم بحوثا كثيرة نشرت في مجلة اللغة العربية، منها[9]:

---

[1] أحمد لطفي حسونة: "شيخ الأزهر محكوم عليه بالإعدام". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 34 .

[2] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 114 .

[3] المرجع نفسه: 144- 149 .

[4] الدكتور جابر عصفور: « عن الخيال الشعري قراءة في أبي القاسم الشابي ». عالم الفكر، الكويت: 1984، وزارة الإعلام في الكويت، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر: 48 .

[5] الأعلام: الزركلي: 114/6 .

[6] أبو القاسم محمد كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 115-116 .

[7] تولى علي الرضا الحسيني جمعها، ونشرها في كتب، منها: بلاغة القرآن، أسرار التنزيل .

[8] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: رجب سنة 1353هـ أكتوبر سنة 1934: 31/1 .

[9] دراسات في اللغة: محمد الخضر حسين، جمعه وحققه علي الرضا الحسيني، المطبعة التعاونية بدمشق: 1395هـ- 1975 م: 129 (فهرس) .

أ- المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية .

ب- شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها .

ج- الاستشهاد بالحديث في اللغة .

د- قرار الاحتجاج بالحديث الشريف .

هـ- وصف جمع العاقل بصيغة فعلاء .

و- اسم المصدر في المعاجم .

ز- نيابة بعض الحروف عن بعض .

ح- من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه .

ط- الأمثال في اللغة العربية .

ي- نقد اقتراح بعض الإصلاح في متن اللغة .

ك- نقد إعرابيين جديدين في صيغة التحذير .

ل- ملاحظة على البحث المقدم لمجمع اللغة العربية عن موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى .

م- الألفاظ المؤنثة من طريق السماع .

وأما عضويته في جماعة كبار العلماء، فكانت عام 1951م، بعد أن « صدر أمر ملكي رقم 22 لسنة 1951 بتعيين الشيخ محمد الخضر حسين عضواً في جماعة كبار العلماء»[1] ومن شروط القبول في جماعة كبار العلماء أن يقدم الراغب في ذلك بحثا علميا قيّماً، فقدّم الرجل رسالة موضوعها (القياس في اللغة العربية).

[1] أحمد لطفي حسونة: "شيخ الأزهر محكوم عليه بالإعدام". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 34 .

ثانيا: حياة محمد الخضر حسين وآثاره

أ- مولده ونشأته:

هو محمد الخضر حسين، والأصل محمد الأخضر بن الحسين، غيّر اسمه إلى الخضر « بناء على اقتراح الشيخ محمد ابن عاشور رفيقه بالدراسة بالزيتونة، والتدريس بها، وصديقه مدى الحياة »[1]، و« حذفت كلمة (ابن) بعد سفره إلى المشرق، مسايرة للطريقة الشرقية في التسمية، مثل: عباس محمود العقاد »[2]، ولهذا نعثر عند من ترجم له الاسمين، إما محمد الخضر حسين[3]، أو محمد الخضر بن الحسين[4] .

ولد في بلدة نفطة[5]، بالقطر التونسي، يوم 26 رجب 1293هـ الموافق 21 جويلية 1873م، وهذا المتفق عليه، لكني عثرت على مرجعين، ومقال حددت مكان الميلاد غير نفطة، أول المرجعين هو (معجم المؤلفين)[6]، لعمر رضا كحالة، حيث يجعل مولده في قفصة بتونس، وينقل هذا الخطأ علي بن الحسن بن علي عبد الرحمان الحلبي الأثري أثناء تحقيقه وتعليقه على كتاب (الدعوة إلى الإصلاح)[7] لصاحبه محمد الخضر حسين .

أما الثاني فهو (موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين)[8] لرابح خدوسي، يجعل مولده بطولقة ولاية بسكرة، ومقال الدكتور محمد رجب البيومي (محمد الخضر حسين عالم ومجاهد) بقول فيه: « ولد الأستاذ بقرية من قرى الجزائر »[9]، والسبب الذي جعلني أرجح مولده بنفطة،

---

[1] كمال العريف : "محمد الخضر حسين- تونس 67عاماً تحت الاحتلال الفرنساوي". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني : 163.

[2] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعده : 13 .

[3] الأعلام: خير الدين الزركلي: 113/06 .

[4] معجم المطبوعات العربية والمعربة : يوسف إلياس سركيس: ، (د.ط)، مطبعة سركيس، مصر: 1928 : 02/ 1652 .

[5] نفطة: بالفتح، ثم السكون، والطاء: مدينة إفريقية من أعمال الزاب الكبير. معجم البلدان ياقوت الحموي، (د.ط)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1984: 296/05 .

[6] معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، اعتنى به وجمعه وأخرجه تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1993: 273/03 .

[7] الدعوة إلى الإصلاح على ضوء الكتاب والسنة وعبر تاريخ الأمة: محمد الخضر حسين، حقّقها وعلّق عليها على بن الحسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض: 1417هـ:11 .

[8] موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين: رابح خدوسي، الطبعة الأولى، دار الحضارة، الجزائر: (د.ت): 42 .

[9] محمد رجب البيومي: "محمد الخضر حسين عالم ومجاهد". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 132 .

هو إجماع المترجمين له على هذا المكان، زيادة على قوله هو نفسه في مقدمة ديوان (خواطر الحياة): «نشأت في بلدة من بلاد الجريدة بالقطر التونسي يقال لها نفطة »[1].

وفيما يخص سنة ميلاده، فتراوحت ما بين1873م [2] و1874م [3] و1876م [4] و1877م [5] والمرجح ما ذكره محمد مواعدة من أنها سنة 1873م، وذكر أن علي الرضا الحسني حددها بسنة 1874م، و« ذلك عند إعادة نشر بعض مؤلفات عمّه سنة 1971م »[6]، وهذا صحيح، فبرجوعي إلى كتابين وهما (دراسات في العربية وتاريخها) الذي نشر سنة 1960م و(تراجم الرجال) الذي نشر سنة 1972م، ألفيتها سنة1974م، لكن في كتابيه (خواطر الحياة) في طبعته الرابعة عام 1990م، و(الخيال في الشعر العربي) في طبعته الثانية سنة 1990م، يجعلها سنة 1973م، ولعل علي الرضا الحسيني استدرك التاريخ بناء على الدليل الذي قدّمه محمد مواعدة [7].

[1] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 07 .

[2] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 13 .

[3] محمد الشهابي: « وفاة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ». مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: 337/33 .

[4] الأعلام: خير الدين الزركلي: 06/ 113.

– معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م: كمال سليمان الجبوري: 270/05 .

[5] الموسوعة العربية الميسرة، الطبعة الثانية، دار الجيل، الجمعية المصرية: 2001: 221 .

[6] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة: 13 .

[7] ينظر: المرجع نفسه:13، 14 .

ينحدر محمد الخضر حسين من أسرة عرفت بالعلم والدين والشرف، فجده لأبيه هو « الولي الصالح الشيخ علي بن عمر[1] المشهود له بالزهد والصلاح والتقوى والنسب الشريف[2]»[3]، ولأمه الشيخ مصطفى بن عزوز[4] « مؤسس زاوية نفطة الشهيرة، وهي زاوية رحمانية »[5] و« أصله من قرية تسمى – البرج – من قرى واد سوف بواحات الجنوب الجزائري »[6]، وهذه النصوص تدل على أن الأصول الأولى لمحمد الخضر حسين تعود إلى الجزائر[7].

هاجر والده الحسين مع صهره مصطفى بن عزوز إلى نفطة، حوالي سنة 1844م بعد احتلال بسكرة وضواحيها، يقول أبو القاسم سعد الله: « ونحن نعلم أن البعض من عائلة ابن

---

[1] الشيخ علي بن عمر، ولد في بلدة (طولقة) سنة 1166هـ على وجه التقريب، وتوفي شهيداً يوم الخميس في 3 ربيع الأول سنة 1258هـ، ودفن في زاويته

– زاوية علي بن عمر (طولقة – الجزائر): علي الرضا الحسني، (د.ط)، دار الحسنية للكتاب: 2002: 11 .

[2] ممن أشاروا إلى هذا النسب:

– الرحلات: محمد الخضر حسين، جمعه علي الرضا الحسيني، (د.ط)، المطبعة التعاونية بدمشق: 1396هـ–1979م : 60، 61 .

– أبو القاسم محمد كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني : 78.

[3] زاوية علي بن عمر (طولقة–الجزائر): علي الرضا الحسيني: 11 .

[4] مصطفى بن محمد بن عزوز العالم الولي العارف بالله الفقيه النقي الصوفي (...) دخل هذا الولي القطر التونسي، وبث الطريقة الرحمانية (...) وأحدث زاوية بنقطة وصار له أتباع كثيرون .

– شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، خرج حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان: 1423هـ 2003م: 559/01 .

[5] تاريخ الجزائر الثقافي: الدكتور أبو القاسم سعد الله: 490/5 .

[6] محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعده: 14 .

[7] من الباحثين الذين أدرجوا اسمه ضمن أعلام الجزائر:

– تاريخ الجزائر الثقافي: الدكتور أبو القاسم سعد الله: 217/3–153/244.4–505. 490/5–500–503–520–575–599–616. 84/7–392.

– المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون: الدكتور مختار بوعناتي، (د.ط)، دار هومة، الجزائر: 201: 71 .

– الجزائر والأصالة الثورية: الدكتور صالح خرفي، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: (د.ت): 84 .

– فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث: الشيخ بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري، مراجعة وتقديم: أ– الدكتور: عثمان بدري، الطبعة الأولى، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر: 2002: 97/3 – 114– 158 .

عزوز قد لجأ إلى نفطة (تونس) بعد احتلال بسكرة ونواحيها »[1]، واختيار تونس أمر طبيعي لأن « الهجرة إلى تونس كانت في معظمها عن النواحي الشرقية »[2] .

نشأ محمد الخضر حسين بين أحضان تلك الأسرة العريقة في العلم والجاه « على أحسن الخصال والفعال »[3] كانت والدته « من صالحات النساء »[4] تعلّم منها مبادئ خلقية سامية، رثاها في قصيدة تحت عنوان (بكاء على قبر)، يقول فيها:[5]

« بِنْتَ عَزُوزَ » لَقَدْ لَقَّنْتِنَا ❁ خَشْيَةَ اللهِ وَأَنْ نَرْعَى الذِّمَامَا

وَدَرَيْنَا مِنْكِ أَنْ لاَ نَشْتَرِي ❁ بِمَعَالِيْنَا مِنَ الدُّنْيَا حُطَامَا

وَدَرَيْنَا مِنْكِ أَنَّ اللهَ لاَ ❁ يَخْذُلُ الْعَبْدَ إِذَا الْعَبْدُ اِسْتَقَامَا

وَدَرَيْنَا كَيْفَ لاَ نَعْنُوا لِمَنْ ❁ حَارَبَ الْحَقَّ وَإِنْ سَلَّ الحُسَامَا

حفظ القرآن الكريم في بلدته نفطة، وتلقى مبادئ علومه الأولى على يد خاله الشيخ محمد المكي بن عزوز الذي اعتنى به منذ صغره، يقول عنه في رحلته الشرقية « فانتفض الفؤاد اشتياقا إلى زيارته المؤكدة بواجب القربى، وحق الدروس التي كان قد ملأ أسماعنا بجواهرها الثمينة »[6] ويرثيه في قصيدة تحت عنوان (هاهنا شمس علوم) قائلاً في مطلعها[7]:

رُبَّ شَمْسٍ طَلَعَتْ فِي مَغْرِبٍ ❁ وَتَوَارَى فِي ثَرَى الشَّرْقِ سَنَاهَا

بعد سن الثانية عشر انتقلت عائلته إلى تونس، يقول: « وفي هذا العهد (أي سن الثانية عشر) انتقلت أسرتي إلى مدينة تونس، والتحقت بطلاب العلم بجامع الزيتونة» [8]

---

[1] تاريخ الجزائر الثقافي: الدكتور أبو القاسم سعد الله: 217/3 .

[2] المرجع نفسه، 490/5 .

[3] مصطفى الشهابي: وفاة الشيخ محمد الخضر حسين.مجلة المجتمع العلمي العربي، دمشق: 337/33 .

[4] محب الدين الخطيب: "شيخ الأزهر السابق السيد محمد الخضر حسين". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني : 44 .

[5] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 224 .

[6] الرحلات: محمد الخضر حسين: 94 .

[7] المصدر السابق: 258 .

[8] المصدر نفسه: 07.

وبقي فيه إلى أن نال شهادة التطويع، وهي شهادة « تتيح لحاملها أن يتطوع بإلقاء الدروس في الزيتونة نفسها» [1] .

وأخذ تعليمه على يد شيوخ منهم الشيخ سالم بوحاجب الذي كان «أحب الشيوخ إلى أستاذنا، فكان يكثر ذكره والحديث عنه» [2]، وعدّه « أخصائيا في علوم اللغة والنحو والبلاغة والأدب » [3]؛ ورثاه في قصيدة تحت عنوان (رثاء أبي الحاجب)، يقول فيها:[4]

فَقَدَتْ سَمَاءُ المَجْدِ بَدْراً عَزَّ أَنْ ❁ تَحْظَى بِرُؤْيَةِ مِثْلِهِ الأَلْحَاظُ

بَدْرٌ سَنَاهُ هِدَايَةٌ وَمَعَارِفٌ ❁ وَشُعَاعُهُ الأَقْلاَمُ وَالأَلْفَاظُ

أَوْدَى الحِمَامُ "بِسَالِمٍ" فَبَكَاهُ مِنْ ❁ فَرْطِ الأَسَى العُلَمَاءُ وَالوُعّاظُ

والشيخ عمر بن الشيخ الاخصائي « في الفقه والكلام والمنطق والفلسفة »[5]، والأستاذ الشيخ محمد النجار الذي «كان نحريراً في العلوم التي تدرس في جامع الزيتونة»[6]، هؤلاء جميعا، وغيرهم أخذ عنهم محمد الخضر حسين تعليمه .

وفي هذه الفترة أسند إليه التدريس بجامع الزيتونة، لكن طموحه كان أكبر من ذلك، وحال بينه وبين تحقيق آماله نظّار انحدروا من عائلات «برجوازيه احتكرت العلم الرسمي»[7]، وفي هذا يقول الدكتور أرنورد في كتابه (العلماء التونسيون): « فيما يتعلق بدخول عناصر من الفئات الاجتماعية الدنيا إلى صفوف العلماء، يبرز الفارق بين تونس ومصر بتجربة محمد الخضر بن الحسين المولود بنفطة، والذي أصابه اليأس بعد الفشل في الارتقاء فوق مرتبة مدرس في الطبقة الثانية بالزيتونة، فهاجر إلى القاهرة وأصبح عميداً لجامعة الأزهر » [8].

---

[1] أبو القاسم محمد كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 80 .

[2] محمد علي النجار:" المرحوم محمد الخضر حسين" . مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطبعة مصر: 1962: 382/14.

[3] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين:31.

[4] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين:148.

[5] المرجع السابق: 31 .

[6] المرجع نفسه:31 .

[7] أبو القاسم محمد كرو: "محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق". ضمن كتاب الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسيني: 80 .

[8] العلماء التونسيون 1873 إلى 1915 : الدكتور: أرنولد. هـ. قرين: 134 .

ب- ثقافته ورحلاته:

1- ثقافته:

إن الحديث عن ثقافة الرجل يستدعي مني البحث في الروافد الأساسية التي ساهمت في تكوينها، ثم الكشف عن مظاهر هذه الثقافة في آثاره بصفة عامة، وفي كتابه (القياس في اللغة العربية) بصفة خاصة، إن المطلع على عصر الرجل وبيئته، وكذا آثاره يمكن له أن يحصر روافد تلك الثقافة فيما يلي:

أ- امتدت حياته من الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، وهي فترة شهدت حركة فكرية وثقافية كان لها الأثر المباشر في حياته العلمية .

ب- للبيئة الأثر البيّن في ثقافته، حيث عايش في مسقط رأسه إلى سن الثانية عشرة جواً ثقافيا، تضافرت في إيجاده مجموعة من العوامل، منها زاوية نفطة التي مارست حضورا دينيا واجتماعيا وثقافياً، والوسط العائلي الذي تربى فيه، وهو وسط علمي وأخلاقي، وانتشار مجالس العلماء حيث كان للأدب المنظوم والمنثور حضوراً، فتأثر بذلك منذ نشأته، يقول: « فتذوقت طعم الأدب من أول نشأتي »[1]، حاول نظم الشعر، وهو« في سن الثانية عشرة »[2].

ج- دراسته بالزيتونة التي تدرس بها مواد، مثل: «التفسير، والحديث، والسير والتوحيد والقراءات، والمصطلح، والفقه، والأصول، وآداب الشريعة، والنحو، والبيان واللغة..»[3] فاستفاد من هذه المواد، وكان للصداقة التي ربطته بالشيخ الطاهر بن عاشور و«بلغت في صفائها ومتناتها الغاية التي ليس بعدها غاية»[4] أثرها البين في ثقافته.

د- مطالعاته الخاصة التي أكسبته خلفية معرفية ثرة، فهو يعتبر « القراءة رياضة فكرية لازمة، لا مجرد هواية »[5]، وفي مطالعته الكتب يقول: « طالعت كتبا كثيرة في الفنون التي درستها، فاستفدت منها ما يرتضيه العقل لاستناده إلى أصل مسلم به أو نقل صحيح »[1]، ثم إن الصداقة التي ربطته بالأستاذ أحمد تيمور كان لها أثر البالغ في ثقافته، خاصة إذا

---

[1] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 7 .

[2] المصدر نفسه: 7 .

[3] تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين:: 26 .

[4] المرجع نفسه: 125 .

[5] أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين: 137 .

[1] أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين: 150 .

عرفنا أنّ الأستاذ كانت بحوزته مكتبة تحتوي على « ثلاثة عشر ألف مجلد، نصفها مخطوط »[2].

هـ- رحلاته التي اتصل من خلالها بعدد من الشيوخ والأساتذة، فكانت له معهم محاورات ونقاشات كشفت عن ثقافته، وزادت في رصيدها، « فمن أنفس ما يكسبه الرجل في رحلته أن يعلم أشياء لم يكن يعلمها من قبل، فكم من عالم لم يبلغ المقام الذي يشار إليه بالبنان إلا بالرحلة »[3]، ومكنته رحلته إلى ألمانيا من أن يتعلم لغتها، ويجيدها « في مدة قصيرة »[4] ويأخذ في الوقت نفسه دروساً في « علوم الطبيعة والكيمياء على البروفسور الألماني (هاردر) أحد العلماء الألمان المستشرقين » [5].

ولتلك الروافد دور في تنوع ثقافة الرجل، فنلقي ثقافة دينية ولغوية وأدبية، وهي تصب في مجرى واحد، وهو خدمة الدين الإسلامي واللغة العربية والأمة العربية الإسلامية وتتجلى ثقافته القرآنية في كتابه (أسرار التنزيل) الذي فسر فيه سورة الفاتحة واثنتي عشرة ومائتين آية[6]، وظّف علوم اللغة من نظم، وبيان، ونحو، وصرف، للكشف عن معاني الآيات القرآنية، وتظهر هذه الثقافة القرآنية في موقفه من طه حسين[7] ومحمد أحمد خلف الله [8].

وأما ثقافته في علم الحديث، مكّنته من أن يقدّم ويعلّق على كتاب (المغني عن الحفظ والكتاب) لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي (ت 623هـ)، فكتب مقدمة في علم

---

[2] المعاصرون: محمد كرد علي، علق عليه وأشرف على طبعته محمد المصري، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت: 1413هـ، 1993م: 39.

[3] الرحلات : محمد الخضر حسين: 11 .

[4] مشاهد برلين : محمد الخضر حسين: 8 (المقدمة).

[5] المرجع نفسه: 11 (المقدمة).

[6] ثلاث وتسعون ومائة آية من سور البقرة (من الآية: 1 إلى الآية: 193)، وخمس آيات من سورة آل عمران، وهي: (22-25) و(159)، وثلاث آيات من سورة الأنفال، وهي: (24-26)، وأربع آيات من سورة يونس، وهي: (62-65) . وآيتان من سورة الحج، وهما: (27-28)، وخمس آيات من سورة ص، وهي (21-25) .

[7] ألقى الدكتور طه حسين في مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة أكسفورد محاضرة عنوانها (ضمير الغائب واستعماله اسم إشارة في القرآن)، ورد عليه محمد الخضر حسين بمقالة عنوانها (حقيقة ضمير الغائب في القرآن) .

ينظر: بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 70-140 .

[8] قدّم الدكتور محمد أحمد خلف الله رسالة لنيل درجة الدكتوراه عنوانها (الفن القصصي في القرآن)، وقدم محمد الخضر حسين نقداً لها .

ينظر: المرجع نفسه: 105-117 .

الحديث[1]، وأخرج الأحاديث التي ذكرها المصنف، وذكر أقوال العلماء فيها، وعلّل[2] واستدرك على ابن حزم في أحد الأحاديث [3].

واطلاعه على التراث الشعري، ومعرفته بالرواية، مكنه من مناقشة طه حسين في كثير من الآراء والقضايا التي أثارها في كتابه (في الشعر الجاهلي)، كما جاءت تعليقاته على كتاب (شرح القصائد العشر للإمام الخطيب التبريزي) كاشفة عن ثقافته الأدبية[4] واللغوية[5] وقدرته على مناقشة على الآراء والترجيح بينها .

وظهرت ثقافته اللغوية في كتابه (القياس في اللغة العربية)، فتقاطع مع القدماء والمحدثين في أفكار سيميائية[6]، وكان للسانين الألماني[7]، والتركي[8] حضوراً وناقش علماء[9]، وضعف مذاهب وآراء[10]، وجاوز آراء البصريين والكوفيين[11]، وصحح[12]، وحقق مسائل[13]، وكانت له آراء خاصّة في بعض المسائل[14].

---

[1] ينظر : المغني عن الحفظ والكتاب: أبو حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي، تقديم وتعليق: الإمام محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسنية للكتاب: 1414هـ1994م:11-25 .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 38-59 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 47 .

[4] ينظر مثلا: شرح القصائد العشر: الإمام الخطيب أبي زكريا يحي بن علي التبريزي، تعليقات الإمام محمد الخضر حسين، إعداد علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1416هـ-1996م: 15-16-36-38 .

[5] ينظر مثلا: المصدر نفسه: 18-20-25-27-37-42 .

[6] ينظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 7 .

[7] ينظر: المرجع نفسه: 38 .

[8] ينظر: المرجع نفسه: 63 .

[9] ينظر: المرجع نفسه: 47 .

[10] ينظر: المرجع نفسه: 45-127 .

[11] ينظر: المرجع نفسه: 55 .

[12] ينظر: المرجع نفسه: 59 .

[13] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 98-114-115-119 .

[14] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 94-98- 131-142 .

2- رحلاته:

محمد الخضر حسين واحد من أولئك الذين آمنوا بقيمة الرحلات، وضرورتها في حياة الإنسان وأمته، فهي بالنسبة له وسيلة « من وسائل ترقية العلوم والآداب، وتهذيب النفوس، وإصلاح حال الاجتماع »[1]. لقد بين في كتابه (الرحلات)، قبل أي يسرد رحلاته، حقيقتها وأغراضها السامية في نظر الإسلام، وشخّص مثبّطاتها، واقترح العلاج المناسب لهذه المثبّطات، ثم ذكر فوائدها، وآثارها في حياة الراحل وأمته، وفي البلد الذي يرحل إليه، وفي مدى تنميه العلوم وحفظ التاريخ، وثراء الأدب، وفي تعارف الشعوب فيما بينها .

وختم هذه المقدمة بالآداب التي يجب أن يتحلّى بها الراحل، ومنها « أن ينصف البلد التي ينزل بها، فيذكر محاسنها، ويغتبط بما يلاقيه به أهلها من احتفاء ومؤانسة »[2]، ثم استنهض الهمم، ودعا الأفراد للنهضة للرحلة، قائلاً: « ونستمتع من عواطفهم أن يطرحوا شيئاً من الشغب بالمنازل والعكوف على الإقامة بها ويسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين سعوا جهدهم في خدمة الدين والوطن »[3]، وكان في كل فكرة ساقها مستشهدا بآيات وأشعار، وأقوال لعلماء ورحّالة .

ثم انتقل إلى سرد رحلاته الأربع، مبتدئا بالرحلة الجزائرية التي كانت في « الخامس من شهر رمضان »[4] الذي يوافق: « 12 تشرين – نوفمبر – لعام 1904 »[5]، وهي الثانية بناء على نصين، الأول قوله: « كنت أسعفت فيها سلف من الزمان بإجراء سياحة في أطراف مملكة الجزائر، وبقيت النفس مستشرفة إلى إعادتها تارة أخرى إلى مدينة الجزائر نفسها »[6]، والثاني قوله، وهو في سوق أهراس: « ... ويوجد في هذه البلد مدرس آخر وهو الشيخ عبد المجيد كنت في السنة الفائتة أتيت المسجد الذي يدرس فيه المختصر الخليلي »[7]، وعلى هذين النصين تكون الرحلة الأولى عام 1903 في التاسع من شهر سبتمبر[1]، وأما ما قاله الزركلي

---

[1] الرحلات: محمد الخضر حسين: 07 .

[2] المرجع نفسه: 18 .

[3] المرجع نفسه: 24 .

[4] المرجع نفسه: 25 .

[5] المرجع نفسه: 25 (الهامش) .

[6] المرجع نفسه: 25.

[7] المرجع نفسه: 27 .

[1] رجّح هذه السنة وتاريخها محمد مواعدة في كتابه (محمد الخضر حسين حياته وآثاره): 35 .

من أنه « زار الجزائر ثلاث مرات »[2] لم أعثر على ذلك فيما وقع بين يدي من مراجع ومقالات، أما الرحلة الثانية التي زار خلالها كلا من سوق أهراس، وتبسة، وعين البيضاء، وقسنطينة، وباتنة، والجزائر العاصمة، فكانت بالنسبة له « بمثابة فصل انتزعت شذوره من مجلد ضخم في أنباء الأمة الجزائرية من جهة معارفها وأخلاقها »[3] التقى بشيوخها وعلمائها، أمثال: حمدان بن الونيسي، والشيخ أحمد البرعوني، والشيخ إبراهيم بن السلمي، وعبد الحليم بن سماية، ومحد بوشنب، وعبد القادر المجاوي، وبوقندورة .

أثنى على هؤلاء، ففي شيوخ عن البيضاء، قال: « فاستنارت صدورنا تأنسا بمحاوراتهم العلمية »[4]، وفي حق الحاضرين المجالس قال: « وشاهدنا من الحاضرين رغبة مفرطة وإقبالا زائداً على تلقي التعاليم الدينية »[5]، وعن الشيخين أحمد البوعوني وإبراهيم بن السلمى قال: « لكل منهما فصاحة منطق، وسجية نزّاعة للأدب، ولأولهما شعر جيد »[6]، ثم كشفت له محاورة مع الشيخ محمد بوشنب « على ما له من النباهة التامة، والتفقه في الأمور الحديثة، زيادة عمّا له من التفنن »[7].

وصف المدن التي زارها، وركز على الدروس التي حضرها وألقاها، والمناقشات والمسامرات التي جمعته مع شيوخها في التفسير والحديث، والفقه، واللغة، وكشفت هذه الرحلة عن مدى اهتمام الجزائريين بقضاياهم الدينية، وعن مدى اطلاع شيوخها على العلوم الشرعية، وكشفت في الوقت نفسه عن ثقافة محمد الخضر حسين في هذا المجال .

أما الرحلة الثانية، فهي الرحلة الشرقية، حيث كان الباعث إليها « هو زيارة الأهل وفاء بحق صلة الرحم »[8]، انطلق في هذه الرحلة «يوم الخميس الرابع من شعبان سنة 1330هـ»[9] .

---

[2] الأعلام: خير الدين الزركلي: 113 .

[3] الرحلات: محمد الخضر حسين: 25 .

[4] المرجع نفسه: 28 .

[5] المرجع نفسه: 29 .

[6] المرجع نفسه: 31 .

[7] المرجع نفسه: 34 .

[8] المرجع نفسه: 42 .

[9] المرجع نفسه: 42 .

وأنهاها في يوم الاثنين 15 ذي الحجة سنة 1330 [1]، زار خلالها (مالطة، والإسكندرية والقاهرة، وبور سعيد، ويافا، وحيفا، وبيروت، ودمشق، والمريجات، والإسكندرونة، وأزمير، ونابولي، وإستنبول، والأستانة، ومرسيليا) .

شاهد بعضا من هذه المدن من على السفينة بعد رسوها على الميناء، مثل يافا، ونابولي. وكانت له جولات قصيرة في كل من مالطة، وحيفا، ومرسيليا، وقضى ساعات في الإسكندرية، وأزمير، أما باقي المدن الأخرى، فقد أقام فيها مدة سمحت له بزيارة مساجدها ومعاهدها، ومكتباتها، ومدارسها، وكانت له محادثات ومسامرات علمية وأدبية، فحضر دروسا، وألقى غيرها، في الأزهر، وفي الجامع الأموي، والتقى بعلمائها وشيوخها أمثال أخويه المكي بن الحسين وزين العابدين بن الحسين، وخاله محمد المكي بن عزوز، والأمير عبد الله ابن الأمير عبد القادر، وخير الدين الزركلي، وأحمد علي كرد .

والرحلة الثالثة كانت إلى دمشق، « يوم الأحد 29 ربيع الآخر سنة 1356هـ الموافق: 04 يوليو سنة 1937م»[2] التقى فيها بعدد من الشيوخ، والأساتذة والأعيان أمثال: زين العابدين بن الحسين، والأستاذ بهجة البيطار، وعبد القادر المغربي، والأمير سعيد حفيد الأمير عبد القادر، وألقى محاضرة في المجمع العلمي تحت عنوان « أثر الرحلة في الحياة العلمية والأدبية »[3]، وخصّ في هذه الرحلة الحالة الدينية، والجمعيات الإسلامية بحديث.

أما الرحلة الرابعة، والتي لم يسجل عنها محمد مواعدة شيئاً، فكانت إلى سوريا ولبنان، أثنى فيها على سكان حي الميدان الذي يقطنه أخوه زين العابدين، فحيَّ فيهم أخلاقهم وأمانتهم في التجارة، ونشاطهم وجدّهم ، والتقى بفخامة رئيس الجمهورية شكري بك القرتلي، ووزير المعارف نصوح بك النجاري، ومثّل مجمع فؤاد الأول في المؤتمر الطبي ببيروت ، وخصّ جمعية الشبان المسلمين بكلمة حول (الجمعيات الإصلاحية)، ومحاضرة تحت عنوان (السمو الأخلاقي في الإسلام).

---

[1] ذكر محمد مواعدة أنه أنهاها في يوم الاثنين 16 ذي الجحة سنة 1330هـ. –.

برجوعي إلى كتاب الرحلات وجدته يغادر الأستانة يوم السبت 6 ذي الحجة، ويدخل نابولي مساء يوم الجمعة، ثم يغادرها ليصل مرسيليا يوم الأحد، ثم يغادرها إلى تونس، ولم يذكر تاريخ خروجه من مرسيليا ولا تاريخ دخوله تونس، ولكن أرجح أنه خرج منها في اليوم نفسه، لأنه لم يمكث في مرسيليا إلا وقتا قصيراً، ليدخل تونس يوم الاثنين 15 ذي الحجة 1330هـ . محمد الخضر حسين حياته وآثاره: 53.

[2] الرحلات: محمد الخضر حسين:116.

[3] منشورة كاملة في كتاب (الرحلات). ينظر: المرجع نفسه: 7–20 .

وأضيف إلى هذه الرحلات، رحلتيه إلى ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى بين سنتي (1917 و 1918)، «أولهما استغرقت تسعة أشهر، والثانية سبعة أشهر» [1]، وعلى الرغم من أن الهدف منها هو القيام بمهمة وطنية، فهي لم تخل من نقل صورة عن شعب يختلف عنا في عاداته وتقاليده ولغته، هذه الصورة التي نتلمس معالمها في كتاب (مشاهد برلين).

تحدث الرجل عن برلين، فوصف مرافقها العامة، ومدارسها، ومعاهدها، وطلبتها ونظام وقوانين مكتباتها، وضبط إدارتها العمومية، وخصّ الشعب الألماني بحديث عن ديانته، وعاداته وتقاليده، ونشاطه وجدّه، ولغته وآدابها ومدى اهتمام المسؤولين باللسانين التركي والعربي، وبترجمة القرآن الكريم، ثم ذكر المحاضرات التي حضرها، والحوارات التي دارت بينه وبين المسؤولين، وكان له في برلين شعراً بلغ ثلاثاً وثمانين بيتاً.

[1] أحاديث في رحاب الأزهر: محمد الخضر حسين:130.

وفاته وآثاره:

1- وفاتـه: انتقل محمد الخضر حسين إلى جوار ربه ظهر يوم الأحد 13 رجب سنة 1377هـ الموافق: 2 فيفري 1958[1]، وقد أشرف على الخامسة والثمانين من عمره، ودفن بوصية منه بجوار صديقه أحمد تيمور باشا[2]، وقام بتأبينه أساتذة، أذكر منهم محمد علي النجار[3]، ومصطفى الشهابي[4]، وكان محمد الخضر في حياته يرى الدعاء للميت أفضل بكثير من تأبينه، فكتب مقطوعة شعرية تحت عنوان (الدعاء للميت خير من تأبينه) يقول فيها [5]:

تُسَائِلُنِي هَلْ فِي صِحَابِكَ شَاعِرٌ ۞ إِذَا مُتَّ قَالَ الشِّعْرَ وَهُوَ حَزِينُ

فَقُلْتُ لَهَا: لاَ هَمَّ لِي بَعْدَ مَوْتَتِي ۞ سِوَى أَنْ أَرَى أُخْرَايَ كَيْفَ تَكُونُ

فَخَلِّي فَعُولُنْ فَاعِلاَتُ تُقَالُ فِي ۞ أُنَاسٍ لَهُمْ فَوْقَ التُّرَابِ شُؤُونُ

وَإِنْ شِئْتَ تَأْبِينِي فَدَعْوَةُ سَاجِدٍ ۞ لَهُ بَيْنَ أَحْنَاءِ الضُّلُوعِ حَنِينُ

2- آثـاره: حينما اطلعت على آثار محمد الخضر، وهي مطبوعة، بعد أن أشرف على نشرها ابن أخيه علي الرضا الحسيني، تبادرت إلى ذهني مجموعة من التساؤلات، وأولها كم عدد الكتب التي خلّفها الرجل؟ وإذا كانت بعض هذه الكتب في أصلها محاضرات ومقالات جمعت، فهل هناك تصرف خاص من قبل الناشر على مستوى العناوين؟ ثم ما الكتب التي طبعت مع كتب أخرى تحت عنوان واحد، ثم أعيد نشرها مستقلة ؟.

هناك كتب بقيت على نسقها الأول، كما تركها صاحبها، منها: الدعوة إلى الإصلاح، الخيال في الشعر العربي، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، نقض كتاب في الشعر الجاهلي، القياس في اللغة العربية، رسائل الإصلاح، خواطر الحياة، وهناك محاضرات طبعت ضمن كتب، أذكر منها: حياة اللغة العربية، الحرية في الإسلام، الخطابة عند العرب، العظمة، علماء الإسلام في الأندلس، حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية، ثم أعيد طبعها مستقلة، ومن الكتب التي جمعها علي الرضا الحسيني من تلك المقالات والمحاضرات واختار لها عنواناً

---

[1] وهذا التاريخ هو الصحيح، ولكني وجدت الدكتور أرنولد في كتابه (العلماء التونسيون) يذكر خطأ أنه توفي عام 1959م .
ينظر: العلماء التونسيون 1873- 1915: الدكتور أرنولد، هـ، قرين: 312 .

[2] الأعلام: الزركلي: 114/6 .

[3] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: مطبعة مصر، شركة مساهمة: 1962: 14/ 323 .

[4] ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: 33/ 337 .

[5] خواطر الحياة: محمد الخضر حسين: 250 .

مثل : دراسات في العربية وتاريخها، وأسرار التنزيل، وبلاغة القرآن، وتونس وجامع الزيتونة، والهداية الإسلامية، ومحاضرات إسلامية .

وعلى هذا يمكن حصر آثار الرجل فيما يلي:

1- أسرار التنزيل .

2- بلاغة القرآن .

3- دراسات في العربية وتاريخها .

4- القياس في اللغة العربية. وطبع ضمن كتاب دراسات في العربية وتاريخها .

5- حياة اللغة العربية. وطبع ضمن كتاب دراسات في العربية وتاريخها .

6- دراسات في اللغة .

7- تعليقات لغوية على كتاب (شرح القصائد العشر) للخطيب التبريزي .

8- الخيال في الشعر العربي ودراسات أدبية. وطبع ضمن هذا الكتاب محاضرة (الخطابة عند العرب) .

9- نقض كتاب في الشعر الجاهلي .

10- خواطر الحياة (ديوان شعري) .

11- الرحلات .

12- محمد رسول الله خاتم النبيين .

13- حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية. وطبع ضمن كتاب تونس وجامع الزيتونة .

14- تراجم الرجال .

15- القاديانية والبهائية .

16- تونس وجامع الزيتونة .

17- أحاديث في رحاب الأزهر .

18- تعليقات على كتاب (الموافقات) لأبي إسحاق الشاطبي.

19- مقدّمة وتعليق على كتاب (المغني عن الحفظ والكتاب) لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي .

20- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم .

21- نظرات في الإسلام وأصول الحكم. واعتمد فيه علي الرضا الحسني على ما كتبه محمد الخضر في كتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

22- هدى ونور .

23- الهداية الإسلامية .

24- مجلة الهداية الإسلامية .

25- الدعوة إلى الإصلاح .

26- دراسات في الشريعة الإسلامية .

27- محاضرات إسلامية .

28- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

29- رسائل الإصلاح .

30- مدارك الشريعة الإسلامية. وطبع ضمن كتاب الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

31- مناهج الشرف: وطبع ضمن كتاب الدعوة إلى الإصلاح .

32- آداب الحرب في الإسلام. وطبع ضمن كتاب الهداية الإسلامية .

33- الحرية في الإسلام. وطبع ضمن كتاب محاضرات إسلامية.

34- مشاهد برلين .

المبحث الأول: التعريف بالمصطلح

أولاً: تعريف القياس لغة واصطلاحاً:

أ- **القياس لغة:** يعني التقدير، فقولنا «قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيّسه إذّا قدره على مثاله»[1]، و«قايست بين الأمرين قدّرت»[2]، «وقيس رمح: أي: قدر رمح»[3]، وذكر علماء أصول الفقه أن لفظ القياس قد يطلق على المساواة، يقول الآمدي (ت 370 هـ): «القياس في اللغة: التقدير، ومنه يقال: قست الأرض بالقصبة، وقست الثوب بالذراع، أي قدّرته بذلك، وهو يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة، فهو نسبة وإضافة بين شيئين، ولهذا يقال فلان يقاس بفلان أو لا يقاس به، أي يساويه أولا يساويه»[4].

وحدد طه جابر فياض العلواني محقق كتاب (المحصول في علم أصول الفقه) لفخر الدين الرازي (ت 606هـ) معنى القياس لغة في سبعة أقوال، وهي[5]:

أ- معناه التقدير، والمساواة من لوازمه .

ب- معناه التقدير، والمساواة، والمجموع على سبيل الاشتراك اللفظي بين الثلاثة.

ج- معناه التقدير، وهو كلي تحته فردان: استعلام القدر، والتسوية، فهو مشترك اشتراكاً معنوياً بين الاثنين، واستعلام القدر طلب معرفة مقدار الشيء.

د- الاعتبار .

هـ- التمثيل والتشبيه .

و- المماثلة .

---

[1] لسان العرب: ابن منظور، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: (د.ت): 187/6، مادة (قيس) .

[2] تاج العروس: الإمام محمد مرتضى الزبيدي، (د.ط)، دار صادر، بيروت: (د.ت): 226/4، مادتي (قوس) و(قيس) .

[3] مجمل اللغة: الشيخ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، حققه الشيخ شهاب الدين أبو عمرو، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1414هـ-1994م: 583، مادة (قيس).

[4] الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، رجعها ودققها جماعة من العلماء، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1403هـ- 1983م : 261/1 .

[5] المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة: 1418هـ-1997م: 6/5، (الهامش) .

ز- معناه الإصابة، « يقال قست الشيء: إذا أصبته، لأن القياس يصيب به الحكم »[1].

والناظر في هذه التعاريف اللغوية يرجع معنى القياس لغة إلى التقدير والمساواة والإصابة، والمعنى الذي يقترب من المجال الذي أتحدث فيه، هو التقدير الذي يدل على أن هناك عملية ذهنية يقوم بها القائس للوصول إلى نتيجة تثبت أن هناك تشابه ومساواة بين المقيس والمقيس عليه .

ب- **القياس اصطلاحاً:** قال الأنباري في (الإغراب في جدل الإعراب) هو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2]، وفي (لمع الأدلة في أصول النحو)، يقول: «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[3] وعرفه المهدي المخزومي بأنه: «حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت»[4].

وهذه العبارات (غير المنقول)، و(الفرع)، و(مجهول)، و(مالم يسمع)، و(مايجد) تعني الكلام الذي نستحدثه، ولم يعرف من قبل، ونهدف من ورائه إلى محاكاة كلام العرب الذي دلت عليه العبارات الآتية: (المنقول)، و(الأصل)، و(معلوم)، و(ما سمع)، و(وما اختزنته الذاكرة)، ودلت عبارة (حمل) على شيئين، أولهما أن القياس هنا يتعدى بحرف الجر (على)، مثال: (مالم يسم فاعله مقيس على الفاعل) أي محمول عليه في الحكم وثانيهما أن هذه العبارة دلت على أن القياس من فعل المجتهد، وبالتالي نسبته إليه .

وأما عند علماء أصول الفقه فكثرت تعريفاته، وهذا منهج معروف عندهم؛ لأنهم ينقحون، ويضيفون، ويستدرك بعضهم على بعض للوصول إلى تعريف المعرف بألفاظ دقيقة، وهم بهذه التعاريف التي سأذكرها فريقان، فريق رأى القياس «أحد الأدلة التي نصبها

---

[1] البحر المحيط في أصول الفقه: الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركبي، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الدكتور محمد محمد تامر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1421هـ-2000م: 04/4 .

[2] الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري، حققهما سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت: 1391هـ-1971م: 45 .

[3] المصدر نفسه: 93 .

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت: 1406هـ-1986م: 20 .

الشارع»[1]، فهو ليس فعلا للمجتهد، فاستعملوا في تعاريفهم عبارة (مساواة) التي تدل على أن «مساواة المحلين في العلة هي التي تصلح أن تكون معرفة للحكم، فإذا قيل دليل هذا الحكم القياس عرّف أنه تلك المساواة، لا أن الدليل هو حمل المجتهد وإثباته..»[2] والفريق الثاني رأى أن القياس من «فعل المجتهد»[3]، فدارت في تعاريفهم كلمتي حمل وإثبات .

وأذكر للفريق الأول تعريف ابن الحاجب (ت 646هـ) وهو: «مساواة فرع لأصل في علة حكمه»[4]، وللفريق الثاني تعريف أبي بكر الباقلاني (ت 403هـ) وهو: «حمل لمعلوم على معلوم في إثبات الحكم لهما، أو نفيه عنهما بأمر جامع»[5]، وتعريف الرازي: «إثبات حكم معلوم آخر لأجل اشتباههما في علة الحكم عند المثبت»[6] وما نقله الشوكاني (ت 1250هـ) عن بعض العلماء من أنه «حمل الفرع على الأصل ببعض أوصاف الأصل»[7]، أو «حمل الشيء على غيره»[8] .

واستعمال ابن الحاجب لعبارة (مساواة) يدل على أنه متى علمنا علة الحكم في الأصل، ورأينا ثبوت مثل هذه العلة في الفرع تم القياس، وبالتالي يصبح القياس في نظر ابن الحاجب قاعدة ودليلا من الأدلة التي نصبها الشارع، وأما عبارات (حمل، إثبات مثبت) تدل على أن العمل من فعل المجتهد الذي يقوم بهذه العملية الذهنية .

---

[1] حاشية العلامة البناني على شرح الجلال: عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي، ضبط نصه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ-1998م: 309/2 .

[2] أصول الفقه: محمد الخضري بك، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 1389هـ-1969م: 289 .

[3] المصدر السابق: 309/2 .

[4] الردود والنقود- شرح مختصر ابن الحاجب: محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي، تحقيق الدكتور ترحيب بن ربيعان الدوسري، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض: 1426هـ-2005م : 456/2 .

[5] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1423هـ-2002م: 297/2 .

[6] المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي: 11/5 .

[7] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (د.ط)، دار الهدى عين ميلة، الجزائر: (د.ت): 386 .

[8] المصدر نفسه: 386 .

ثانيا: أركان القياس

للقياس أربعة أركان هي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع هو المقبس، وعلة جامعة وحكم، فإذا أردت أن تستدل بالقياس على رفع مالم يسم فاعله، قلت: « اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[1].

وهذه الأركان بسط القول فيها القدماء[2] والمحدثون[3]، ولهذا لا أكرر بالتفصيل ما قاله هؤلاء العلماء، وإنما سأركز على المسائل التي تعود بالفائدة على أصل البحث .

1- **المقيس عليه:** أول ما لفت انتباهي، وأنا طالع ما كتبه العلماء في هذا الركن هو قصرهم المقيس عليه على تلك « النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص »[4]، ولهذا المسلك ما يبرره، خاصة إذا علمنا أن منطلقهم الأوّل في تقعيد القواعد، واستنباط الأحكام كان من النصوص اللغوية التي حددوا لها الإطارين المكاني والزماني، ولكن هذا التعريف يدفعني إلى التساؤل عن مكانة القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف. ألا يمكن اعتبار هذين المصدرين من الأصول التي نقيس عليها ؟ .

إن الاختلاف الذي وقع بين النحاة حول الاستشهاد بالقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، هو الذي دفعهم إلى قصر المقيس عليه على كلام العرب، وسكتوا عن الحديث في هذين المصدرين، ورأوا أن المقيس عليه من كلام العرب قسمان، قسم مطرد وآخر شاذ،

---

[1] لمع الأدلة: السيوطي: 93 .

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ-1998م : 60 .

[2] ينظر مثلا: المصدر نفسه: 61-67.

[3] ينظر مثلا: - الأصول دراسة إبيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1982: 38 .

- أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت: 1407هـ-1987م: 113-120.

[4] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 2006م : 95 .

والأصل عندهم أن يقاس على المطرد، لا على الشاذ، وابن جني يقسّم هذا المسموع من كلام العرب إلى أربعة أقسام[1]:

1- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد .

2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع وكذلك قولهم: « مكان مبقل » هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل .

3- المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: نحو قولهم: أخوص الرمث[2] واستصوبت الأمر، يقال استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء .

4- الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو: نحو: كوب مَصْوُون، ومسك مَدْووف[3]. وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال .

وأول ملاحظة على هذا التقسيم هو تكرار عبارة (المطرد)، مما يدل على أن الأساس الذي انطلق منه ابن جني في تقسيم المقيس عليه هو القياس على المطرد لا على الشاذ، وبالتالي طرحت قديماً وحديثاً مسألة ما المقصود بالمطرد، وما المقدار الذي على أساسه نسمي هذا المسموع مطرداً ؟

والناظر في كتب القدماء يلفيهم يستعملون المصطلحات الآتية: المطرد، الغالب الكثير، والقليل، والنادر، وحاول ابن هشام توضيح هذه المصطلحات فقال: « اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطرا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبا، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك»[4].

---

[1] الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت: 1427هـ-2006م: 109، 110 .

[2] الرمث: أخوصت الشجرة، وأخوص الرمث أي تفطر بورق .

- لسان العرب: ابن منطور: 32/7 .مادة(خوص) .

[3] مدووف: مسك مدووف: أي مبلول، ويقال مسحوق.

- المصدر نفسه: 108/9 . (مادة دوف) .

[4] الاقتراح : السيوطي: 36 .

وبناء على هذا النص يمكن لنا أن نحدد هذه المصطلحات بالنسب المئوية، فإذا اعتبرنا علامة 20 على 20 هي للمطرد، فتكون النسب على الشكل الآتي:

1- المطرد: $\frac{100 \times 20}{20} = \%100$

2- الغالب: $\frac{100 \times 17}{20} = \%85$

3- الكثير: $\frac{100 \times 15}{20} = \%75$

4- القليل: $\frac{100 \times 03}{20} = \%15$

5- النادر: $\frac{100 \times 01}{20} = \%05$

ومن المحدثين الذين عالجوا هذه المسألة جميل الملائكة في مقال ينشره في مجلة المجمع العلمي العراقي، تحت عنوان: «في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي»، انطلق فيه متسائلا عن المراد بالقليل : « هل يكفي ثلاثة من المسموعات لهذا الغرض؟ أم خمسة؟ أم عشرة؟ أم عشرون؟ أم خمسون؟ »[1]، وعلى أبو المكارم تناول المسألة في كتابه (أصول التفكير النحوي)، أشار إلى أن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة: لأنه إما أن يكون كثيراً مطرداً أو قليلاً لا يطرد، أو شاذاً. وهذه الأقسام الثلاثة اعتمد عليها، وتجاوز في الوقت نفسه تقسيمات ابن هشام [2] . ثم راح يبين حقيقة الكثير المطرد ، والقليل الشاد ورأى أن السيوطي وهو يتحدث عن هذه التقسيمات تبع ابن جني في خطأين أولهما تقسيمه المقيس عليه إلى قسمين فحسب، أغفل القسم الثالث وهو (القليل)، وثانيهما عدم تحديد (الكم) الذي على أساسه إذا بلغته النصوص صارت كثيرة وإذا وصلت إليه عدت قليلة [3].

والنتيجة التي أريد أن أصل إليها بخصوص هذا الركن (المقيس عليه)، هو اعتماد التعريف الذي ذكره محمود سليمان ياقوت في كتابه (أصول النحو العربي) ، لأنه تعريف شامل، يقول: « المقيس عليه: وهو يشمل آي الذكر الحكيم، والقراءات القرآنية والأحاديث

[1] الدكتور جميل الملائكة: «في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي». مجلة المجمع العلمي العراقي : شوال 1404هـ- تموز 1984م : 35/ 9 .

[2] ينظر: أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 95- 98 .

[3] ينظر : المرجع نفسه: 95، 96 .

الشريفة، والمطرد المسموع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، ويشمل الشعر والنثر»[1]. ثم إعادة النظر من جديد في المصطلحات الآتية: المطرد، الغالب، الكثير القليل، الناذر، لتتضح المسألة ويصبح التعامل مع هذا الركن تعاملاً علمياً دقيقاً .

2- **المقيس:** هو « ما كان محمولاً على كلام العرب، وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها»[2]، ومن هنا يظهر لنا أن المقيس هو الكلام غير المنقول، والمستحدث، والمحمول على كلام العرب، لأن «ما قيس كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظرف بشر، وكرم خالد»[3] .

وأنواع المقيس كثيرة، أدرجها علي أبو المكارم تحت قسمين رئيسين[4]:

أ- إما نصوص تحمل على نصوص، مثل الصيغ والمفردات غير المنقولة، فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة، وتعامل معاملة ما تلحق به، والاشتقاقات غير المسموعة، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة .

ب- أو أحكام تحمل على أحكام، وهو قياس على القواعد لا النصوص، كقياس الأسماء على الأفعال في العمل، وقياس جزم الأفعال على جر الأسماء، وذكر لهذا النوع أربعة أنواع هي[5]:

- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد :

نحو قياس الأسماء على الأفعال في العمل، وقياس المضارع على الأسماء في الإعراب، وقياس الأسماء على الحروف في البناء .

- قياس المجهول على المعروف:

نحو قياسهم (لا) مرة على (ليس) ، ومرة أخرى على (إن) لأن (لا) في بعض اللهجات تعمل عمل (ليس) وفي لهجات أخرى تعمل عمل (إن) .

---

[1] أصول نحو العربي: الدكتور محمود سليمان ياقوت، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2006م: 604 .

[2] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، (د.ط)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت: 1394هـ-1974م: 275 .

[3] الخصائص: ابن جني: 282 .

[4] أصول التفكير النحو: الدكتور علي أبو المكارم: 75- 99.

[5] المرجع نفسه: 91- 94 .

- قياس المعروف على المشكوك في ثبوته :

ويمثل الرجل لهذا النوع بما ذكره الأنباري في (لمع الأدلة) : قياس عمل (إلا) النصب في المستثنى، على عمل (يا) في النداء ، مع أن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ، فمن النحاة من قال : العامل (يا) ، ومنهم من قال : فعل مقدّر بعد (يا).

- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه:

وكل من المقيس والمقيس عليه في هذا القياس ليس مطرداً، بل ليس ثابتاً، إذا تعارض مع الكثير الثابت، ومع ذلك لا يجد النحاة حرجاً في أن يلحقوا المقيس بالمقيس عليه فيه ، وأن يعطوه تبعاً لذلك حكمه ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النسب إلى قتوبة، ركوبة، وحلوبة، فإنه يقال فيها: قتبيّ، وركبيّ، وحلبيّ، قياساً على شنوءة، إذ يقال فيها : شنئيّ .

3- **الجامع:** ويسمي النحاة هذا الركن (العلة)، أو (العلة الجامعة)، ويقصد به العلاقة التي تربط طرفي القياس المقيس والمقيس عليه، ولا تتحقق هذه العلاقة إلا بوجود الجامع، ورأت الباحثة خديجة الحديثي أن الجامع هو « الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه»[1]، وبهذا لا يمكننا أن نلحق «المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد، أي بشرط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تكوّن ما يمكن أن يعد جامعاً بين طرفي القياس»[2].

ولما كان البحث في العلة من حيث أصلها وحكمها وأنواعها وشروطها ومسالكها وقوادحها، متشعب المسالك ارتأى الكثير من الباحثين تخصيص فصول خاصة للعلة في كتبهم التي تناولوا فيها أصول النحو[3]، وخصها غيرهم بدراسة مستقلة، مثل دراسة مازن المبارك (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، والمطلع على هذه الدراسات الخاصة بالعلة، ضمن كتب أصول النحو يجد تداخلا بين دراسة العلة كركن من أركان القياس، أو دراستها باعتبارها تفسيراً للظواهر اللغوية، بل يحس الدارس بأنها دليل مستقل من أدلة النحو العربي .

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي: 317 .

[2] أصول التفكير النحو: الدكتور علي أبو المكارم: 108

[3] ينظر مثلا: - أصول النحو العربي: الدكتور محمود سليمان ياقوت:610

- أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، (د.ط)، جامعة تشرين، اللاذقية: 1979: 45 .
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: الدكتور بكري عبد الكريم، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة : 1999: 43- 74 .

والجامع بين طرفي المقيس عليه أحد ثلاثة[1]:

أ- العلة: وتكون بين طرفي القياس، حيث «يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[2]، أو «اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها»[3].

ب- الشبه: وهو أن يكون بين طرفي القياس وجه شبه، «فيحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[4]، ويكون هذا الشبه من جهتي اللفظ، أو المعنى، أو هما معاً، «ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم، وأثبت وتقدّم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها»[5].

ج- الطرد: «هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة (...) وقد ذهب قوم إلى أنه حجة»[6]، واستدل الفريق الثاني على أن الطرد وحده جامعا بما يلي[7]:

1- الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض وهذا موجود هاهنا (أي في الطرد) .

2- عجز المعترض دليل على صحة العلة .

3- الطرد نوع من القياس، فوجب أن يكون حجه كما لو كان فيه إخالة أو شبه .

---

[1] ذكرها الدكتور علي أبو المكارم بعد أن اختار مصطلح (الجامع) ليضم تحته هذه الأمور الثلاثة، وتبعه الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، وخالد سعد شعبان، وكلهم انطلقوا مما ذكره الأنباري في (لمع الأدلة) .

ينظر: - أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 108- 113 .

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، (د.ط)، دار الشروق: 1997: 27-29

- أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة: 1427هـ-2006م: 203 .

[2] لمع الأدلة: السيوطي: 105 .

[3] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 91 .

[4] المصدر السابق: 107 .

[5] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 91 .

[6] لمع الأدلة: السيوطي: 110 .

[7] المصدر نفسه: 111 .

وأما الفريق الذي ذهب إلى أن الطرد ليس حجة فقد استدل على هذا بأمرين[1]:

أ- أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، (...) بل نعلم يقينا أن (ليس) إنما بني لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأن مالا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب .

ب- أن مجرد الطرد لا يكتفي به، فلا بد من إخالة أو شبه، والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور. ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في محل آخر؟ فيقول: دعواي أنها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه، وإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعا؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة، فإذا قيل له: فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه؟ فيقول: كونها علة، فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة؟، فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام دوراً، ولا يفلح طارد مع هذه المطالبات أبداً .

وهذا النص يكشف لنا عن منهج الأنباري في معالجة المسائل، فهو يولّد التساؤلات، ويقترح الإجابات ليعلل صحة مذهبه في هذه المسألة، ثم ناقش أدلة الذين احتجوا بأن الطرد جامعاً، وردّها، فقال في الدليل الأوّل: «فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة»[2] . وأما الدليل الثاني فرده بقوله: « لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها»[3]، وقال في الدليل الثالث: «هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد»[4] .

[1] لمع الأدلة: السيوطي: 110، 111 .

[2] المصدر نفسه: 111 .

[3] المصدر نفسه: 112 .

[4] المصدر نفسه: 112 .

الحكم:

الحكم عند النحاة نوعان: حكم ثبت استعماله عن العرب، فيقاس عليه، وحكم ثبت بالقياس والاستنباط[1]، والحكم عند النحاة ستة أقسام[2]:

أ- الواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

ب- الممنوع: كأضداد ذلك .

ج- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض .

د- القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع .

هـ- خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً .

و- جائزاً على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له .

ووجود مثل هذه المصطلحات (الواجب، والممنوع، والحسن، ...) يدل على مدى تأثر النحو بالفقه، فهذه التقسيمات ذاتها نجدها عند الفقهاء حينما يتحدثون عن الحكم الفقهي . ورأى حسن خميس الملخ في كتابه (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) أنه: «من الحكمة تقسيم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط هي: الوجوب، والجواز والامتناع، لأنّ هذه القسمة أقرب إلى طبيعة النحو»[3] .

[1] أصول النحو العربي: الدكتور محمد أحمد نحلة: 134 .

[2] الاقتراح: السيوطي: 19 .

[3] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدكتور حسن خميس الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان: 2001: 164 .

ثالثا: القياس بين أصول الفقه وأصول النحو

نشأت العلوم الإسلامية والعربية في بيئة واحدة، وهي البيئة العربية الإسلامية، وفي رحاب القرآن الكريم، ولهذا كانت بينهما علاقة تأثر وتأثير، ولما كانت العربية وسيلة لفهم النصوص، واستنباط الأحكام، عدّ «الإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين»[1]، ونصت كتب التفسير والفقه وأصوله، ومقاصد الشريعة على وجوب تعلمها على كل من يقبل على دراسة العلوم الإسلامية، والتعامل مع نصوصها من أجل استنباط أحكام صحيحة، و« المجتهد في الشريعة لا بد له من أن يرسخ في علوم اللغة رسوخ البالغين درجة الاجتهاد »[2].

ويتجلّى التأثر والتأثير في مستويات كثيرة، منها المحاكاة في التأليف، وهذا منهج نجده عند المتأخرين واضحاً، فالأنباري يصنّف كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) «على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»[3]، والسيوطي (ت 911هـ) يحاكي في كتابه (المزهر) علوم الحديث، ويقول في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو): «إني قصد أن أسلك بالعربية سبيل الفقه»[4]، ويرتب كتابه (الاقتراح) على نحو ترتيب « أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم»[5]، وأما جمال الدين الأسنوي (ت772هـ) يؤلف كتابا تحت عنوان (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) .

ويكفي الباحث أن ينظر إلى هذه الكتب وغيرها، سيدرك الحقيقة ماثلة أمامه، فكتاب كالمزهر مثلا يحتوي على مصطلحات كثيرة استعارها السيوطي من المحدّثين والأصوليين، منها: التوثر، الآحاد، المرسل، المنقطع، المصنوع، المنكر، المتروك، الضعيف، القراءة على الشيخ، السماع، الإجازة، المكاتبة، معرفة الأسماء والكنى والألقاب، ومعرفة المواليد والوفيات، ومعرفة الطبقات والحفّاظ والثقات...، والعام والخاص والمطلق والمقيد ...

---

[1] فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي، (د.ط)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: (د.ت): 2 .

[2] الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان: محمد الخضر حسين، ضبط وإعداد علي الرضا الحسيني، الطبعة الأولى، مكتبة الفارابي، دمشق: 1426هـ-2005م: 17 .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت: 1414هـ-1993م: 5/1 .

[4] الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: (د.ت): 6/1 .

[5] الاقتراح: السيوطي: 11 .

ولما كان تأثر أصول النحو بأصول الفقه جلياً، صار أمراً ملحا البحث في موقع القياس بين العلمين، ثم الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف، وحتى أتمكن من مقاربة هذه المسألة ارتأيت أن أبدأ بتوضيحها في الترسيمة الآتية :

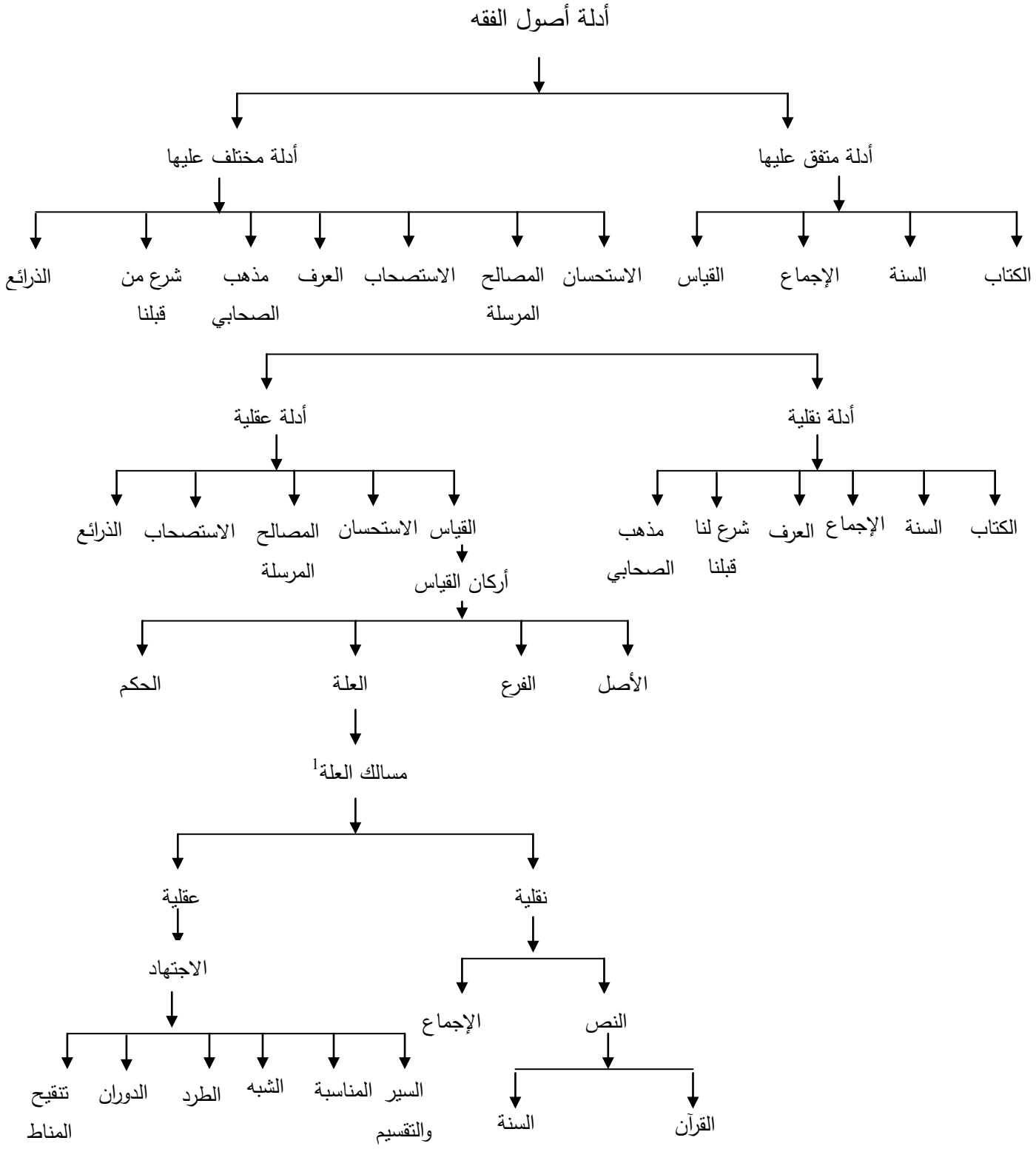

[1] اختلف العلماء في عدد هذه المسالك، فمنهم من رآها ثلاثة هي: النص، والإجماع، والاستنباط، وأضاف القاضي عبد الوهاب دليلا رابعا وهو العقل، ولم يعتبره الجمهور، ومنهم من رآها عشرة وهي: النص، والإيماء، والإجماع، والمناسبة، والدوران، والسبر، والتقسيم، والشبه، والطرد، وتنقيح المناط .

وبضم السبر إلى التقسيم تصير تسعة، وهو العدد الذي ذكره المحدثون في كتب أصول الفقه، منهم الدكتور وهبه الزحيلي .

ينظر: إرشاد الفحول الشوكاني: 406 .

أصول الفقه الإسلامي: الدكتور وهبة الزحيلي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت: 1986: 661/1 .

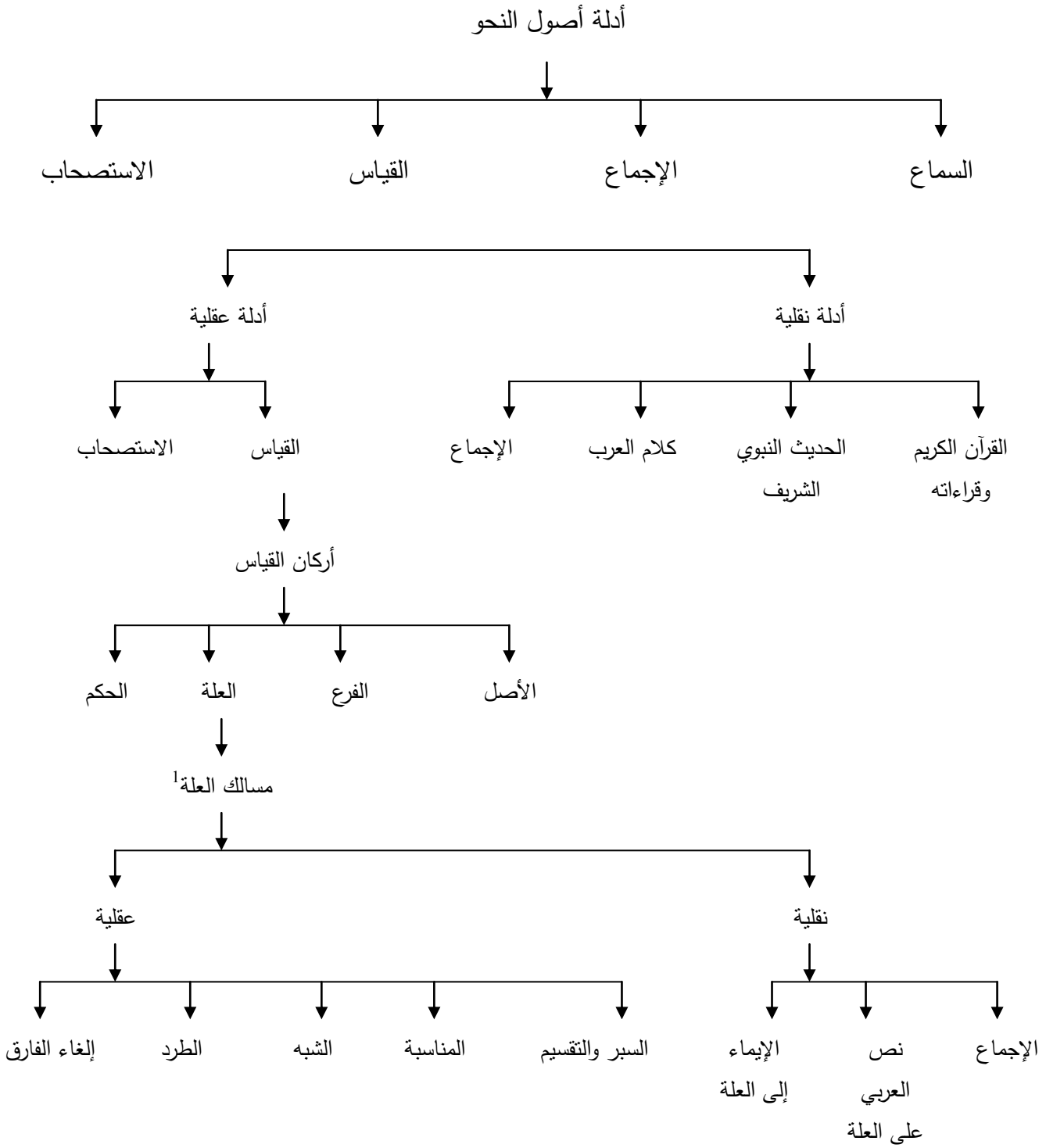

[1] الدكتور تمام حسان ميز بين النقلية والعقلية، ولم يلتزم بالترتيب الذي ذكره السيوطي، ففي مسالك العلة النقلية ذكر أولا نص العربي عليها، وثانيا أيماؤه إليها، وثالثا إجماع النحاة، وفي مسالك العلة العقلية جعل مكان مصطلح الشبه مصطلح طرد الحكم، ومكان الطرد مصطلح الدوران .

- ينظر: الاقتراح: جلال الدين السيوطي: 82-88 .
- ينظر: الأصول: الدكتور تمام حسان: 195 .

ومما تقدم استنتج النقاط الآتية :

1- القياس أحد الأدلة العقلية المتفق عليها بين جمهور العلماء عند الفريقين .

2- يرتّب القياس عند الأصولين بعد الكتاب والسنة والإجماع، وعند النحاة بعد دليل السماع الذي يضم (القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العربي)، ودليل الإجماع .

3- يتفقان في وجود أركان القياس (الأصل، الفرع، العلة، الحكم)

4- مسالك العلة عند الفارقين نقلية وعقلية .

5- استعمال مصطلحات واحدة، مثل : الأصل، الفرع، العلة، الحكم، السبر والتقسيم، المناسبة، الشبه، الطرد،...

4- في القياس الأصولي يجب أن تظهر العلة، في حين يكون ظهورها في القياس النحوي غير واجب، لأن العربي قد نص عليها، أومأ إليها .

المبحث الثاني: أهمية القياس ودوره في نمو اللغة

أولاً: أهميته وفوائده

للقياس أهمية كبيرة في حياة اللغة، لجأ إليه القدماء لما أدركوا أن سماع كل ما نطقت به العرب أمر لا يتحقق، فكان وسيلة لسد هذا النقص، وجعلوه معظم أدلة النحو، و«المعوّل في غالب مسائله، عليه»[1]، وكان أبو علي الفارسي (ت 377هـ) يرى الخطأ في مسألة قياسه زللا خطيراً، فقال: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»[2]، وأفرد ابن جني بابا تحت عنوان «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[3] للدلالة على أهمية القياس عند العلماء، وجعل الأنباري النحو كله قياس، فقال: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق، لأن النحو كله قياس»[4].

وله فوائد كثيرة، فهو «يعني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متبعا قياس الكلمات على نظائرها»[5]، ولأهميته الكبيرة عقد محمد الخضر حسين مبحثاً سماه «الحاجة إلى القياس في اللغة»[6] ذكر فيه أن المعاني كثيرة لا تعدّ ولا تحصى، والحكمة اقتضت أن يوضع لجانب كبير من هذه المعاني ألفاظاً، وأما بقية المعاني، فيتوسل للدلالة عليها بالمقاييس. «والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصه العي والفهاهة»[7]، واعتبر القياس وسيلة من الوسائل التي «تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل»[8].

---

[1] الاقتراح: السيوطي: 59 .

[2] الخصائص: ابن جني: 160 .

[3] المصدر نفسه: 282 .

[4] لمع الأدلة: السيوطي: 95 .

[5] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي: 165 .

[6] ينظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 27– 29 .

[7] المرجع نفسه: 27 .

[8] المرجع نفسه: 28 .

ولما كان القياس ذا أهمية بالغة اعتمده القدماء والمحدثون في دراساتهم اللغوية، لأنه «يمت إلى كل باب من أبواب العربية بصله، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة»[1] ولهذا اهتمت به المجامع اللغوية، وجعلته وسيلة لحل الكثير من القضايا والمسائل اللغوية وأداة تنتج الجديد من الألفاظ التي تحتاجها المدنية .

ثانيا: دوره في نمو اللغة

القياس أحد الطرق «الصحيحة لنمو اللغة واتساعها»[2]، وسببا من أسبابها استمرارها، وحياتها، وصمودها أمام من يشكلك في قدرتها على مسايرةالمدنية،واستيعاب الجديد، وبه تضبط اللغة، وتحسن الأساليب، « لولا القياس لاضطربت اللغة واهتزت الأساليب، واختلطت التراكيب»[3]. ولهذا اعتمدته المجامع اللغوية لحل الكثير من المشكلات اللغوية، ومد المدينة بما تحتاج إليه من ألفاظ وتعابير جديدة، وهذا عندما «وجد القوم أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين (...) كثرت الصحف والمجلات والمؤلفات واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يعبرون بها فكانوا إزاء حاجات العصر الحديث فريقان، فريق دعا إلى إدراج لغة السوق في الكتابة والمدارس (...) وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين (...) إلى أن قيض الله فريقاً (...) شمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز، أو التعريب...»[4] .

والنص يبيّن أنّ مستجدات العصر ومتطلبات المدنية والحياة الجديدة فرضت على الأمة العربية أن تعيد النظر في وسائل تطوير اللغة العربية، لجعلها مسايرة للمدنية، وأهم وسيلة هي الاعتماد على القياس. فما دور القياس في هذا المجال؟

وقبل أن أجيب على هذا السؤال، أوضح أن القياس لم يكن مفتوحاً على مصراعيه فنقيس ما شئنا على ما شئنا، وإنما هناك ضوابط وشروط يجب مراعاتها، «فلا نقيس مثلا

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 6 .

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور المهدي المخزومي: 20 .

[3] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1413هـ-1993م : 395 .

[4] في أصول النحو: سعيد الأفغاني، (د.ط)، دار الفكر: (د.ت): 118 .

(الاستملاح) لطلب الملح مع وجود هذا اللفظ بمعنى الشيء مليحاً، ولا (الاستشراب) لطلب الشرب مع استعماله بمعنى الاشتداد، فكل ذلك مدعاة للبس»[1].

ثم إن الحديث عن مدى مساهمة القياس في حياة العربية واستمراريتها، يدفعني للنظر في هذه المسألة داخل المجامع اللغوية، لأنها تقوم بعمل جماعي منسق، وتركيزي سيكون حول مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لأن محمد الخضر كان أحد أعضائه منذ تأسيسه، زيادة على أن «المجمع قد أخذ بمبدأ القياس في قرارات كثيرة، بل هو الصفة البارزة في قراراته سواء فيها النحوية والتصريفية»[2].

واعتمد المجمع على القياس في مواطن كثيرة، سواء أكانت في اتخاذ القرارات، أم في الاحتجاج لها، ومن المواضيع التي ناقشها المجمع، وأثيرت فيها مسألة القياس. وأخص هنا الفترة التي عاشها فيها محمد الخضر عضوا في المجمع، التضمين[3] والاشتقاق[4]، ثم اللجوء إلى تكملة فروع بعض الموارد اللغوية لم تذكر بقيتها [5].

والجهود الذي قام به الرجل في هذا المجال كثيرة، منها:

1- بين أن للمجاز والنقل دورهما البارز في حياة اللغة العربية، وفي سد حاجات المعاني المستجدة، فالمعاني التي تتجدد بحسب رقي الأفكار واتساع العلوم، وامتداد ظلال المدنية، لابد لها من أسماء تدل عليها، وقد كان للألفاظ المنقولة على سبيل المجاز ثم النقل جولة واسعة في العلوم وشؤون الاجتماع [6].

---

[1] الدكتور جميل الملائكة: «في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي». مجلة المجمع العلمي العراقي: 11/35 .

[2] القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعاً ودراسة وتقويماً: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت: 1424هـ-2003م: 703 .

[3] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربيةبالقاهرة: رجب 1353هـ-أكتوبر 1934م: 180/1، 181 .

[4] ينظر: المرجع نفسه: 232/1 .

[5] ينظر:مجلة مجمع اللغة العربيةبالقاهرة: صفر سنة 1354هـ- مايو 1935م: 33/2 .

[6] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 299/1 .

2- اعتمد مجمع اللغة العربية وسيلة هامة تتمثل في كيفية استكمال مادة لغوية لم تذكر المعاجم بقيتها، وكان محمد الخضر قد قدم آراء في هذا المجال منها[1]:

أ- بين أن الوسيلة التي اعتمدها مجمع اللغة العربية في استكمال مادة لغوية، طريق تزداد به اللغة ثروة، وتسد به حاجات قد يقصر غيره أن يسدها

ب- في مسألة النسبة إلى جمع التكسير، يرى أن الأقرب إلى القياس أن ينسب إلى أبنيه المجموع الغالبة في أفراد مخصوصة على لفظها، لأن غلبة استعمالها في طائفة مخصوصة تجعلها بمنزلة المجموع الموضوع لمعنى واحد، وذلك ما لا ينبغي الاختلاف في النسبة إليه على لفظه لا بلفظ واحده.

ج- موافقته بعض قرارات مجمع اللغة منها: - القرار الذي تضمن أن الفعل الثلاثي المتعدي يصاغ له مصدر على وزن فعل ما لم يدل على حرفته .

- القرار الذي تضمن أن الفعل اللازم الذي يأتي على وزن فعل مكسور العين يصاغ له مصدر على فعل مفتوح العين ما لم يدل على لون، فيصاغ مصدره حينئذ على فعله بضم فسكون .

د- وفي صوغ (مفعلة) للمكان الذي يكثر فيه الشيء، ذكر قسمين، قسم اختلف علماء العربية في جعله مقيسا، وهو ثلاثي الأصول مجردا كان أم مزيدا فيه، وقسم لم ينقل عنهم خلاف في أنه مقصور على السماع، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف، تتبع أقوال العلماء في القسم الأول، ثم خرج بنتيجة، وهي أن صوغ (مفعلة) من اسم العين الثلاثي مجرداً أو مزيداً قد ورد عن العرب بكثرة، وأن من علماء العربية من اعتد بهذه الكثرة وجعله من قبيل ما يقاس عليه، ورأى أن المجمع قد يحتاج إلى هذه الصيغة في التعبير عن أماكن يكثر فيها أشياء من حيوان أو نبات أو غيره .

[1] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 2/36-65 .

و- وفي صوغ (فعّال) للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي، بحث الرجل المسألة من طريقين: طريق الرجوع إلى كتب الصرف، وطريق الرجوع إلى كتب اللغة للوقوف من أن الألفاظ الواردة في هذا الوزن بالغة في الكثرة إلى حد يكتفي به في فتح باب القياس، وليثبت جواز صوغ (فعّال) للدلالة علة المبالغة من الفعل اللازم، ساق تسعة وثمانين مثالاً، منها: الأطّاط، الأفّاك الألاّق، الأوّاب...[1]

والنتائج التي أصل إليها في هذا المبحث هي :

-أنّ القياس له دور في حياة اللغة العربية واستمراريتها، و به نفتح باب الاجتهاد في اللغة ، لتواكب العالمية ،و لنوسّع على الناطق بهاّ و نمكّنه من النطق بآلاف من الكلم و الجمل دون أن تقرع سمعه من قبل.

-محمد الخضر حسين يدرك أهمية القياس ، و لهذا عقد مبحثا سمّاه (الحاجة إلى القياس في اللغة)

-الرجل له جهود معتبرة في هذا المجال قدّمها إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة

المبحث الثالث: القياس عند القدماء والمحدثين

أولاً: عند القدماء

[1] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: 2/55-62 .

كنت قد أشرت من قبل إلى أن العلوم العربية نشأت في رحاب القرآن الكريم، وفي بيئة عربية إسلامية، وكان من نتاج العقل العربي أن وجد القياس في تلك البيئة، وفي فترة مبكرة، رفعها أحد الباحثين إلى عهد الرسول صلى الله عليه و سلّم[1]، ووجود القياس في هذه الفترة المبكرة، دلالة على أنه نابع من هذه البيئة، ولم يتأثر بمؤثرات خارجية بعيدة عن البيئة العربية الإسلامية، وفي ظل هذه المعطيات أتساءل عن الفترة التي ظهر فيها القياس النحوي، وما هي نظرة المتقدمين والمتأخرين في هذا الدليل؟ .

المتحدثون عن القياس النحوي يربطونه بعبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي (ت 117هـ)، «فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»[2]، و«فرّع النحو وقاسه»[3] و«كان أشد تجريداً للقياس»[4]، سأله يونس بن حبيب (ت 182هـ): « هل يقول أحد الصويق يعني السويق قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »[5]، وورود عبارة (مد القياس والعلل) دلالة على أن القياس كان معمولاً به قبل هذه الفترة، وليس من ابتكاره، فأبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) يقول فيه ابن سلام: «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[6].

[1] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 107 .

[2] طبقات الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق الأستاذ طه أحمد إبراهيم، (د،ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1492هـ-2001م: 30 .

[3] مراتب النحويين: عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1423هـ-2002م: 25 .

[4] أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق نخبة من العلماء، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 23 .

[5] طبقات الشعراء: محمد بن سلام الجمحي: 31 .

[6] المصدر نفسه: 29 .

ثم تلي طبقة ابن أبي اسحاق الخضرمي طبقة ثالثة من أعلامها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) الذي «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس»[1] ويونس بن حبيب «وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها»[2].

ثم جاءت الطبقة الرابعة، وعلى رأسها سيبويه، فألف كتابه، واعتمد فيه على القياس «الذي امتلأ به الكتاب»[3]، وأما الطبقة الخامسة التي وجد فيها الأخفش الأوسط (ت215هـ)، فقد قال فيه عبد الكريم محمد الأسعد: «تمادى الأخفش في استعمال القياس حتى جاءت له مواقف فيه تجاوز بها القصد فاصطنع الصيغ وصنعها، وطرد القياس في الباب الواحد (...) وقاس شيئاً على شيء شبيه به شبها بعيداً، كما قاس، كالكوفين، على الشاهد الواحد أو القليل النادر»[4].

وهكذا ظل القياس النحوي موجوداً في المباحث النحوية منذ عصر أبي الأسود الدؤلي إلى المبرد (ت 285هـ) الذي انتهت إليه رياسة المدرسة البصرية، يقول سعيد جاسم الزبيدي: «لم نجد نحويا منذ بدء النحو لم يعتمد على القياس في مباحثه النحوية»[5] تلك نظرة عامة حول القياس عند المدرسة البصرية، فكيف كان عند المدرسة الكوفية ؟

الكوفيون الذين أراحهم البصريون « من جهد مائة وخمسين عاما من البناء المتواصل والتفكير الجاد في استنباط القواعد النحوية، وتعليل المسائل»[6] استطاعوا أن يقيموا لأنفسهم مدرسة نحوية، على الرغم مما قيل فيهم من أنه « في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة »[7]، أو أن مدرستهم « لا ترقى حقاً إلى منزلة المدرسة البصرية »[8] وكثرت، في

---

[1] أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: 31 .

[2] المصدر نفسه: 28 .

[3] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه سعيد محمد اللحام، (د.ط)، عالم المعرفة، بيروت: 1426هـ-2005م: 50 .

[4] الدكتور عبد الكريم بن محمد الأسعد: «الأخفش الأوسط أمقلد هو أم مجدد ؟». مجلة البحوث الإسلامية، الرياض: محرم- صفر 1414هـ، الرئاسة العامة الإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد: 38: 314 .

[5] القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: 163 .

[6] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت: 1974م: 277 .

[7] أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، الطبعة الأولى، مطبعة حيدر آباد: 1349هـ: 67 .

[8] المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة: (د.ت): 171 .

حق الكوفيين، من مثل هذه الأقوال حتى غدت كلمة كوفي « مرادفة لعدم الثقة »[1]، وهذه الأقوال لا تدفعني إلى الانطلاق من خليفة معرفية مسبقة في حق الكوفيين، فمناقشة من مثل هذه الأقوال يبعدني عما أريد التركيز عليه، ولكنني أشير إلى أن هناك بعض الباحثين دافعوا عن هذه المدرسة، وعن آرائها، ومن هؤلاء مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) والمختار أحمد ديره في كتابه (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) وسعيد جاسم الزبيدي في الفصل الثاني من كتابه (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)، ثم إن تلك الأحكام التي صدرت في حق الكوفيين تجعلني أتساءل عن مدى صحتها، والكوفة عرفت من أمثال الكسائي (ت 189هـ) «إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين»[2]، وثعلب (ت 291هـ) «الذي كان ثقة متقنا يستغني بشهرته عن نعته»[3] وقال فيه خصمه المبرد: «أعلم الكوفيين ثعلب»[4].

الكوفيون كغيرهم من النحاة عوّلوا على القياس، وأكثروا منه، حتى قيل فيهم «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه»[5]، والكسائي كان « يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو »[6]، والناظر في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، يجدهم يعتمدون القياس في خمس عشرة مسألة[7]، وحاول الأنباري إبطال هذه الأقيسة، فنعت قياس الكوفيين بأنه فاسد[8]، ولا يستقيم [9].

---

[1] نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة: الدكتور طلال علامة، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، لبنان: 1992: 12 .

[2] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت: 1399هـ-1979م: 162/2 .

[3] المصدر نفسه: 397/1 .

[4] تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، نقلا عن: الفصيح: أبو العباس ثعلب، تحقيق ودراسة الدكتور صبحي التميمي، (د،ط)، دار الشهاب، الجزائر: (د،ت): 20 (قسم الدراسة) .

[5] الاقتراح: السيوطي: 114 .

[6] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي: 164/2 .

[7] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسائل: 13: 83، 16: 148، 19: 165، 23: 186، 25: 208، 27: 228، 32: 252، 33: 258، 41: 303 .

و 2/ المسائل: 62: 439، 63: 451، 80: 579، 99: 704، 108: 741، 120: 828 .

[8] المصدر نفسه: 1/ المسألة: 32: 260 .

[9] المصدر نفسه: 2/ المسألة: 63: 456 .

وهكذا ظل القياس موجوداً عند النحاة في كتبهم، فهذا ابن السراج (ت 316هـ) على الرغم من انتمائه إلى المدرسة البغدادية، إلا أنه دار في فلك البصريين فجاراهم في القياس، وكثر مصطلح القياس في كتاب ابن سراج (الأصول في النحو)، وأرجع أحد الباحثين سبب ذلك « إلى أنه درس المنطق لإحساسه بأهميته في استنباط القواعد والأحكام من النصوص»[1]، ومن العبارات التي ذكر فيها القياس: (هذا الذي قاله قياس)[2]، (وهو عندي قياس)[3]، (شذ عن القياس)[4]، (يطرد القياس فيه)[5]، (يجور على قياسه)[6]، (قياسا على كثرة ما وجدناه من ذلك)[7]، (وليس بقياس عليه)[8]، (وعلى هذا يجري القياس)[9]، (وهو القياس)[10].

وأما ابن جني في كتاب (الخصائص) فقد نظر إلى الكلام من جهة السماع والقياس وقسمه إلى[11]: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا وأشير في هذه الفترة التي عاش فيها ابن جني، وهي القرن الرابع الهجري إلى مسألتين أولاهما أن مظاهر الحياة في هذه الفترة تطورت، وتطلب هذا وجود ألفاظ جديدة تساير المدينة، « فثارت بينهم قضية القياس اللغوي بمعنى جديد لم يخطر في ذهن المتقدمين وهو استنباط ألفاظ أو صيغ جديدة لم تسمع عن العرب على أساس ما سمع عنهم »[12] وثانيهما أن هذه الفترة وجد فيها من أمثال أبي علي الفارسي الذي ولع « بالقياس ولعاً شديداً »[13].

---

[1] أصول النحو العربي: الدكتور محمد سليمان ياقوت: 334 .

[2] الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1417هـ-1996: 113/1 .

[3] المصدر نفسه: 116/1 .

[4] المصدر نفسه: 119/1 .

[5] المصدر نفسه: 123/1 .

[6] المصدر نفسه: 136/1 .

[7] المصدر نفسه: 150/1 .

[8] المصدر نفسه: 12/2 .

[9] المصدر نفسه: 64/3 .

[10] المصدر نفسه: 65/3 .

[11] الخصائص : ابن جني: 109، 110 .

[12] الدكتور إبراهيم أنيس «في القياس اللغوي صيغة فعيل». مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: 1966م: 81/18 .

[13] الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري: الدكتور حمودي زين الدين عبد المشهداني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1426هـ-2005م: 162 .

وفي القرن السادس الهجري يصل القياس إلى مرحلة سميت بمرحلة التنظير[1]، وفيها يقف الأنباري برسالتيه (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة)، موضحا في الرسالة الثانية خاصة حقيقة القياس[2] وضرورته[3]، وأقسامه[4]، ثم ظهر كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، ورأى محققه شوقي ضيف أنه يدعو إلى إلغاء القياس، ولا يكتفي ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس[5]. كيف يمكن لابن مضاء أن يلغي القياس، والنحو كله قياس؟

وحاول بعض الباحثين دراسة مسألة إلغاء ابن مضاء للقياس، وأذكر هنا محمد عيد الذي رأى أن ابن مضاء ذكر رأيه في القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل، فضم الباحث هذا الرأي إلى تلك الآراء المتناثرة حول القياس في كتاب ابن مضاء، وخرج بفكرة تقريبة حول المسألة، وتتمثل في أن « ابن مضاء يقبل « قياس النحو » ويرفض «القياس العقلي » معتمداً في قبوله ورفضه غالبا على احترام النص اللغوي »[6]، وكذلك عبد الكريم بكري الذي ذهب إلى أن ابن مضاء على الرغم من تأثره « بالمذهب الظاهري الرافض للقياس، فإنه يقبله متى سوغه الاستعمال اللغوي ودعمته النصوص المتواترة »[7].

ثم يأتي السيوطي (ت 911هـ) فيجد أمامه ثروة فكرية ثرة في أصول النحوويؤلف كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، ويتعرض إلى القياس معتمداً على الأنباري وابن جني، وهو في هذا الكتاب لا يخرج عن منهج علماء أصول الفقه .

ثانيا: عند المحدثين

المحدثون، وهو يتناولون قضية القياس، تياران، تيار تقليدي يسير في دراسته على النهج الذي رسمه القدماء، ومن هؤلاء محمد الخضر حسين، وتيار حديث يضم مجموعة من الأساتذة تتلمذوا على يد علماء المدرسة الوصفية، فراحوا يطلقون تلك المبادئ التي

---

[1] القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: 19 .

[2] لمع الأدلة: الأنباري: 93 .

[3] المصدر نفسه: 95 .

[4] المصدر نفسه: 105 .

[5] الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة: (د،ت): 38 (مقدمة المحقق) .

[6] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة: 2006م: 87 .

[7] أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: الدكتور عبد الكريم بكري: 112 .

تعلموها في هذه المدرسة اللغوية على ما فعله نحاة العرب، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس ومحمد عيد، وتمام حسان[1] .

وهم يتحدثون عن القياس خمسة أقسام[2]:

أ- قسم أفرد القياس بمؤلف خاص، ومن هؤلاء محمد الخضر حسين في كتابه (القياس في اللغة العربية) ومحمد حسن عبد العزيز في كتابه (القياس في اللغة العربية)، وسعيد جاسم الزبيدي في كتابه (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره) ومنى إلياس في كتابها (القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من مسائل العسكريات لأبي علي الفارسي)

ب- قسم تناول القياس ضمن كتب أصول النحو، ومن هؤلاء سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو)، ومحمد عيد في (أصول النحو العربي في نظر النحاة وأري ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، ومحمد خير الحلواني في (أصول النحو العربي)، وخديجة الحديثي في (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) ومحمود أحمد نحلة في (أصول النحو العربي)، وصالح بلعيد في كتابه (في أصول النحو).

ج- قسم تناوله ضمن كتب المدارس النحوية، واذكر هنا شوقي ضيف في (المدارس النحوية) ومهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو).

د- قسم خصه بمقال، ومن هؤلاء عبد الصبور شاهين (مشكلات القياس في اللغة العربية)[3]، وأحمد أمين في (مدرسة القياس في اللغة)[4]، وإبراهيم أنيس في مقال

---

[1] ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: الدكتور عبد الفتاح حسن علي البهجة، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان: 1419هـ-1998م: 591-593 .

[2] هذه النظرة ذكرها الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، وتتبع آراء المحدثين في القياس من خلال مؤلفاتهم ومقالاتهم .

ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: 169- 184 .

[3] الدكتور عبد الصبور شاهين: «مشكلات القياس في اللغة العربية». عالم المعرفة، الكويت: أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1970، وزارة الإرشاد والأنباء، عدد: 3: 185 .

وأعاد نشره ضمن كتاب (دراسات لغوية- القياس في الفصحى- الدخيل في العامية)

[4] الدكتور أحمد أمين: «مدرسة القياس في اللغة». مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: 19 ذي القعدة 1365هـ إلى 06 رجب 1366هـ الموافق: 14 أكتوبر 1946م إلى 26 ماي 1947م: 351/7 .

(في القياس اللغوي صيغة فعيل)[1]، وجميل الملائكة في (في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي) [2].

هـ- قسم تحدث عن القياس عند الشخصية التي يتناولها الباحث بالدراسة، ومن هؤلاء خالد سعد شعبان في (أصول النحو عند ابن مالك)[3]، ومازن المبارك في (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه)[4]، ومحمد عطا موعد في (محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة)[5]، وفاضل صالح السامرائي في (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري)[6] .

وأما طريقة دراستهم القياس، فقد اختلفت أنظارهم حسب الخلفية المعرفية التي انطلقوا منها، فهم حينما وقفوا أمام فكرة القياس كانوا فريقين، فريق رأى تأثر القياس بالمنطق اليوناني والنحو السرياني، ومن هؤلاء محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، الذي يرى أنّ هناك ثلاثة عوامل ساهمت في تهيئة كل من ابن أبي إسحاق الخضرمي وعيسى بن عمرو لنشأة فكرة القياس، وهذه العوامل هي:[7]

أ- الرجلان من الموالي، وهذا عامل دعاهما إلى الاختلاط بالأجانب والاتصال بهم.

ب- وجودهما في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، حيث شاعت العلوم الإغريقية، ومنها المنطق .

ج- عامل شخصي، وهو تمتع ابن أبي إسحاق بذهن نافذ ونظر ثاقب وعقل قوي ومن رأي محمد عيد نستنتج أن فكرة القياس ظهرت في عهد ابن أبي إسحاق، الذي تأثر بالمنطق، والعلوم الإغريقية التي شاعت في هذه الفترة الزمانية، وهذه الفكرة قد نفاها

---

[1] الدكتور إبراهيم أنيس: «في القياس اللغوي صيغة فعيل». مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: 81/18 .

[2] الدكتور جميل الملائكة: «في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي». مجلة المجمع العلمي العراقي: 09/35 .

[3] أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان : 161 .

[4] الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق: 1416هـ-1995م: 258 .

[5] محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة: الدكتور محمد عطا موعد، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق: 1421هـ- 2000م: 158 .

[6] الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان: 1426هـ-2005م: 193 .

[7] أصول النحو العربي: الدكتور محمد عيد: 71، 72 .

علي أبو المكارم، ورأى أن القياس قد عرف قبل ابن أبي إسحاق، وأما دوره فهو دور المسرف فيه، وليس دور المبتكر له[1] .

وأما الفريق الثاني فقد نفى أن يكون ابن أبي إسحاق قد تأثر بالمنطق، وأذكر هنا عبد العال سالم مكرم الذي يقول: «الحق أن قياس عبد الله بن أبي إسحاق، والأقيسة النحوية التي ظهرت على يد النحاة بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل، بل قياس فطرة وطبيعة»[2]، وكذلك عوض حمد القوزي الذي يرى أن ابن أبي إسحاق استعار القياس «من الفقهاء ليطبقه على اللغة فكان له ما أراد»[3].

ومنهم من تتبع المراحل التي مرَّ بها القياس، فعلي أبو المكارم يجعلها مرحلتين. أوّلهمامرحلة القياس الاستقرائي، وتبدأ من نشأة النحو العربي إلى أواخر القرن الثالث الهجري، وثانيهما مرحلة القياس الشكلي، واعتمد فيها على ما كتبه ابن الأنباري[4]، وسعيد جاسم الزبيدي يجعلها ثلاث مراحل[5]، مرحلة النشأة، فمرحلة المنهج، ثم مرحلة التنظير وتتبّعت خديجة الحديثي القياس تاريخيا، وبيّنت أنّه عرف منذ زمن أبي الأسود الدؤلي[6] وخصّت منى إلياس الفصل الأول من كتابها (القياس في النحو) للحديث عن القياس من بدء نشأته حتى الخليل، لتثبت أن المؤثل الحقيقي للقياس والموطد أركانه هو الخليل بن أحمد الذي نعته ابن جني بأنه كاشف قناع القياس[7] .

ويرى كذلك فؤاد حنا طرزي أن القياس قديم في اللغة، كثر استخدامه إبان تدوين قواعدها[8] وأن «الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل

---

[1] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 26 .

[2] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 105 .

[3] المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1983: 51 .

[4] ينظر: أصول التفكيرالنحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 25– 84 .

[5] ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: 18، 19 .

[6] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي: 222– 233 .

[7] ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: الدكورة منى إلياس، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق: 1403هـ– 1985م: 9– 22 .

[8] في أصول اللغة والنحو: الدكتور فؤاد حنا طرزي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان: 2005م: 109 .

القياس العربي، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، وتتسم بالقياس الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهه بالتامة»[1] .

وبعد حديثي عن فكرة القياس ومراحله، أقف هنا عند مدلوله، فعلي أبو المكارم يرى أن القياس مرّ بمفهومين، مفهوم استقرائي «يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها»[2]، ومفهوم شكلي حيث يتم «إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به»[3] .

وأما تمام حسان فيشير إلى أن القياس في عرف النحاة نوعان، فهو «إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي»[4]، ثم يشرع في توضيح وإظهار أهمية القياس الاستعمالي في إنتاج اللغة، وأنه وسيلة من وسائل كسب اللغة عند الطفل، ويبين أن هذا النوع من القياس هو الذي يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، ثم يشرح مدلول القياس النحوي، فأنواعه الثلاثة، قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه[5].

[1] المرجع نفسه: 110، 111 .

[2] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 27 .

[3] المرجع نفسه: 27 .

[4] الأصول: الدكتور تمام حسان: 164 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 167، 168 .

وحينما درس هؤلاء المحدثون أركان القياس، منهم من أفرد العلة بدراسة خاصة[1]، ووقفوا عند حقيقة المقيس عليه، وشرحوا المصطلحات المتعلقة به، من مثل: المطرد، والغالب، والكثير، والقليل، والنادر، محاولين الكشف عن مدلولاتها ومن هؤلاء علي أبو المكارم[2]، وجميل الملائكة[3]، ومحمود أحمد نحلة[4]، وصالح بلعيد[5].

وتحدثوا عن وظيفة القياس وأهميته، فمحمد خير الحلواني يحصر وظيفة القياس في ثلاث وظائف هي[6]: استنباط القاعدة، وتعليل ظاهرة، ورفض الظاهرة، ومحمد حسن عبد العزيز في كتابه (القياس في اللغة العربية) يبين أهمية القياس[7]، ثم يفرد الباب الثالث للحديث عن القياس عند المجمعيين، مركزا في الفصل الثاني على أهمية القياس كونه أداة في يد مجمع اللغة العربية، بها ينتج ما تحتاج إليه الحضارة الحديثة [8].

وبعد أن تحدّثت عن القياس من حيث تعريفه لغة واصطلاحاً، ودرست أركانه وبيّنت موقعه بين أصول النحو وأصول الفقه، وتحدّثت عن رؤية القدماء والمحدثين في القياس، سأبحث الآن في القياس عند محمد الخضر حسين من خلال كتابه (القياس في اللغة العربية) .

---

[1] ينظر مثلا: – أصول النحو العربي: الدكتور محمود سليمان ياقوت: 625– 642 .

– أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: الدكتور عبد الكريم بكري: 43– 78 .

[2] ينظر : الدكتور جميل الملائكة « في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي ». مجلة المجمع العلمي العراقي: 35/ 9.

[3] ينظر: أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 95– 107 .

[4] ينظر: أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة: 113– 120 .

[5] ينظر: في أصول النحو: الدكتور صالح بلعيد، (د.ط)، دار هومة: 2005م : 47، 48 .

[6] أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني: 92– 94 .

[7] ينظر: القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسن عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة: 1415هـ– 1995م: 23، 24 .

[8] ينظر: المرجع نفسه: 201– 230.

المبحث الأول: كتاب القياس في اللغة العربية موضوعه ومصادره

أولاً: موضوع الكتاب:

يعد كتاب القياس في اللغة العربية جهدا متميزا من تلك الجهود التي لها بذلها الرجل في الدراسات اللغوية، وأفرد لها مؤلفا خاصا، وأصل هذا الكتاب دروس ألقيت على طلبة دمشق عام 1335هـ-1914م، ثم نشرت في شكل مقالات بمجلة المنار بين عامي 1920م[1] و1922م[2]، وأعاد جمع هذه المقالات في كتاب تحت عنوان (القياس في اللغة العربية)، وطبع لأول مرة عام 1353هـ-1934م، وهذا الكتاب نفسه نال به العضوية في هيئة كبار العلماء عام 1950م .

ولما كان الكتاب عبارة عن مقالات خلا من خاتمة، واحتوى على مقدمة سبقها كلام لم يعنون له، ولهذا سمى علي الرضا الحسيني هذا الكلام بمقدمة المؤلف[3]، والمقدمة عنونها بكلمة المدخل[4]، ثم وضع محمد الخضر تمهيداً قبل حديثه عن القياس في اللغة العربية، وختم كتابه بجواب على اقتراح كان قد تقدم به عبد القادر المغربي إلى المجمع العلمي بدمشق، قائلا: « وقد رأيت إضافة (أي الجواب على الاقتراح) في الطبع إلى كتاب القياس في اللغة العربية »[5].

وجاء كلام المؤلف الذي سبق المقدمة كاشفاً عن ثلاثة أمور هي:

أ- إن فكرة القياس والبحث فيها تعود إلى ما قبل سفره إلى دمشق، أي إلى أيام دراسته لعلم العربية، قال: «فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علمائه، فيقصرها بعضهم على السماع، ويراها آخرون من التي قام فيها الاختلاف، فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح إليها النفس»[6].

وهذه الأسباب دفعته إلى البحث في هذه القضية، قال: «فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس، حتى ظفرت بقواعد وقفت على

---

[1] ينظر: محمد الخضر حسين: «القياس في اللغة العربية». مجلة المنار، مصر: ربيع الأول 1339هـ- 10 ديسمبر 1920م: 22/ 602- 616 .

[2] ينظر: المرجع نفسه: 30 جمادى الأولى 1340هـ- 27 يناير 1922م: 23/ 134- 141 .

[3] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 7 .

[4] المرجع نفسه: 9 .

[5] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 131 .

[6] المرجع نفسه: 5 .

جانب منها في صريح كلامهم، وألممت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم»[1].

ب- ذكر سبب تأليفه هذه المقالات الذي تعود إلى اليوم الذي اقترح عليه بعض طلبته بدمشق «جمع هذه الأصول المتفرقة ليكونوا على بيّنة منها ساعة المطالعة»[2].

ج- أشار إلى أن أصل الكتاب هو مقالات، قال: «ألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه وأحكامه»[3]، وبين منهجه في كتابه، فقال: «لم أذهب في بسط القول وضرب الأمثلة مذهب من يسرف في مقام الاقتصاد، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد»[4].

وأما المقدمة التي عنونها بـ (فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية) فقد أثار فيها القضايا الآتية:

أ- تحدث عن العلاقة بين الدال والمدلول، وساق أمثلة تبين من خلالها أنه يشير إلى الأنواع الثلاث للدلالات، الدلالة العقلية، والدلالة الطبيعية، والدلالة الوضعية. وحديثه عن هذه العلاقة يدل على أهمية الدلالة في الدراسات اللغوية الحديثة، وفي مدى مساهمتها في إنتاج المعنى بأشكاله المختلفة .

ب- عرّف اللغة، وتحدث عن أصل نشأتها، وعن علاقتها بالفكر، وعلاقة الفكر بها، وناقش قضية مدى إمكانية اتحاد البشر في لغة، أثار هذه القضايا وحاول ربطها بالواقع، وهذا يدل على مدى مسايرة الرجل لعصره، فبعد أن اعتمد على تعريف ابن جني للغة، أثبت أنه لا يوجد في البشر أمة ليس بها لسان تعبر به عن حاجاتها .

وعلى هذا فنّد نتيجة أحد الباحثين الذي كان يسعى إلى إثبات أن قوماً في القرون الخالية كانوا محرومين من هذه المزية من خلال تركيب أدمغتهم[5].

ورأى أن البحث في أصل نشأة اللغة أمراً صعباً لا يتحقق[1]، وعن فكرة اللغة العالمية المتمثلة في الإسبرانتو التي حاول بعض العلماء فرضها على البشرية جمعاء، رأى استحالة

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 5 .

[2] المرجع نفسه: 6 .

[3] المرجع نفسه: 6 .

[4] المرجع نفسه: 6 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 9 .

تحقيقها، وقال: «فمن الصعب جداً أن تنتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولي على ألسنتها وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والإحساس، وهل من سبيل إلى أن تتّحد الأمم في تفكيرها وإحساسها؟»[2].

ج- تحدث عن حياة اللغة العربية، وحالها عهد الجاهلية، ومدى تأثير الإسلام فيها اللغة العربية، ثم بين فضلها بخصائصها التي تتميز بها، وبشهادة أهلها، وغيرهم من الباحثين، وختم مقدمته بدعوته إلى إقامة مجمع لغوي يجعل العربية حية مسايرة المدنية .

وأما التمهيد فقد أثار فيها إشكالا حول القدر الذي نعتمد فيه على القياس، وبين أن أنظار الباحثين اللغويين في القياس مختلفة، فبعد اتفاقهم على العمل به اختلفوا، فمنهم من تعلق به، وفتح الباب على مصراعيه، ومنهم من جمد على الرواية. ورأى أن الطريق الوسط بين هذين الطرفين «هو ما يبقى على اللغة شعارها ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها»[3].

وبعد التمهيد تحدث عن القياس في اللغة العربية وهنا ارتأيت أن أعرض العناوين كما وردت في فهرس الموضوعات، لأنني سأتناول هذه القضايا بشكل مفصل في المبحث الخاص لذلك، وهذه العناوين هي[4]:

- الحاجة إلى القياس – أنواع القياس – القياس الأصلي – الحديث الشريف – القياس على الشاذ – القياس على ما لابد من تأويله – سبب اختلافهم في القياس – القياس في صيغ الكلم واشتقاقها – الاشتقاق من أسماء الأعيان – قياس التمثيل – قياس الشبه وقياس العلة – أقسام علة القياس – أقسام قياس العلة – شرطه صحة قياس التمثيل – مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي، القياس في الاتصال – القياس في الترتيب – القياس في الفصل – القياس في الحذف – القياس في مواقع الإعراب – القياس في العوامل – القياس في شرط العمل – القياس في الإعلام .

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 10 .

[2] المرجع نفسه: 12 .

[3] المرجع نفسه: 26 .

[4] ينظر: المرجع نفسه: 143، 144 (فهرس الموضوعات) .

وختم كتابه بجواب عن الاقتراح الذي تقدم به عبد القادر المغربي والخاص بتلك الكلمات التي يستعملها المحدثون، وهل يمكن أن تدخل قواميسنا العربية، ولكن الرجل يرد بقوله: «ولسنا في حاجة إلى إيقاظ هذه الفوضى وهي نائمة، ولسنا في حاجة إلى أن ندع اللغة تمشي في غير نظام»[1]، وبالتالي فاللغة عند الرجل نظام يجب احترامه .

ثانيا: مصادره

عوّل الرجل على مصادر متنوعة في بناء كتابه، واعتمد في ذكرها على طريقتين. إما أن ينص عليها صراحة بتسمية المصدر ومؤلفه[2]، أو يكتفي باسم المؤلف فقط[3]، ونقل عن عدد من علماء البصرة والكوفة[4]، وعن بعض المتأخرين[5]، وكانت له نقول عن بعض المعاصرين[6]، وحتى أتمكن من سرد هذه المصادر والمراجع، بدا لي أن أصنفها على الشكل الآتي معتمداً في ترتيبها على الترتيب الذي وردت عليه في كتابه القياس في اللغة العربية:

أ- المصادر النحوية:

- الخصائص لابن جني .
- شرح التسهيل لأبي حيان .
- الإيضاح لأبي علي الفارسي .
- سر صناعة الإعراب لابن جني .
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي .
- شرحدرة الغواص، لشهاب الخفاجي .
- مغني اللبيب لابن هشام .
- المصباح في النحو للمطرزي .
- كتاب سيبويه .
- شرح الفصيح لابن خالوية .
- أصول النحو، لابن السراج .

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 142 .

[2] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 8- 18- 35- 44- 46- 51 .

[3] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 20- 47- 66- 67- 90- 100- 102- 113 .

[4] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 52- 55- 62- 91- 96- 111- 122 .

[5] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 41- 78- 90- 113- 116- 123 .

[6] ينظر مثلا: المرجع نفسه: 9- 12- 14- 19 – 20.

- شرح الشافية، لرضي الدين الأستراباذي.
- التسهيل لابن مالك.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري.
- شرح المفصل المسمى بالمكمل لمظهر الدين.
- شرح الفصيح، لابن درستويه.
- الخلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي.
- شرح الخلاصة، لأبي إسحاق الشاطبي.
- إصلاح المنطق، لابن السكيب.

ب- المصادر المعجمية :

- القاموس، للفيروزابادي.
- لسان العرب، لابن منظور.
- المصباح المنير للفيومي .

ج- مصادر العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وغيرها:

- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم.
- تفسير الرازي للرازي.
- مقدمة ابن صلاح لابن صلاح.
- الكشاف للزمخشري.
- المنهاج للنووي.
- تفسير ابن عرفة ، لابن عرفة.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم.

د- مصادر عامة من أدبية وغيرها:

- المناهج الأدبية لحازم القرطاجني [1].
- أدب الكاتب، لابن قتيبة .
- جمهرة أشعار العرب، لابن دريد.
- مقامات الزمخشري
- مقامات الحريري.
- المقدمة لابن خلدون.

هـ- مراجع عامة من دوائر وكتب ومقالات:

- دائرة المعارف الإنكليزية.
- مقال «عليكم باللغة العربية». محمد بك سالم.
- تاريخ اللغات السامية، المستشرق أرنست رينان.

ونقل عن علماء البصرة من أمثال أبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والأصمعي، والمبرد، وعن علماء الكوفة من أمثال الفراء، والكسائي، وعن البغداديين سواء أكان النقل عن من غلبت عليه النزعة البصرية من أمثال الزجاح، وابن السراج، وابن درستويه، أم كان عن من جمع بين المذهبين البصري والكوفي كابن كيسان، ونقل عن آخرين من ال أقطار الآتية كمصر والأندلس والمغرب، وأذكر هنا: ابن الحاجب، وابن هشام، وابن عصفور، وأبا حيان، والشاطبي .

وحينما يتعامل الدارس مع هذه النصوص التي ساقها الرجل من مضانها، تظهر بعض الملاحظات، يمكن أن أجملها فيما يلي:

أ- الكثير من المصادر والمراجع ذكر اسمها، واسم مؤلفها، ولكن لم يحدد الجزء أو الصفحة الأمر الذي يتطلب من الدارس وقتاً للرجوع إليها، وفي هذه الملاحظة أرجح أن يكون الرجل قد اعتمد على مصادر لا زالت مخطوطة في تلك الفترة .

ب- قد يذكر اسم المؤلف فقط دون كتابه، كقوله: «قال المطران يوسف داود الموصلي»[1]، أو بذكر الكتاب فقط، كقوله «وحكم صاحب المصباح»[2] و«قال

[1] يعرف الكتاب بعنوان: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، وذكر محقق هذا الكتاب محمد الحبيب بن الخوجة، أنه وجد في الصفحة الأولى بخط مغاير المناهج الأدبية ثم رجّح أنه من وضع أحد مالكي النسخة .

ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1981م: 93- 94 (مقدمة المحقق) .

صاحب المصباح»[3]، وهنا نتساءل أهو المصباح المنير للفيومى أم هو المصباح (في النحو) للمطرزي ؟

ج- وقد يرد النص دون نسبة إلى كتاب أو مؤلف أو جماعة، كقوله: «وهذا كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعا عن الإضافة لفظا»[4].

د- قد يورد الرجل نصاً في أثناء كلامه، فيصعب التفريق بين كلامه والنص المستشهد به، خاصة وأن النص لم يورد بين مزدوجتين كما دأب عليه الرجل في كتابه، ومثال هذا قوله: «فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال (ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا، ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها) ومن أمثلة هذا...»[5]، فالنص الذي بين قوسين هو لابن حزم في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) .

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 20 .

[2] المرجع نفسه: 58 .

[3] المرجع نفسه: 69 .

[4] المرجع نفسه: 93 .

[5] المرجع نفسه: 37 .

المبحث الثاني: موقف محمد الخضر حسين من مصادر الاستشهاد

أولا: موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم كلام الله، عربي فصيح موثق، أنزل «على الأحرف السبعة توسعة من اللغة ورحمة على الأمة»[1]، عمد إليه النحويون فاستقوا منه شواهدهم وقواعدهم، واتفقوا نظريا على «أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة سنة»[2]، وأن كلام الله «أفصح كلام وأبلغه»[3]، فهما ،القرآن والقراءات «حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها»،[4] ولهذا فالنحاة حينما تعاملوا مع القرآن الكريم لم يقصدوا به ذاك النص الشمولي الكلي المتجانس للكتاب الحكيم، وإنما قصدوا به عدداً من القراءات[5]. فما موقف النحاة المتقدمين والمتأخرين من القرآن وقراءاته؟ وما منهجهم في التعامل مع القراءات التي لم توافق أصولهم وقواعدهم؟ وما موقف محمد الخضر من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته؟ وكيف علل موقفه؟ وعلى أي أساس اعتمد القراءات مصدرا لغوياً للقياس عليها؟ ثم ما موقف بعض المحدثين من القرآن وقراءاته ؟

في الوقت الذي اتفق فيه البصريون والكوفيون نظريا على أن القرآن الكريم أبلغ كلام وأعلاه من حيث الاحتجاج به، وقراءاته سنة يجب اتباعها وقبلوها، اختلفوا على المستوى التطبيقي، فالبصريون «كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم»[6] و«نبذوا منها ما لا يتفق مع أصولهم، ولو كانت قراءة سبعية»[7]، وأما الكوفيون فقبلوا القراءات، وجعلوها مصدرا من مصادرهم، و«عقدوا على ما

---

[1] البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت: (د.ت): 227/1 .

[2] الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت: (د.ت): 148/1 .

[3] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ-1998م: 9/1 .

[4] البرهان في علوم القرآن: الزركشي: 138/1 .

[5] ينظر: الأصول: الدكتور تمام حسان: 98 .

[6] القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1417هـ-1996م: 109 .

[7] عبد الجبار علوان النايلة: «ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء»، مجلة المجمع العلمي العراقي: جمادى الآخرة 1406هـ- آذار 1986: 311/37 .

جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم»[1]، لأن القراءة في عرفهم «سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره»[2]، وهذا المنهج الذي سار عليه الكوفيون ليس غريباً، خاصة إذا عرفنا أن ثلاثة من القراء السبعة، وهم عاصم (ت 127هـ) وحمزة (ت 156هـ) والكسائي (ت 189هـ) كانوا بالكوفة .

وهذه الأحكام تصدق إلى حد بعيد متى نظرنا إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري (ت 577هـ)، ولكنها تثير فيّ تساؤلات متى نظرت إلى كتاب سيبويه (ت 180هـ)، أو كتاب الفراء (ت 207هـ) (معاني القرآن)، فهل ردّ سيبويه القراءات، أو خطّأها، أو ضعّفها بصريح العبارة؟ وهل قبل الفراء القراءات جميعها ؟

وقبل أن أجيب على هذا السؤال، أقف عند كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأحدد موقف البصريين والكوفيين من القراءات، فالكوفيون من خلال أدلتهم، كما ذكرها الأنباري، اعتمدوا على القرآن الكريم وقراءاته في ثلاث وثلاثين مسألة،[3] منها اثنتا عشرة مسألة[4] ذكروا فيها القراءات، وأما القراء الذين اعتمدوا على قراءاتهم فهم :

أ- من الصحابة رضي الله عنهم[5]: عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود.

ب- من القراء السبعة[6]: نافع المدني (ت 169هـ)، وابن كثير (ت 120هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت 154هـ)، وابن عامر (ت 118هـ)، وحمزة الزيات (ت156هـ)، والكسائي (ت 189هـ).

ج- بقية العشر[7]: أبو جعفر يزيد القعقاع المخزومي المدني (ت 130هـ)، ويعقوب الخضرمي (ت 205هـ) .

د- بقية الأربعة عشر[1]: الحسن البصري (ت 110هـ) .

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1996: 94 .

[2] القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 109 .

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسائل: 5-6-11-14-23-25-27-32-33-35-37-40-45-54 .

و: 2/ المسائل: 60-61-64-65-67-70-72-77-84-88-89-90-94-102-103-107-108-113-121.

[4] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألتان: 14-32، و: 2/ المسائل: 60-65-70-72-77-84-94-102-107-108 .

[5] ينظر: المصدر نفسه: 2/ المسألتان: 72-77 .

[6] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 14، و2/ المسائل: 60-65-70-84-94-107 .

[7] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسالتان: 14-32، و: 2/ المسألتان: 102- 108 .

أما البصريون فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته في تسع عشرة مسألة[2]، منها أربع مسائل اعتمدوا فيها على القراءات[3]، وذكروا قراءة علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–[4]، وابن مجاهد[5]، ونافع وابن كثير[6]، والقراءة التي أجمع عليها القراء[7]، ويتضح موقفهم أكثر، وهم يردون على أدلة الكوفيين، فوصفوا القراءة بأنها شاذة[8]، وردوا بعضها بقراءات أخر[9]، ولجأوا إلى التقدير فيما لم يوافق أصولهم[10] .

ومما تقدم يتضح لنا موقف الكوفيين والبصريين من القرآن الكريم وقراءاته، فالكوفيون احترموا القراءات جميعها، وقبلوها وعولوا عليها في بناء أحكامهم، واستنباط قواعدهم، ومنهجهم هذا «في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات (...) لأن اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثري اللغة»[11]، وأما البصريون فضيقوا في هذا المجال، ولم يعتمدوا كثيراً على القراءات إلا ما وافق قواعدهم وأصولهم، فهم في المسألة الواحدة لا يتعدوا بضع آيات فقط، ولكنهم استشهدوا بثلاث وعشرين آية في مسألة واحدة[12] حينما ردوا على الكوفيين، لأن هذه الآيات والقراءات وافقت أصولهم .

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه، وأحصينا الشواهد القرآنية في فهرس شواهد القرآن الكريم الذي أعده عبد السلام هارون ألفيناها أربعة وثلاثين وأربعمائة شاهد[13]، وهذا العدد يظهر مدى اهتمام سيبويه بالقرآن وقراءاته، وإذا وقفنا عند بعض آرائه في القراءات لا نكاد نظفر

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 32 .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسائل: 5–6–10–11–13–14–18–24–38–39–50، و2/ المسائل: 62–71–77–78–89–95–97–117 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألتان: 24–50، و: 2/ المسألتان: 77–97 .

[4] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 50 .

[5] ينظر: المصدر نفسه: 2/ المسألة: 77 .

[6] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 24 .

[7] ينظر: المصدر نفسه: 2/ المسألة: 97 .

[8] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 77، و: 2/ المسألتان: 102–107 .

[9] ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسائل: 15–33–37 .

[10] ينظر مثلا: المصدر نفسه: 1/ المسألتان: 27–37، و: 2/ المسألة: 94 .

[11] القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 110 .

[12] ينظر: المصدر السابق: 1/ المسألة: 14 .

[13] الكتاب: سيبويه: 5/7–28 (فهرس شواهد القرآن الكريم) .

برأي صريح يهاجم فيه القراءة أو يردها[1]، وهذه الآراء غير الصريحة من سيبويه كانت محل مناقشة بين المحدثين، ففي الوقت الذي أثبت فيه أحمد مكي الأنصاري معارضة سيبويه لبعض القراءات[2]، رأت خديجة الحديثي في كتابها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) أن موقف سيبويه هو " موقف معتدل (...) فهو لم يخطّئ قراءة، ولم يلحن قارئا، ولم يرجّح قارئاً من القراء على غيره "[3]، وهذه النتيجة توصلت إليها الباحثة بعد أن تتبعت آراء سيبويه جميعها في القراءات، وأثبتت أنه قاس على بعضها، وحمل غيرها على بعض اللغات، ووجّه قراءات بناء على رأي أساتذته .[4]

والفراء في كتابه (معاني القرآن) لم يستحسن قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ الأنعام: 137. بضم الزاي في (زين) ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وعلق على الشاهد الذي سيق لإثبات هذه القراءة[5]: وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّناً ❁ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية .

وقال في قراءة حمزة ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ إبراهيم: 22. بكسر الياء: «ولعلها من وهم القراء طبقة يحي –ابن وثاب– فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في (مصرخيّ) خافضة للحرف كله و الياء من المتكلم خارجة من ذلك»[6].

ووقف عند قراءة (سرق) بضم السين، وتشديد الراء المكسورة في قوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ يوسف: 81. وقال: «ويقرأ (سرّق) ولا أشتهيتها، لأنها شاذة»[7] .

---

[1] ينظر مثلا: المصدر نفسه: 58/1، و: 399/2، و4/ 439، 440 .

[2] سيبويه والقراءات: الدكتور أحمد الأنصاري، نقلاً عن: أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة: 35–38 .

[3] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتور خديجة الحديثي: 59 .

[4] ينظر: المرجع نفسه: 29–60 .

[5] معاني القرآن: أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، الطبعة الثالثة، عالم المعرفة، بيروت: 1403هـ–1983م : 358/1

[6] المصدر نفسه: 75/2 .

[7] معاني القرآن: الفراء: 103/2 .

وهذه القراءة لم يذكرها ابن جني (ت 392هـ) في (المحتسب)[1]، وذكرها أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) في (إعراب القراءات الشواذ)، ولم ينسبها إلى قارئ[2]، وأما القرطبي (ت 671هـ) في (الجامع لأحكام القرآن) فقال: «وقرأ ابن عباس والضحاك وأبو رزين (إن ابنك سُرِّق) النحاس: وحدثني محمد بن أحمد بن عمر قال حدثنا ابن شاذان قال حدثنا أحمد بن أبي سريج البغدادي قال: سمعت الكسائي يقرأ: ﴿يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ بضم السين وتشديد الراء مكسورة» [3].

وأما المتأخرون فقبلوا القراءات جميعها، واحتجوا بها، وردوا على النحويين الذين عابوا بعض القراءات، يقول السيوطي: «وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد»[4]، والناظر في كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك يلفت انتباه مدى اعتماد الرجل على القرآن وقراءاته، فهو يسوق تسعة وتسعين وأربعمائة وألف شاهد[5]. وكثيراً ما أجده في كتابه هذا يحاول إبعاد أي وجه ضعيف عن القرآن الكريم، يقول: «وصون القرآن الكريم عن الوجوه الضعيفة واجب» [6].

ويدافع عن قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾، بضم الزاي في (زين)، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) «لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة»[7].

---

[1] ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ-1998م : 20/2 .

[2] ينظر: إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة: 1424هـ-2003م: 378/1 .

[3] الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ-1996م: 160/9 .

[4] الاقتراح: السيوطي: 25 .

[5] شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: 1410هـ-1990م: 121/4-200 (فهرس القرآن الكريم) .

[6] المصدر نفسه: 61/1 .

[7] شرح التسهيل: ابن مالك: 277/3 .

واستشهد لرأي الأخفش القائل إن «بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، فيقول: ضربت زيداً وهو ضاحكاً»[1] بقراءة من قرأ ﴿هَـٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ هود:78. بنصب أطهر .

ويرد أبو حيان (ت 745هـ) على الزمخشري (ت 528هـ)، وأبي علي الفارسي (ت 377هـ) اللذين عابا قراءة ابن عامر. فالزمخشري يقول: «وأما قراءة ابن عامر (...) فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً (...) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء»[2]، وأبو علي الفارسي يقول في هذه القراءة: «ففصل (ابن عامر) بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (...) وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل فيها إلى غيرها كان أولى»[3]، وأبو حيان يدعونا إلى عدم الالتفات للقولين، ففي الزمخشري، يقول أبو حيان: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ترد على عربيّ محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب»[4]، وفي أبي علي الفارسي، يقول: «والتفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي»[5].

وآراء هؤلاء المتأخرين لا تسلمني إلى تعميم الحكم، والقول إنهم جميعا قبلوا القراءات ولم يناقشوها، فأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546هـ) في كتابه (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) يقول في قراءة ابن عامر: « وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب»[6]، وفي قراءة (معائش) بالهمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ الأعراف: 10. يقول: «ومن قرأ (معائش)

---

[1] المصدر نفسه: 168/1 .

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الهمام محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت: 1407هـ-1987م: 70/2 .

[3] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام: الذين ذكرهم أبوبكر بن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق: 1407هـ، 1987م: 409/3 .

[4] البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1412هـ- 1992م: 658/4 .

[5] المصدر نفسه: 658/4 .

[6] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافعي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1413هـ-1993م: 349/2 .

فأعلها فذلك غلط»[1]، وابن الحاجب (ت 646هـ) يقول في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل)، «... ولذلك كانت قراءة من قرأ (معائش) بالهمز خطأ»[2].

و الاي يلاحظ أن المتأخرين اعتمدوا القرآن الكريم مصدراً أساسياً تستقى منه شواهدهم، وتبنى قواعدهم، فالمرادي (ت 749هـ) في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) يسوق سبعين وأربعمائة شاهد[3]، وهذه القضية، أي قضية الاحتجاج بالقراءات في الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك، أثبتها محمود نجيب بقوله: «وأما موقف شراح الألفية من مسألة الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، فلم يختلف عن موقف صاحب الألفية من ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها»[4]، وأما ابن هشام (ت 761هـ) فاعتبره عبد العال سالم مكرم «أوّل نحوي تعرض لكثير من الآيات القرآنية، وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تخريجات وتأويلات»[5]، فهو حينما يتحدث عن (إن المكسورة الخفيفة) يسوق ثلاثة وأربعين شاهداً[6] يذكر منها القراءات، فيقول[7]: كقراءة بعض السبعة، وقرأ سعيد بن جبير، كقراءة الحرميين وأبي بكر، قراءة حفص، قرأ ابن كثير، في قراءة من خفف، وهذه الآراء لا تمنعني من القول إنّ من المتأخرين من ضعّف بعض القراءات، أو خطأها، وهذا ما وجدته عند أبي عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، وابن الحاجب .

وبعد أن بينت موقف المتقدمين والمتأخرين من القرآن الكريم وقراءاته، أنتقل الآن إلى المحدثين الذين انصبت دراسات معظمهم حول موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وجاءت هذه الدارسات في شكل مقالات، منها: «ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء

---

[1] المصدر نفسه: 377/2 .

[2] الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: 1425- 2005م: 462/2 .

[3] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1426هـ-2005م: 300/3- 322 (فهرس الآيات القرآنية) .

[4] الدكتور محمود نجيب: «الاحتجاج بالقراءات في شرح ألفية ابن مالك». التراث العربي مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق : رجب- ذو الحجة 1422هـ- تشرين الأول (أكتوبر) – آذار (مارس) 2001، العددان: 81، 82: 189 .

[5] المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنيين السابع والثامن من الهجرة: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت: 1400هـ-1980م: 417 .

[6] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت: 1411هـ- 1991م: 1/ 41-52 .

[7] ينظر: المصدر نفسه: 1/ 42، 43 .

والقراء»[1]، و«بين القراء والنحاة»[2]، أو ضمن كتب تحدثت عن مصادر الاستشهاد، وأخص هنا الكتب التي تناولت أصول النحو، أو ضمن دراسات خصت علماً من أعلام اللغة، وأذكر هنا دراستي خديجة الحديثي (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) و(أبو حيان التوحيدي) .

وأما موقفهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد يظهر في صريح عباراتهم، كقول سعيد الأفغاني: «وقراءاته (أي القرآن الكريم) جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة»[3]، وقد يظهر هذا الموقف من خلال دراستهم لشخصية ما، كقول خديجة الحديثي في أبي حيان: «أما قراءاته فقد كان موقف أبي حيان منها موقفا يحمد عليه ويبعث في قلوبنا الإجلال والإكبار»[4]، وعبد الجبار علوان النايلة الذي يقول في حق البصريين : «خطّأوا قراءات لا يرقى الشك إلى صحتها رواية وأداء»[5]، وعلي النجدي ناصف حيث يقول: «ومن حقه (أي القرآن الكريم) عليهم أن يتصدوا لقراءاته بالنقد والتمحيص»[6]، وقال كذلك في أبي حيان حين انتقد الزمخشري، «فأبو حيان حقيق أن يعلم حق العلم أن الإسلام أبطل التفاخر بالأنساب والأجناس وأن العجمة لا تمنع أصحاب الملكات وذوي المواهب من إتقان العربية والتفوق فيها »[7].

---

[1] ينظر: عبد الجبار علوان النايلة: «ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء القراء». مجلة المجمع العلمي العراقي: 311/37

[2] ينظر: الأستاذ علي النجدي ناصف: «بين القراء والنحاة» . مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: 1964م : 37/17 .

[3] في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 28 .

[4] أبو حيان التوحيدي: الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة، بغداد: 1385هـ-1966م : 417 .

[5] عبد الجبار علوان النايلة: «ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء القراء». مجلة المجمع العلمي العراقي: 311/37 .

[6] الأستاذ علي النجدي ناصف: «بين القراء والنحاة» . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 37/17 .

[7] المرجع نفسه: 39/17 .

وهناك من ظهر موقفه من خلال تفسير القرآن الكريم، فمحمد الطاهر ابن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير) يقول في موقف الزمخشري من قراءة ابن عامر «وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل، والضجيج والعويل، كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول»[1]، وظهر موقف غيرهم من خلال ردودهم على بعض المستشرقين الذين طعنوا في القراءات، وأذكر هنا عبد العال سالم مكرم في كتابه (القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية) الذي رد على المستشرق (جولد تسيهر) حين اعتمد رأي الزمخشري في إثارة فكرة أن كثرة القراءات ترجع إلى رسم المصحف[2]. وغانم قدوري الحمد الذي قال: «ولا ندري لماذا يصر جولد تسيهر على اعتبار القراءات ناتجة عن خصائص الخط العربي القديم »[3] .

ومن النصوص التي ذكرتها أستنتج أن المحدثين ظهرت آراؤه من خلال دراسة مواقف العلماء في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته سواء أكانت الدراسة خصت مذهب من المذاهب النحوية، أو علما من أعلامها، ولهذا فإن آراءهم لم تخرج عما أثاره المتقدمون والمتأخرون، وقد نلمس موقفهم كذلك من خلال دراساتهم لموقف بعض المستشرقين من القراءات القرآنية.

وأما محمد الخضر حسين فقد احتج بالقرآن الكريم وقراءاته، لأنه رأى «أنّ مكانة القرآن المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقتضي بالاحتجاج به في كلّ حالٍ»[4]، وأن ما جاء في القرآن الكريم وخالف القياس أو القواعد أو الاستعمال الشائع عند العرب يرى الرجل صحة القياس عليه، والحكم على ما جاء في القرآن الكريم، وخالف الاستعمال الشائع عند العرب بأنه استعمال «مطابق لاستعمال العرب وقد غفل عنه واضعو القواعد، ولا يسوغ لنا في حال أن نذهب إلى أن هذا الاستعمال من خصائص القرآن، وتعمل على أن نضع له نحوا خاصاً»[5].

---

[1] التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور: محمد الطاهر ابن عاشور، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: 1420هـ-2000م: 77/7 .

[2] ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 14-19 .

[3] رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد: 1402هـ-1982م: 723 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 37 .

[5] بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 100.

وهذا النص يتناول مسألة هامة أثارها طه حسين، وهي الدعوة إلى ايجاد نحو للقرآن الكريم في بحثه الذي ألقاه بجامعة أكسفود في مؤتمر المستشرقين تحت عنوان (حقيقة ضمير وغائب في القرآن)[1] .

ومحمد الخضر لا يدعو إلى هذه الفكرة ولا يقبلها، ولا يرى أن ما جاء في القرآن الكريم وخالف الاستعمال الجاري عند العرب هو من الشاذ الذي نسعى إلى وضع نحو خاص به، وإنما يراه من الفصيح المطابق لكلام العرب، وقد غفل عنه واضعو القواعد .

وهذه الفكرة دعا إليها الباحثان أحمد مكي الأنصاري في (نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها وتكوينها)، وعبد القادر هنادي في (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) . ولم تلق هذه الدعوة صداها، فناقشها بعض الباحثين، وأذكر هنا صالح بلعيد في كتابه (في أصول النحو)، فقال: « وإن ما يطرحه الأستاذ مكي الأنصاري من حل قضية القراءات الشاذة، ليس بالأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في كل هذا الموروث »[2].

ثم إن رأي محمد الخضر في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته يمكن أن نلخصه فيما يلي:

أ- يؤمن بأن القرآن الكريم صاحب البلاغة التي ليس وراءها مطلع[3].

ب- يرى أن القراءات جميعها مما يصح القياس عليها والاحتجاج بها .

ج- كل ما جاء في القرآن الكريم، وهو يخالف الاستعمال الجاري عند العرب نعتمده مؤمنين بأنه استعمال غفل عنه واضعو القواعد .

واحتج الرجل بالقرآن وقراءاته في مواضع كثيرة من كتبه، ويمكن لنا أن نجمل هذا فيما يلي:

- النّحاة يقررون أنّ (أن) المصدرية لا يجوز حذفها، وأن نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» يحفظ ولا يقاس عليه، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ الروم: 24. ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة، وأخذه بأحسن طرق البيان أن تجري حذف (أن) المصدرية كما في الآية مجرى ما يصح القياس عليه[4].

---

[1] ينظر: بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 70-140 .

[2] في أصول النحو: الدكتور صالح بلعيد: 120، 121 .

[3] حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة، الدار الحسينية للكتاب: 1413هـ- 1993م : 19 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 37 .

- اعتمد قراءة ابن عامر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام: 137 . ورأى القياس عليها لأنه طريق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته[1] .
- واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ الواقعة: 76 . على الفصل بين النعت والمنعوت [2].

استشهد على الأحرف التي ترد في اليمين (الواو، والباء، والتاء) بالقرآن الكريم[3]، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ الحجر: 92 . وقوله تعالى: ﴿قَسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ المائدة: 53. وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء: 57 .

- اعتمد على القراءة في الرد على مزاعم غلام أحمد[4] الذي ادّعى النبوة، فقال: «أما في القرآن ففي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ الأحزاب: 40. فعلى قراءة (خاتم) بكسر التاء يكون وصفاً له عليه الصلاة والسلام بأنه ختم الأنبياء (...)، وقراءة « خاتم » بفتح التاء ترجع إلى هذا المعنى، فإنّ الخاتم بالفتح كخاتم بالكسر يستعمل بمعنى الآخر، ذكر هذا علماء اللغة [5].
- وقد يستدل بالقرآن الكريم على أمور نحوية وصرفية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة:6. قال: وحرف (لا) إذا دخل على الفعل المضارع نحو (لا يؤمنون) أفاد أن الفعل لا يقع في المستقبل أبداً حتّى تقوم قرينة تقتصر النفي في المستقبل على وقت محدود[6].

---

[1] المرجع نفسه: 39 .

[2] المرجع نفسه: 107 .

[3] بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 49 .

[4] ولد غلام أحمد سنة 1252هـ-1834م بقاديان بالهند، قرأ القرآن وبعض الكتب الفارسية، وتعلم العربية، وقرأ على أبيه كتبا في علم الطب، زعم أنه نزل عليه وحي من الله، وظل يدعو إلى نحلته إلى أن وفاته المنية في شهر ماي عام 1326هـ- 1908م، ودفن بقاديان .

- القاديانية والبهائية: محمد الخضر حسين، (د.ط)، مكتبة الإيمان، العجوزة: (د.ت): 24- 29 .

[5] المرجع نفسه: 30 .

[6] أسرار التنزيل: محمد الخضر حسين: 20 .

وفي قوله تعالى: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ البقرة: 9 . قال: ويخادعون بمعنى يخدعون، وكثيراً ما يجيء فاعل بمعنى فعل . وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ البقرة: 10 . قال : «والأليم، المؤلم، وقد جاء فعيل بمعنى مفعل نحو: الوجيع والسميع والنذير والبديع، بمعنى الموجع والمسمع والمنذر والمبدع »[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾ البقرة: 58 . قال: «وسجداً: جمع ساجد، من السجود وهو موضع الجبهة على الأرض، ويستقيم هذا التفسير بجعل قوله (سجدا) من قبيل الحال المسماة "الحال المقدرة" وهي التي تقع بعد وقوع العامل لامعه، والعامل في الآية الدخول، والسجود إنما يتيسر بعد انتهاء الدخول، وهذا الضرب من الحال وارد في الكلام البليغ، كما قال تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ الفتح: 27. فإن الحلق والتقصير إنما يكون بعد الدخول»[2].

- استشهد بالقرآن للدلالة على معنى كلمة وردت في القرآن، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ البقرة: 56. قال[3]: «البعث في أصل اللغة: تحريك الشيء عن السكون (...) ويستعمل بمعنى الإيقاظ كما ورد في قصة أهل الكهف: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَداً، ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ الكهف: 11، 12. ».

واستدل للفرق بين مرضع ومرضعة بالقرآن الكريم فقال [4]: يقال أرضعت المرأة فهي مرضع، إن كان المراد أن لها ولد ترضعه، فإذا قصد إلى وصفها بإرضاع الولد فعلاً قيل: مرضعة بالتاء . وعلى هذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ الحج: الآية: 02 .

[1] المرجع نفسه: 23 .

[2] المرجع نفسه: 97 .

[3] المرجع نفسه: 93 .

[4] شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، تعليقات الإمام محمد الخضر حسين: 38 .

– وقال[1]: جاء نؤوم خالياً من علامة التأنيث، لأن فعولاً المصوغ بمعنى الفاعل، يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، نحو رجل ظلوم، وامرأة ظلوم، ومنه قوله تعالى: ﴿تَوبَةً نَصُوحاً﴾ التحريم: 08.

[1] شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، تعليقات الإمام محمد الخضر حسين: 56 .

ثانياً: موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي:

الأصل أن يكون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني مصدر من مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم وقراءاته، لكن النحاة المتقدمين، في الوقت الذي أجمعوا فيه على فصاحته صلى الله عليه وسلم، سكتوا عن مناقشة قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، «ولم يحتجوا بشيء منه» [1]، ولم يعتمدوه في استنباط القواعد، وما ورد، على قلته، في بعض كتبهم «كان تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب» [2].

وأما المتأخرون فهم الذين أثاروا قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، حينما هاجم أبو حيان (ت 745هـ) ابن مالك (ت 790هـ) الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي، واعتبر صنيعه هذا خروجاً عن سنن المتقدمين والمتأخرين، فقال: «قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»[3]، وكان ابن الضائع (ت 680هـ) هو الآخر قد وقف في وجه ابن خروف (ت 609هـ)، فقال: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى» [4].

والنصان نستنتج منهما رأيين، أولهما أن ابن خروف، وابن مالك قد أكثرا من الاستشهاد بالحديث، وهذا مسلك لم يعهده المتقدمون والمتأخرون على حد تعبير أبي حيان، وثانيهما أن المتقدمين قد استشهدوا بالحديث لكن استشهادهم به كان قليلاً جداً، ومما يعضد هذا الرأي، هو استعمال الرجلين عبارتي (قد أكثر) و(كثيرا) الدالتين على أن القلة مسموح بها، إضافة إلى أن أبا حيان نفسه، وعلى قلة، استشهد بالحديث النبوي، ونص على ذلك ابن الطيب حين قال: «بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه»[5]. ومن المحدثين الذين أثبتوا استشهاد أبي حيان بالحديث النبوي، رجب عثمان محمد محقق كتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، فقال: «ولقد استشهد أبو حيان في الارتشاف بـ(52)

[1] خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي: 9/1 .

[2] أصول النحو العربي: الدكتور أحمد نحلة: 47 .

[3] المصدر السابق: 10/1 .

[4] المصدر نفسه: 10/1 .

[5] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر الحسين: 177 .

حديثا منها (38) حديثاً للرسول صلى الله عليه وسلم... »[1]، والباحثة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النحوي)، حين قالت: «فهذه الأحاديث وغيرها استشهد بها أبو حيان في كتبه النحوية، وقد ذكرها لمجرد الاستدلال وذلك بعد أن استشهد بقراءات القرآن وآياته أو بأبيات شعرية »[2].

ورأى ابن الضائع وأبو حيان أن سبب ترك المتقدمين الاستشهاد بالحديث النبوي يرجع إلى أمرين «أحدهما أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى (...) والأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع »[3]. وناقش الأمر الأول البدر الدماميني بعد أن صوّب له بعض مشايخه « رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية»[4]. ورأى «أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأمّا ما دوّن وحصّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم»[5].

واعتمد في هذا الرأي على ما ذكره ابن صلاح الذي يرى أن الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لم يقع « فيها اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب»[6]، فهذه مسألة مفروغ منها، لأنه لا يمكن تبديل لفظ بغيره في الأحاديث التي دوّنت، وأما التي لم تدوّن فهي التي وقع فيها الخلاف، وجرّهم هذا الخلاف إلى التساؤل عن الشروط الواجب توّفرها فيمن يجوز له رواية الحديث بالمعنى، وهل يجوز لغير العرب الذين تربّوا في البيئة الإسلامية، وتلقوا العربية تلقيناً، أن يرووا الحديث النبوي بالمعنى؟ ثم ما حظ أبنائهم الذين ولدوا وتربّوا في البيئة الإسلامية؟ .

ويظهر مما تقدم أن المتأخرين على رأيين مختلفين في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، وبين هذين الرأيين اتّخذ الشاطبي (ت 790هـ) لنفسه رأيا وسطا، فبعد أن هاجم أولئك الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث النبوي، وأقبلوا على « كلام أجلاف العرب

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة: 49/1 (مقدمة المحقق) .

[2] أبو حيان النحوي: الدكتورة خديجة الحديثي: 440 .

[3] خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي: 11/1 .

[4] المصدر نفسه: 14/1 .

[5] المصدر نفسه: 14/1 .

[6] مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ابن صلاح، (د.ط)، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر: (د.ت): 123 .

وسفهائهم... »[1]، ورد عمل ابن مالك الذي « بنى الكلام على الحديث مطلقاً»[2]، رأى أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على قسمين: « قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظة، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، وللأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية »[3].

وتابعه في هذا الرأي السيوطي (ت 911هـ)، فقال: « وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً »[4].

وبهذا الآراء يكون المتأخرون قد انقسموا إزاء قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، على ثلاثة أقسام:

أ- قسم جوّز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ومثّل هذا القسم ابن خروف، وابن مالك .

ب- قسم منع الاستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأس هؤلاء ابن الضائع، وأبي حيان .

ج- قسم توسّط بينهما، ومثّله الشاطبي، وتابعه السيوطي .

أمّا المُحدثون فقد أثاروا القضية من جديد داخل مجمع اللغة العربية بالقاهرة « في الدورة الأولى من دوراته »[5]، وذلك « عند مناقشة موضوع التعريب »[6].

وبدأت مناقشة القضية بين الشخصين أحمد الإسكندري الذي أنكر الاحتجاج بالحديث النبوي، وحسين والي الذي اعتبره أمراً جائزاً[7]، وانتهت هذه المناقشة في جلسات مواليه إلى تشكيل « لجنة لدراسة الموضوع من الشيخ

الإسكندري والشيخ حمروش والشيخ محمد الخضر حسين »[1]. فما موقف محمد الخضر الحسين من هذه القضية؟ كيف عالجها؟ ومن أين انطلق في معالجته المسألة؟ وما النتيجة التي توصل إليها، وما قيمتها؟ وهل للمحدثين رأي فيما توصل إليه محمد الخضر حسين؟

---

[1] خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: 12/1 .

[2] المصدر نفسه: 13/1 .

[3] المصدر نفسه: 12/1، 13 .

[4] الاقتراح : السيوطي: 29 .

[5] القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: خالد سعود بن فارس العصيمي: 679 .

[6] القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسين عبد العزيز: 235 .

[7] محاضر الجلسات، دورة الانعقاد الأولى: 296-299، نقلاً عن: المرجع السابق: 679 .

[1] القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسين عبد العزيز: 237 .

يقدّم محمد الخضر حسين بحثا إلى مجمع اللغة العربية، تحت عنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة)، نشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع[2]، تعرّض فيه إلى المراد من الحديث، ونص على الخلاف في الاحتجاج بالحديث، وذكر أدلة المانعين والمجوّزين، وناقش أدلة المانعين فقط، ثم رجح بين الرأيين وخرج بنتيجة .

يبدأ معالجة الموضوع من تحديد المراد من الحديث، ورأى أن كتب الحديث تشمل «على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى أقوال الصحابة: يحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين »[3].

وأقوال الصحابة أو بعض التابعين متى جاءتنا « عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة[4] إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية»[5]، وقوله « من طريق المحدثين » عبارة احترز بها عن رواية الحديث من غيرهم، وذلك لما عرف عن المحدّثين من وضع قواعد وضوابط صارمة ودقيقة لسلامة رواية الحديث .

وبعد أن نصّ على المخالفين للاستشهاد بالحديث، والمجوّزين له، ذكر أدلة الفريقين وناقش المانعين، في حين امتنع عن مناقشة المجوّزين، وهذا يكشف انتصاره المبدئي لهم وما يهمّنا في ردوده على المانعين هو مناقشة تاريخ ابتداء تدوين الحديث وانتهائه، وتحديد العهد الذي وقع فيه فساد اللغة، مع مقارنة التواريخ بعضها ببعض ليخرج بنتيجة تعود على أصل البحث بالفائدة .

ويذكر « أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ولهذا كان أكثر جمعا للحديث من أبي هريرة، أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى سنة 101هـ »[1]،

---

[2] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: شعبان 1355هـ- أكتوبر 1936م : 197/3 -210 .

[3] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 166 .

[4] المرفوع: كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا له، أو فعلا، أو تقريراً، سواء أضافه إليه صحابي، أو تابعي، أو من بعدهما، حتى يدخل فيه قول المصنّفين .

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، شرح ألفاظه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ صلاح محمد عويضة، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ-1996م: 116/1 .

[5] المرجع السابق: 167 .

[1] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 172 .

والرجل من خلال نصه يقرر أن أصل كتابة الحديث وقع في عهده صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك في أواخر حياته صلى الله عليه وسلم، بعد أن نزل معظم القرآن الكريم، وأصبح أمر اختلاط الحديث بالقرآن الكريم مستبعداً، ومن النصوص التي تعضد كتابة الحديث في هذا العهد قول أبي هريرة رضي الله عنه: « ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب »[2].

وأما التدوين في الكتب فوقع في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، وهو عهد اتّسعت فيه رقعة الدولة الإسلامية، واختلط العرب بغيرهم من الأمم، وتفرّق العلماء في أرجاء الدولة الإسلامية، وبات الخوف من ضياع السنة يقلق الخليفة، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في جمع السنة وتدوينها، فكتب إلى أبي بكر بن حزم، يقول: « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء » [3].

ويتتبع محمد الخضر حسين تاريخ تدوين الحديث، ويرى أنه بدأ على يد « محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة 124هـ (...) وقيل (...) الربيع بن صبيح المتوفى في سنة 160هـ وسلم بن أبي عروية المتوفى سنة 156هـ »[4]، واستمر على يد الطبقة الموالية للزهري « كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة »[5]، ثم صنّفت المستندات الكثيرة بعد هذه الطبقة « كمسند أسد بن موسى الأموي المتوفى سنة 212هـ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفى سنة 213هـ.... »[1] ثم تلا هذه الطبقة « أصحاب الكتب الستة وأولهم البخاري المولود سنة 194هـ، وآخرهم النسائي المولود سنة 295 »[2]، وفي هذه الفترة المحصورة بين بداية القرن الثاني الهجري وأواخره تم تقييد «معظم الأحاديث بالكتابة والتدوين»[3].

---

[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (باب إثم من كذب على النبي ﷺ).
صحيح البخاري: الإمام البخاري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ- 1998م: 57/1 .

[3] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (باب كيف يقبض العلم): 54/1 .

[4] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 172 .

[5] المرجع نفسه: 172 .

[1] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 173 .

[2] المرجع نفسه: 173 .

[3] المرجع نفسه: 174 .

وهذا التتبع التاريخي لتحديد بداية تدوين الحديث ونهايته، مكّن محمد الخضر حسين من الانتقال إلى جوهر قضية الاحتجاج بالحديث، وهو البحث في تاريخ فساد اللغة، فهل كان بعد تدوين الحديث النبوي أم قبله؟، فإن كان بعده فالمسألة مفروغ منها، ولا تحتاج إلى إثارتها، أما إن كان قبله فما أثر هذا الفساد في رواية الحديث؟ وهل الذين دوّنوا الأحاديث في هذه الفترة ممن يحتج بكلامهم أم لا؟ وإن كانوا كذلك فهل يمكن ترجيح أنّ هذه الأحاديث رويت باللفظ ؟

يواصل الرجل تتبعه التاريخي، ويضع مسألة فساد اللغة في إطارها الزماني، ويرجع بدء هذا الفساد إلى يوم « وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالعجم »[4]، ثم حدد الطائفتين اللتين أسرع إليهما الفساد، وهما: « طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم، وطائفة العامة الدين يسكنون الأمصار، وتكثر مخالطتهم للأعاجم »[5] واستثنى طائفتين، وهما: «سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الأعاجم (...) وأبناء الخاصة من سكان الأمصار الذين لم تكن أمهاتهم من الأعاجم »[6] وكذلك من نشأ « في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشاراً يرفع الثقة بفصاحة لهجتها »[7] حتى وإن وصل التأخر بمن عاش في هذه البيئة العربية إلى ما بعد النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، فالشافعي المولود سنة 150هـ والمتوفى سنة 204هـ، ممن يصح « الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ »[8].

وأسلمه هذا التحديد الزماني إلى نقطتين، أولهما مناقشة رأي ابن خلدون الذي يقول إن تدوين الأحاديث « وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به »[1]، وثانيهما الوصول إلى رأي يناقض كلام ابن خلدون، وهو أن تدوين الأحاديث « وقع بعد أن دخل الفساد اللغة »[2]، وهذا لا يمنع من وجود مدوّنين يحتج بكلامهم، لأنهم نشأوا في بيئة عربية لم يلحقها فساد في اللغة، أو بيئة عربية يمكن أن يتدارك فيها الفساد الذي وصلها بالتعلم، وبهذا رجح أن تكون الأحاديث التي

---

[4] المرجع نفسه: 174 .

[5] المرجع نفسه: 174 .

[6] المرجع نفسه: 174 .

[7] المرجع نفسه: 174 .

[8] المرجع نفسه: 174

[1] خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي: 14/1.

[2] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 175 .

دوّنت في هذه الفترة مروية بألفاظها، زيادة على ما وقع من تشديد في رواية الحديث بالمعنى[3].

وبعد أن ناقش مسألتي تدوين الحديث، ودخول الفساد اللغة من الناحية التاريخية، وبيّن مدى تأثيرهما في رواية الحديث بالمعنى، انتقل إلى قضية وقوع اللحن في رواية الأحاديث، ورأى أن هذا أمر يقل أمام العمل الذي قام به ابن مالك في كتابه (التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح) حيث « ذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الفصيح »[4]، وحمل وجود بعض الألفاظ التي لم توافق القواعد «على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة »[5]، وعلى تسليم أن الغلط والتصحيف وقعا في رواية بعض الأحاديث « فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف »[6].

ثم وقف عند قول أبي حيان الذي يرى أن المتقدّمين لم يحتجوا بالحديث، وتبعهم في ذلك المتأخرون، ورأى أن السبب في عدم احتجاج المتقدمين بالحديث هو « لعدم انتشاره بينهم، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به »[7]. وبهذا القول جعل محمد الخضر حسين فكرة عدم استشهاد المتقدمين بالحديث أمراً قائماً، علّله بقلة انتشار الحديث بين أيدي أهل العلم حتى يتسنى لهم دراسته بشكل دقيق، وأما قول أبي حبان من أن المتأخرين تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث « فمردود بأن كتب النحاة من أندلسين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث »[1]، ويرى أن ابن مالك لم يكن أول من خالف المتقدمين، بل سبقه « في هذا الشأن أبو محمد بن حزم »[2].

ومما تقدم، وقبل الوصول إلى النتيجة، ألخص طريقة مناقشة محمد الخضر مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وأجمل هذا في النقاط الآتية:

1- تحديد المراد بالحديث .

2- ذكر أدلة المانعين، ومناقشتها .

---

[3] ينظر: المرجع نفسه: 175 .

[4] المرجع نفسه: 175 .

[5] المرجع نفسه: 176 .

[6] المرجع نفسه: 176 .

[7] المرجع نفسه: 176 .

[1] دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 176، 177 .

[2] المرجع نفسه: 34 .

3- ذكر أدلة المجوّزين مع عدم مناقشتها .

4- التحقق من تاريخ تدوين الحديث ونهايته .

5- البحث في تاريخ فساد اللغة، والذي رجحه أن يكون قبل تدوين الأحاديث، الأمر الذي دفعه إلى التساؤل عن مدى تأثير هذا الفساد في رواية الحديث .

6- مناقشة سبب امتناع المتقدمين من الاستشهاد بالحديث .

7- مناقشة رأي أبي حيان .

8- ذكر أن أبا محمد بن حزم قد خالف المتقدمين في الاستشهاد بالحديث قبل ابن مالك .

والنتيجة التي توصل إليها هو تصنيفه الأحاديث في مجال الاستشهاد بها إلى ثلاثة أنواع :

أ- الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها، وهي ستة أنواع[3]:

1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله ﴿حمى الوطيس﴾[4] وقوله ﴿ الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ﴾[5] (...) إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان .

2- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

3- ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

4- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها .

5- الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي .

---

[3] المرجع نفسه:177، 178، 179 .

[4] أخرجه مسلم في (كتاب الجهاد والسير، باب غزة حنين)، بلفظ : ﴿هذا حين حمي الوطيس﴾ .

صحيح مسلم: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بشرح النووي: الإمام يحيى بن شرف النووي، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1428هـ-2000م : 98/12 .

[5] أخرجه مسلم في (كتاب البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنود مجندة).

المصدر نفسه: 152/16 .

6- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني .

ب- الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها:

وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

ج- الأحاديث التي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظها:

وهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً، وهي على نوعين :

أ- حديث يرد لفظه على وجه واحد، والظاهر صحة الاحتجاج به .

ب- حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فإن كانت الرواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين بأنها وهم من الراوي، جاز الاستشهاد بهذا النوع، وما جاء في رواية شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدّثين إنها غلط من الراوي، نقف دون الاستشهاد بهذا النوع .

والذي يلاحظ على هذه النتيجة أن النوعين الأول والثاني مما ذكره الشاطبي بشكل إجمالي، غير أن محمد الخضر فصّل فيهما وشرحهما، وأما النوع الثالث فقد أضافه، ثم أظهرت هذه النتيجة في الوقت نفسه أن الرجل يتخذ لنفسه موقفاً وسطاً إزاء هذه القضية، ومن الآثار الإيجابية لهذه النتيجة أن استثمرها مجمع اللغة العربية، واتخذ قراراً بشأن الاحتجاج بالحديث النبوي [1].

وإذا كان محمد الخضر وقف أمام قول أبي حيان مناقشاً، وباحثا في مسألتي تدوين الحديث، ودخول الفساد اللغة، وفي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ابتعاد النحاة عن الاستشهاد بالحديث، واستنباط القواعد منه، وفي من سبق ابن مالك في تناول هذه القضية، فإن معظم الباحثين المحدثين لم يخرجوا في تناولهم الموضوع عن حدود هذه المسائل، ولكي أقارب آراءهم ارتأيت أن أجملها في النقاط التالية :

1- المحدثون أمام قول أبي حيان من أن المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث فريقان، فريق قبل رأي أبي حيان، ومن هؤلاء: علي أبو المكارم[1]، ومحمود أحمد نحلة[2]، وعبد

[1] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: شعبان 1356هـ- أكتوبر 1937م: 7/4 .

[1] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 47 .

[2] أصول النحو العربي: الدكتور محمود أحمد نحلة: 47 .

الصبور شاهين[3]، ومحمد خير الحلواني[4]، وفريق ناقش الرأي، وبيّن أن الأوائل استشهدوا بالحديث، ومن هؤلاء: سعيد الأفغاني[5]، ومحمد ضاري حمادي[6]، ومحمود سليمان ياقوت[7] .

2- ناقشوا الأسباب التي أبعدت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، فمنهم من اعتبر سبب رواية الحديث بالمعنى سببا ضعيفاً[8]، وواهياً[9]، وغير سليم[10]، ووجود رواة أعاجم ليس بشيء، لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر[11]، زيادة على أنهم عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص[12]، ومنهم من أضاف أسباباً أخرى، كالتحرز الديني[13]، والتحرج[14] ووجود مصادر خصبة أغنت النحاة عن الرجوع إلى تلك المصادر المشكوك فيها، أو التي تأثّرت إلى حدٍ ما، بالظاهرة التي شاعت في اللهجات[1].

3- بحثوا في أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي، رأى بعضهم أنه ابن مالك[2]، وغيرهم أنه ابن خروف[3]، في حين رفع آخرون الاستشهاد بالحديث إلى أبي عمرو بن العلاء (ت 145هـ)[4] .

---

[3] دراسات لغوية القياس في الفصحى الدخيل في العامية: الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت: 1426هـ-2005م: 67 .

[4] أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني: 52 .

[5] في أصول النحول: سعيد الأفغاني: 48 .

[6] الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: الدكتور محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق: 1402هـ-1982م: 313 .

[7] أصول النحو العربي: الدكتور محمود سليمان ياقوت: 554 .

[8] المرجع نفسه: 555 .

[9] فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة: 1408هـ: 97

[10] دراسات لغوية: الدكتور عبد الصبور شاهين: 73 .

[11] طه الراوي: " نظرة في النحو". مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق: 1353هـ-1936م: 325/14.

[12] الأصول: الدكتور تمام حسان: 101 .

[13] الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة: 1988: 114 .

[14] في نقد النحو العربي: الدكتور صابر بكر أبو السعود، (د.ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع: 1988: 85 .

[1] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 48 .

[2] المفيد في المدارس النحوية: الدكتور إبراهيم عبود السامرائي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: 1427هـ-2006م، 239 .

4- وكانت النتيجة التي توصل إليها محمد الخضر محل مناقشة، ففي الوقت الذي اعترف فيه عبد الصابور شاهين بأن دراسة محمد الخضر « نافعة جداً في الموضوع ولم يسبق إليها»[5]، ناقش الأساس الذي بنى عليه محمد الخضر رأيه واعتبره قابلا للنقاش، وخرج بنتيجة وسّع فيها دائرة الاستشهاد، واعتبر علي أبو المكارم، النوع الثالث الذي أضافه محمد الخضر «تفصيلا لما أجمل الشاطبي»[6]، ورأى محمد ضاري حمادي أن السبب الذي ذكره محمد الخضر من أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، سبباً غير مطابق « لواقع التاريخ »[7]، وأما التواتي بن التواتي رأى النتيجة المتوصل إليها هي « إجازة أشبه بالمنع، لأنه اقتصر في الاحتجاج على نزر من الأحاديث قد لا نجد فيها ما يمكن الاستفادة منه في تأصيل أصل أو دعم قاعدة »[8]، وأما تدوين الأحاديث فكانت في وقت مبكر في « الصدر الأول قبل فساد اللغة»[9].

---

[3] فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب: 98 .

– المدرسة لنحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 342 .

[4] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم: 212 .

– الدكتور محمود حسني محمود: « احتجاج النحويين بالحديث ». مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: 1399هـ-1979م: 3و4 /47 .

[5] دراسات لغوية: الدكتور عبد الصبور شاهين: 72 .

[6] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 136 .

[7] الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: الدكتور محمد ضاري حمادي: 312.

[8] محاضرات في أصول النحو: الدكتور التواتي بن التواتي، الطبعة الأولى، مطبعة الرويغي، الأغواط: 2006م: 149

[9] المرجع نفسه: 141 .

ثالثا: موقفه من كلام العرب:

يقصد بكلام العرب ما أثر عنهم من شعر ونثر «قبل بعثه (ﷺ) وزمنه وبعده (ﷺ) إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين»[1]، ولما كان الشعر ديوان العرب، وسجل أفعالنا ووقائعها، فزعت إليه العرب، فوصلنا الكثير منه، يقول ابن رشيق (ت 463هـ): «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره»[2]، وعلل عبد الكريم النهشلي (ت 405هـ)، وهو أستاذ ابن رشيق، سبب اهتمام العرب بالشعر، فقال: «لما رأت العرب المنثور يند عليهم وينفلت من أيديهم، ولم يكن لهم كتاب يتضمن أفعالهم، تدبروا الأوزان والأعاريض، فأخرجوا الكلام أحسن مخرج بأساليب الغناء فجاءهم مستويا، ورأوه باقيا على مر الأيام، فألفوا ذلك وسموه شعراً»[3].

ثم إن هذا الكم الهائل من الشعر الذي فرض «نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد»[4]، لم يقف في وجه النثر «فقد كان للنثر أيضاً وزنه، لكنه وزن أخف كثيراً مما كان ينبغي أن يكون له»[5]، وهذا الكلام نثره ومنظومه حجة عند علماء اللغة، يقول السيوطي: « وأما كلام العرب فيحتج به بما يثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[6] والفصيح عند علماء العربية هو «الناطق الذي اكتسب ملكته اللغوية في العربية الفصيحة (لغة القرآن) بالسليقة أي في أثناء نشأته بدون تلقين، وفي بيئة من السليقيين الناطقين بتلك اللغة»[7]، ومقياس الفصاحة الذي اعتمده العلماء هو الذي دفعهم إلى تحديد هؤلاء الفصحاء في إطار مكاني وزماني محدّدين. فكيف حدّد علماء اللغة هذين الإطارين؟ وما نتائج هذا التحديد على

---

[1] الاقتراح: السيوطي: 24 .

[2] العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن ابن رشيق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة السعادة، مصر: 1963: 20 .

[3] الممتع في صنعة الشعر: عبد الكريم النهشلي، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، (د.ط)، منشأة المعارف بالإسكندرية: (د.ت): 11 .

[4] الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد: 116 .

[5] المرجع نفسه: 116 .

[6] الاقتراح : السيوطي:33 .

[7] السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر: 2007: 40 .

الاستشهاد بصفة خاصة، واللغة العربية بصفة عامة؟ وهل التزم علماء اللغة الذين جاءوا بعد هؤلاء المتقدمين بهذين المعيارين؟

حينما أراد علماء اللغة أن يجمعوا المادة اللغوية، حدّدوا لها إطاراً مكانيا محدداً، لاعتقادهم أن هؤلاء العرب الذين يسكنون هذا الإطار المكاني، سلموا من الاختلاط بغيرهم، وبقيت لغتهم على صفائها بعيدة كل البعد عن أي فساد يؤثر فيها، وهذه القبائل المحصورة في هذا المكان حددها الفارابي فقال: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب وفي التصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[1]

والفرابي في نصّه هذا يحدّد ست قبائل اعتمدها علماء اللغة في تقعيد قواعدهم، ويشير في الوقت نفسه إلى أولئك الذين لم يؤخذ عنهم شيء من اللغة، ويذكر أسماءهم في بقية نصه، وهم[2]: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، واليمن، وبكر، وعبد القيس، وازدعمان، وأهل اليمن، وبني حنيفة، وثقيف، وأهل الطائف، وحاضرة الحجاز .

وتحديده لهذه القبائل التي لم يؤخذ عنها شيء، يجعلني أتساءل عن السبب الحقيقي الذي جعله يخرج من هذه القبائل حاضرة الحجاز التي تضم قريشا، والتي قال فيها هو نفسه: «كانت قريش أجود العرب اقتصادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس»[3] وهناك من العلماء من ذكر قبائل أخرى، يقول عمرو بن العلاء: «أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم»[4]، ومن قبائل عليا هوازن «سعيد بن بكر، وجُشَم بن بكر ونَصرْ بن معاوية، وثقيف»[5].

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1425هـ- 2004م: 173/1 .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 173/1 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 172/1، 173 .

[4] المصدر نفسه: 172/1 .

[5] المصدر نفسه: 172/1 .

وناقش علي أبو المكارم عبارة « ولم يؤخذ عن حضري قط»، ورأى عدم صحتها، قال: « فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية»[1]، وهؤلاء الحضر فئتان:[2]

أ- الفئة الأولى هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر، ومنهم من كان يفد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق .

ب- الفئة الثانية يمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المثقفين، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتّصال مباشر بالبادية .

وأما الإطار الزماني، فاللغويون يفرقون فيه بين زمن الاحتجاج بالشعر وبالنثر، فالأوّل حددوا له فترة زمنية امتدت على مدى ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعد الإسلام، والثاني جعلوه قسمين:[3]

أ- قسم مقطوع بحجته عند النحاة، وهو يمتد على فترة زمنية محدّدة بثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعد الإسلام .

ب- قسم قيل بعد هذه القرون الثلاثة، ويمتد إلى أوائل القرن الرابع الهجري، والنحاة في هذا القسم فرقوا ما بين النّثر الذي أخذ عن أهل البادية وما أخذ عن أهل الحضر، فالأوّل عندهم حجة، والثاني ليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي، في حين كان حجة في ميادين البحث الفني .

وكان من نتائج تحديد الإطار الزماني للشعر، أن قسّم الشعراء إلى أربع طبقات[4]:

أ- طبقة الشعراء الجاهليين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، والنابغة، وزهير، والأعشى .

ب- طبقة المحضرمين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية، وأدركوا الإسلام، كلبيد وحسان بن ثابت .

ج- طبقة الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في الإسلام، كجرير،و الفرزدق، وتنتهي هذه الطبقة بابن هرمة .

د- طبقة المولدين، ويطلق عليهم اسم المحدثين، كبشار بن برد، وأبي نواس .

---

[1] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 40 .

[2] المرجع نفسه: 38، 39 .

[3] ينظر: المرجع نفسه: 49، 50 .

[4] خزانة الأدب: البغدادي: 1/ 13 .

وذكر البغدادي أن النحاة أجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، واختلفوا في الأخذ عن الطبقة الثالثة، ولكن الراجح صحة الاستشهاد بشعرها، وأما الطبقة الرابعة فإنهم قد أجمعوا على عدم الاستشهاد بشعرها، ولعل اختلافهم حول الطبقة الثالثة سببه تلك الأحكام والأقوال التي صدرت من بعض العلماء، فابن أبي إسحاق يقول للفرزدق: أسأتَ[1]، وعيسى بن عمر (ت 149هـ) يقول في النابغة: أساء النابغة[2]، وأبو عمرو يقول: « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولداً (...) قال الأصمعي: جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي »[3].

واختلفوا في آخر من يمثل هذه الطبقة، فأبو عبيدة يقول: « افتح الشعر بامرئ القيس وختم بابن هرمة »[4]، وصاحب خزانة الأدب يقول: ختم الشعر بذي الرمة، والرجز برؤية[5]، والسيوطي يقول: « ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج »[6]، وأما عن أوّل الشعراء المحدثين، فالسيوطي يقول: « أوّل الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره »[7].

وأما الطبقة الرابعة التي أطلق عليها اسم المحدثين فإنه لا يستشهد بكلامها، وما أقدم عليه الزمخشري من الاستشهاد بكلام من يوثق بهم من شعراء هذه الطبقة أمثال أبي تمام، والمتنبي، والبحتري، اعتبره فاضل صالح السامرائي في كتابه (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري) استئناساً، يقول: « كان يستأنس ويستشهد بأشعار علماء العربية من المولدين ممن يحتج بشعرهم من أمثال أبي تمام والمتنبي والبحتري (...) ولا يصنع ذلك مع سائر المولدين»[8].

---

[1] طبقات الشعراء: ابن سلام: 31

[2] المصدر نفسه: 31 .

[3] العمدة في محاسن الشعر ونقده: ابن رشيق القيرواني: 90/1 .

[4] المصدر نفسه: 90/1 .

[5] خزانة الأدب: البغدادي: 12/1 .

[6] الاقتراح: السيوطي: 42 .

[7] المصدر نفسه: 42 .

[8] الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: الدكتور فاضل صالح السامرائي: 193 .

وخص أحد المحدثين، وهو محمد حسن بن حبل في كتابه (الاحتجاج بالشعر في اللغة) بابّا سماه (الأئمة الذين احتجوا بشعر المولدين)[1]، يثبت من خلاله أن الأئمة استشهدوا بشعر بشار بن برد (ت 167هـ)[2]، ومطيع بن إياس (ت 170هـ)[3]، وخلف بن حبان الأحمر (ت 180هـ) [4].

والناظر في بعض كتب المتأخرين يجد مدى تأثرهم برأي الزمخشري الذي قال في أبي تمام: « وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزله ما يرويه »[5]، فرضي الدين الإستراباذي (ت 686هـ) يستشهد في كتابه (شرح كافية ابن الحاجب) بشعراء من الطبقة الرابعة، فالمتنبي يستشهد به في أحد عشر موضعا، وأبو نواس وأبو تمام في ثلاثة مواضع، وبشار بن برد في موضع[6]، وعلى هذا كان المتأخرون « أقرب إلى التساهل في شواهدهم من القدماء، لبعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة »[7].

وأما المعاصرون فقد ناقشوا قضيتي الزمان والمكان، فتمام حسان يدرس القضية في ضوء ما يقوله المحدثون، ويبحث في معيار الفصاحة الذي على أساسه انتقى العلماء القبائل، ومتسائلاً عن السبب الذي جعل هؤلاء العلماء يسوّون بين شعر امرئ القيس وابن هرمة متناسين التطور الذي شهدته اللغة الفصحى[8]، ورأى محمد خير الحلواني أن فكرة المكان التي سيطرت على عقول النحويين هي التي أوقعتهم في اضطراب حين تحدثوا عن مرحلة الحداثة[9]، ومحمد حسن عبد العزيز ذكر أن الأحكام التي أطلقها النحاة على بعض الشعراء المحدثين كانت شخصية، ومن ثمة فهي تجافى أصول المنهج العلمي[10] وأما حمزة

---

[1] الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع والدلالة: الدكتور محمد حسن بن حبل، (د.ط)، دار الفكر العربي، القاهرة: (د.ت): 109 .

[2] المرجع نفسه: 111 .

[3] المرجع نفسه: 114 .

[4] المرجع نفسه: 115 .

[5] الكشاف: الزمخشري: 155/1 .

[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ- 1998م: 5/99- 134 (فهرس قوافي الأشعار) .

[7] أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني: 62 .

[8] ينظر: الأصول: الدكتور تمام حسان: 104- 111 .

[9] ينظر: المرجع السابق: 61 .

[10] ينظر: القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسن عبد العزيز: 118 .

بن قبلان المزيني، فيجعل وقف الاحتجاج عند فترة زمنية محددة نوعاً من أنواع التحيز اللغوي[1]، وناقش محمد عيد ثلاثة أمور رآها تتعلق بعصر الاحتجاج[2]،

أولاً: القدم والحداثة واختلاف مفهومهما لدى النحاة .

ثانياً: لفظة "مولد" وإطلاقها على الشعراء .

ثالثاً: عبارة "ما يقوله بمنزلة ما يرويه" .

بعد أن تحدثت عن موقف القدماء من كلام العرب، وبينت آراء بعض المعاصرين في هذه القضية، سأتحدث الآن عن موقف محمد الخضر من كلام العرب، وأوّل ما يلفت الانتباه هو دفاعه عن مصدر من مصادر الاستشهاد، ألا وهو الشعر الجاهلي في كتابه (نقض كتاب في الشعر الجاهلي)، فأثبت وجود هذا الشعر[3]، وبيّن منزلته[4] وفند ما قاله طه حسين من أنّ الشعر الجاهلي اصطنع لأجل الاستشهاد على القرآن الكريم[5]، ورأى «أن الاستشهاد بالشعر على القرآن قائم على دواع معقولة»[6].

وأما التحديد الزماني للاستشهاد بالشعر، فقد تبع الرجل قول المتقدمين، فقال: «ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية (...) والمخضرمين (...) والإسلامين (...)، وأما المحدثون وهم المولدون، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان»[7]، ويعلل السبب الذي جعل العلماء لا يستشهدون بكلام معاصريهم بقوله: « وحين انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن، أمسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب »[8] .

---

[1] ينظر: حمزة بن قبلان المزيني: « التحيز اللغوي- مظاهرة وأسبابه ». جذور، جدة: ذو الحجة 1421هـ- مارس: 2001، النادي الأدبي الثقافي بجدة، عدد: 5: 125 .

- وأعاد نشر هذه الأفكار في كتابه (التحيز اللغوي وقضايا أخرى)

[2] الاستشهاد والاحتجاج باللغة: الدكتور محمد عيد: 127 .

[3] ينظر: نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين: 23، 24 .

[4] ينظر: المرجع نفسه: 60 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 122، 123 .

[6] المرجع نفسه: 206 .

[7] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 44 .

[8] حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 20.

وبهذا الرأي فهو يجاري القدماء، ولكنه يقف موقفاً مغايراً مع ما قام به المتأخرون، فالزمخشري الذي استخدم عبارة (أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه)، وهو يعني بذلك شعر أبي تمام، وتبعه العلامة الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب، والشهاب الخفاجي في كتابه (شرح درة الغواص) حيث يقول العبارة نفسها في شعر المتنبي، هؤلاء رأى محمد الخضر ضعفَ مذهبهم، ويرده بناء على شروط قبول الرواية عند النحاة: فيقول: «وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أما الثقة بصحة الكلام، أو فصاحته، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة»[1] .

وهذا النصّ يدفعني إلى التساؤل عما إذا كان إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية أم لا، والعلماء في هذه المسألة فريقان، فريق رأى أن «إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية»[2] وعلى هذا يجوز الاستشهاد بكلام من يُعتَمَد على روايتهَم ويحتج بها، وفريق رأى عدم الاستشهاد بكلامهم، وحجتهم في ذلك « أنّ قبول الرواية على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها »[3].

ومحمد الخضر ينحو نحو الفريق الثاني متسائلاً «وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين، وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول»[4]، ثم يذكر بيتين أحدهما لأبي تمام والآخر للمتنبي يبيّن فيهما أخطاء لغوية [5].

وكان الرجل قد عالج هذه المسألة في وقت مبكر، أي عام 1909م، حينما ألقى محاضرته (حياة اللغة العربية)، فقال: «وقياس ما يقوله أبو تمام على ما يرويه غير صحيح، فإنّ التكلم بالعربية، الصحيحة لعهد أبي تمام ناشئ عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها، فعلى غرض أن لا تفوته معرفة بعضها، قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين، فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين (...)، أما العربي القح فإنه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار ألفاظها أو ترتيب وضعها»[6].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 45 .

[2] خزانة الأدب: البغدادي: 13/1 .

[3] المصدر نفسه: 12/1 .

[4] المرجع السابق: 45 .

[5] ينظر: المرجع نفسه: 45 .

[6] حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 21، 22 .

ويرى أنّ وجهة نظر ابن السيد البطليموسي في صحة الاحتجاج بشعر المتنبي، بناء على أنّ العلماء الذين تناولوا شعره سكنوا ولم ينكروا عليه إضافة (آل) إلى الضمير في قوله:

وَاللهُ يَسْعَدُ كُل يَوْمٍ جدهُ ❁ وَيزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ

لا تجعل شعر المتنبي، وخاصة ما سكت عنه العلماء، يرتفع « من مرتبة الاستئناس به إلى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان »[1].

ويرى أنه لا يجوز الاحتجاج بكلام علماء العربية، لأنهم قد يؤلفون عبارات تخالف مذهبهم الصريح، « أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغني لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم إشاره[2]، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه «وها أنا بائح [3]»[4]، وسيبويه والأخفش استعملا كلمة (بعض) موصولة بأداة التعريف على الرغم من دورانها في كلام العرب مجردة من هذه الأداة، « وإنما جاز لهم استثناؤها (أي كل وبعض) من جهة أنها دائرة على ألسنة الفصحاء بكثرة »[5].

وعلى هذا رجح محمد الخضر عدم الاحتجاج بما يلفظ به رواة الشعر أو علماء اللغة « إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالئ يدك بِما هو حجة، أو منتظر لأن تظفر بالحجة »[6].

لم تطرح قضية الاستشهاد بشعر مجهول القائل خلال المراحل الأولى من تاريخ النحو العربي، فسيبويه لم يعتن «بتوثيق معظم شواهد كتابه الشعرية أو معرفة أصحابها»[7]، ولما كان العلماء مهتمين بجمع اللغة واستنباط القواعد، «لم تنل فكره جزئية، كنسبة النصوص لقائليها، الاهتمام والاستقصاء، وإنما حدثت العناية بذلك حين تأخّر الزمن قليلاً»[8]، فالجرمي (ت 225هـ) يسارع إلى نسبة أبيات كتاب سيبويه إلى أصحابها، ويقول: «نظرت في كتاب

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 47 .

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: 1/ 562 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 12/1 (خطبة المؤلف) .

[4] المرجع السابق: 46 .

[5] المرجع نفسه: 100 .

[6] المرجع نفسه: 46 .

[7] رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: الدكتور حسن خميس الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان: 2007: 183 .

[8] الاستشهاد والاحتجاج باللغة: الدكتور محمد عيد: 158 .

سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها»[1].

وأما قبول أو رفض الاستشهاد بشعر مجهول القائل، فقد طرح خوفا من أن يكون هذا الشعر «لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم»[2]، وإذا نظرنا إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلال) للأنباري نعثر على منهج الأنباري في التعامل مع الشواهد المجهولة القائل، فهو يردها في ست مسائل بقوله:

1- «لا يعرف قائله، ولا يؤخذ به»[3].
2- «هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة»[4].
3- «لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به»[5].
4- «هذا البيت لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة»[6].
5- «لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة»[7].
6- «لا حجة فيها، (أي الأبيات)، لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها»[8].

وأما محمد الخضر حسين، فإنه يرى جواز الاستشهاد به «متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة (...) كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يعرف قائله»[9]، وقوله بمقتضى السليقة يعني أنه «اكتسب العربية الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها أي أن تكون لغته الأولى، وألا يكون تعلمها من ملقن»[10]،

---

[1] خزانة الأدب: البغدادي: 12/1 .
[2] الاقتراح: السيوطي: 42 .
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسألة: 42: 310 .
[4] المصدر نفسه: 1/ المسألة: 48: 345 .
[5] المصدر نفسه: 2/ المسألة: 60: 435 .
[6] المصدر نفسه: 2/ المسألة: 63: 456 .
[7] المصدر نفسه: 2/ المسألة: 80: 583 .
[8] المصدر نفسه: 2/ المسألة: 109: 750 .
[9] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 47، 48 .
[10] السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: 39 .

وعلى هذا يجوز للراوي السليقي أن يتصرف في رواية الشعر بمقتضى لغة، وهذا المسلك أدى إلى تعدد «الروايات في بعض الأبيات، ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج»[1].

ومتى روى من يوثق من علماء اللغة شعراً لم يعرف قائله، جاز الاحتجاج به «ويعتمد في التوثيق وعدم التوثيق على من عاصرهم من أهل الصدق، ولم يكن بينهما منافرة»[2]، وهؤلاء العلماء منهم «من ينقل عن العرب أنفسهم كالأزهري في (التهذيب)، أو من ينقل عن الثقة الذي ينقل عنهم كالجوهري صاحب الصحاح»[3]. وهؤلاء نعتد برواياتهم لأنّ فيها الصدق، وأما الذي لم يوثق بهم فإننا «نتحرز مما ينسب إلى غير الموثوق بهم حتى يعضده نقل آخر موثوق به، أو يكون له في العربية وجه مقبول»[4].

ومما تقدم نستنتج موقف الرجل من الشواهد المجهولة القائل في النقاط الآتية:

أ- يقبل شعر مجهول القائل متى رواه عربي نشأ في بيئة عربية، اكتسب فيها العربية بالسليقة .

ب- يجوز لمن نشأ في هذه البيئة أن يروي الشعر وفق لغته، وحتى وإن تعددت الروايات، صحّ لنا الاحتجاج بها، لأنّ راويها عاش في عصور الاحتجاج وفي بيئة عربية .

ج- العلماء الموثوق بهم الذين يجوز الاحتجاج بما يروونه، هم الذين لم يطعن فيهم أهل الصدق الذين عاصروهم، ولم تكن بينهما منافرة .

د- يجوز الاحتجاج بما رواه علماء العربية الذين ينقلون عن العرب أنفسهم، أو بواسطة ثقة .

هـ- الرواية التي تنسب إلى غير الموثوق بهم تتحرز منها حتى يأتي ما يعضدها ممن يوثق بهم، أو نجد لهذه الرواية وجهاً مقبولاً في العربية .

و- يرد شعر مجهول القائل متى رواه من لم يكن عربياً فصيحاً.

واحتج الرجل بكلام العرب في المسائل التي تناولها ، و نمثل لهذا بما يلي :

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 47 .

[2] محمد الخضر حسين: «من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه» . مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطبعة التحرير: 1960م: 52/12 .

[3] المرجع نفسه: 52/12 .

[4] المرجع نفسه: 54/12 .

استشهد بيت لجرير، حينما تناول كلمة (المحكم) لغة، فقال: أحكمته إحكاماً إذا أخذت على يده، قال جرير[1]:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ ❁ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا

- واستشهد على حذف خبر (إن) لدلالة المعنى عليه، يقول الأعشى:[2]

إِنَ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاَ ❁ وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلاَ .

وقال: « فقد حذف خبر إن لدلالة المعنى عليه، والتقدير: إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالا عنها »[3].

- استشهد ببيت لسحيم عبد نبي الحسحاس، للدلالة على أنّ كلمة (الحرية) وردت صفة للنفس.

إِنْ كُنْتّ عبداً فَنَفْسِي حُرَةٌ كرماً ❁ أَوْ أَسْوَدَ اللَوْنِ إِنِّي أَبْيَضَ الخُلُقِ

- واستشهد على كثير من القضايا النحوية والصرفية واللغوية بالشعر والنثر في أثناء تعليقاته على كتاب (شرح القصائد العشر)[4]، وقد يسوق في قضية واحدة أكثر من شاهد، ففي أثناء رده على طه حسين الذي ألقى محاضرة تحت عنوان (حقيقة ضمير الغائب في القرآن) ذكر اثنين وعشرين بيتاً شعرياً، ومن أقوال العرب التي ساقها شواهد: من كذب كان شرا له، هي النفس تحمل ما حملت هي العرب يقول ما شاءت، وللدلالة على أن (ها) حرف يرد في اليمين بقول العرب: ها الله لأفعلن كذا[5].

واستشهد على ورود خبر (عسى) مفرداً بمثل وبيت شعري هما: [6]

عسى الغوير أبؤسا .

أَكْثَرْتَ فِي النَّوْمِ ملحاً دَائِماً ❁ لاَ تُكْثِرَن إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَا

- اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب، نحو ما أشهره وما أحضره .[1]

---

[1] ديوان جرير، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1991م: 47 .

[2] ديوان الأعشى، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1406هـ-1986م: 170 .

[3] شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، تعليقات الإمام محمد الخضر حسين: 93 .

[4] ينظر: المصدر نفسه: 42- 44- 47- 55- 59- 92- 93- 106- 131- 136- 143- 153- 187 .

[5] ينظر: بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 41- 49- 50- 70- 81- 85- 101 .

[6] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 51 .

- واستشهد بالمثل (أشغل من ذات النحيين) على جواز قولنا ما ألبس هذا الثوب تتعجب من كثرة لبس صاحبه له، فذلك ما يراه بعض الأئمة قياساً سائغاً .
- استشهد بالشعر للدلالة على معنى في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ البقرة: 61. قال: «وضرب الذلة والمسكنة عليهم كناية عن إحاطتهما بهم كما تحيط القبة بمن ضربت عليه، كما قال زياد الأعجم في عبد الله بن الحشرج»[2]:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ❁ فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَج

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 81 .

[2] أسرار التنزيل: محمد الخضر حسين: 105 .

المبحث الثالث: آراؤه في مباحث القياس

أولاً: في حقيقة القياس:

يتجاوز محمد الخضر حسين التعريف اللغوي للقياس، ثم يبدأ في حصر الوجوه التي ترد عليها كلمة القياس، ويلفيها أربعة هي:

أ- ضرب يستعمله العربي نفسه، قال فيه: «حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يبين المراد منها إلا بالإعراب (...) وكما يقال: نصبت "لا" النافية للجنس الاسم ورفعت الخير قياساً على "إن" لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن "لا" للتأكيد النفي، كما تأتي "إنّ" لتوكيد الإثبات والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، وبذكره النحوي تنبيها على علّة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح»[1].

والنص يشير إلى أن القياس من عمل العربي الفصيح، وتعضد هذا الضرب نصوص كثيرة، منها قول ابن جني: «سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته، وكان اسمه غصناً، فقلت لهما: كيف تحقران (حمراء)؟ فقالا: حميراء قلت: فسوداء؟ قالا: سويداء، ووالیت من ذلك أحرفا وهم يجيئان بالصواب، ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن: (عليباء) وتبعه الشجري، فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور. ثم قال: آه! عليبي»[2] وتصغير علباء على عليبي دلالة على أنهما كانا يحملان الجديد من العبارات على ما اختزنته الذاكرة، فهما لم يخرجا عن العرف اللغوي، وطريقهما في حمل الجديد على ما أختزن في الذاكرة يعد قياسياً .

والأمثلة التي ساقها محمد الخضر حسين للدلالة على هذا الضرب، رآها عبد الصابور شاهين من عمل النحوي، وليست من عمل العربي، لأن العربي لم يستشعر «هذا التشابه المفترض بين المضارع والاسم، ليطرد في الأول قاعدة الإعراب، وإنما ذلك شيء لاحظه النحويون»[3].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 31، 32 .

[2] الخصائص: ابن جني: 324 .

[3] عبد الصبور شاهين: "مشكلات القياس في اللغة العربية". عالم الفكر، الكويت: أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1970، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، العدد 03، المجلد: 01: 193 .

وكلام عبد الصابور يبعث فيّ تساؤلات، ألم يستشعر العربي فعلا هذا التشابه؟ وإن كان كذلك فلم قام يحمل كلمات على كلمات، وعبارات على عبارات؟ ثم لم قدّم محمد الخضر هذه الأمثلة دون غيرها ؟

والعبارة التي قالها الرجل: «والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح» لا تدل على أن العربي يدرك أن هناك فعلا مضارعاً محملا على الاسم، وعمل "لا" النافية للجنس حمل على "إن" ، وإنما العربي نطق على سجيته وطبعة، ولكنه عرف مواقع الكلام، يقول صاحب الاقتراح «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها»[1]، وضرب مثل هذه الأمثلة في هذا الموقف يدل على أن الرجل أراد أن ينسب إلى العربي عملية القياس، وعلى هذا فكيف نفسر عدول ابن الشجري في أثناء تصغيره لكلمة علباء من عليباء إلى عليبي ؟

2- ضرب يستعمله علماء الأصول، وهو «أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدما، فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقيق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة»[2]، ومن أمثلة هذا الضرب تسمية النبيذ خمراً لاشتراكهما في علة المخامرة، وتسمية النباش، وهو الذي ينبش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان، سارقاً لاشتراكهما في علة الأخذ خفية، والأصوليون يتناولون هذا الضرب من القياس حينما يتعرضون لمسألة هل تثبت اللغة بالقياس؟ وتناولهم لهذه المسألة، يدل على مدى تعلق علم الأصول بعلم العربية من جهة، وتعلق علم العربية به وبغيره من العلوم الشرعية من جهة أخرى .

3- ضربان يستعملهما النحوي، هما[3]:

أ- إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم تثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها .

---

[1] الاقتراح: السيوطي: 81 .

[2] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 32 .

[3] المرجع نفسه: 33 .

ب- إعطاء الكلم حكم مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث .

وهذان الضربان هما اللذان خصهما الرجل بالدراسة، وللتفريق بينهما سمّى الأول بالقياس الأصلي، والثاني بقياس التمثيل، وأما الضربان الأوّلان فلم يتحدث عنهما في هذه الدراسة.

ثم إن الطريقة التي انتهجها الرجل في أثناء مناقشته حقيقة القياس، والمتمثلة في تجاوز التعريف اللغوي، وحصر الاحتمالات التي ترد عليها كلمة القياس، وتقسيم الضرب الخاص بالنحوي إلى ضربين تجعلني أتساءل عن مدى صحة هذه الطريقة في إعادة صياغة المعارف من جديد، الرجل هنا يزاوج بين منهجين، منهج يجري على ما كان يقوم به السلف في حصر الاحتمالات التي ترد عليها الكلمة، وهذه المسألة أشار إليها عبد الصابور شاهين حين قال: «وقد حاول (أي محمد الخضر) أن يحصر من أول الأمر احتمالات القياس على ما جرت به محاولات السلف» [1]، ومنهج أراه ذا رؤية فيها جدة، وهذه الجدة لا ألمس معالمها إلا إذا نظرت إلى الدراسات الحديثة، وأخص هنا دراسة علي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي).

فعلي أبو المكارم يناقش التعريف اللغوي الذي ذكره الأنباري بقوله: «اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح»[2]، ويسجل على هذا التعريف ثلاثة أمور هي:[3]

أ- محاولة الأنباري الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي للفظ القياس ، فالقياس اللغوي مصدر قايس: بمعنى قدر، والمقايسة اللغوية تعني تقدير الشيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما: المقدر والمقدر عليه، ولكن المدلول اللغوي يقف عند هذا الحد، دون أن يشير إلى وجود شروط محددة يتم فيها وبها هذا التقدير .

ب- إن المفهوم الاصطلاحي هو امتداد للمدلول اللغوي، فهو بدوره عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً ثم به تحديد

[1] عبد الصابور شاهين: «مشكلات القياس في اللغة العربية». عالم الفكر: 194/1 .

[2] لمع الأدلة: الأنباري: 93 .

[3] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 78، 79 .

العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية. وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين الركنين الأساسين .

ج- ثم إن محاولة الربط بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي سعت إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الحديد للقياس، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي .

وهذه المحاولة التي سعى إليها النحاة، والمتمثلة في الربط بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي أوقعتهم في خطأين، حسب رأي علي أبو المكارم، هما[1]:

أ- أن تلمس الصلة بين المعنيين قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العملية، إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي (...) لعرف به من قديم، ولترك آناره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معاً .

ب- أن اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلقا له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي (...) من ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقة في المعنى الجديد للقياس، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور. بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي.

ثم إن الذي حذا بعلي أبو المكارم إلى مناقشة التعريف اللغوي، هو مرور القياس بمفهومين، مفهوم استقرائي، والآخر شكلي، ولهذا خص فصلين للحديث في هذين المفهومين، عنون الأول بـ (المفهوم الاستقرائي للقياس)[2] والثاني بـ (المفهوم الشكلي للقياس)[3].

والذي دفعني إلى مقاربة نظرة محمد الخضر في ضوء آراء علي أبو المكارم، هو وجود تقاطع بين الرجلين، ففي الوقت الذي يثبت فيه علي أبو المكارم أن المفهوم اللغوي للقياس لا يتلاءم والمفهوم الاصطلاحي الجديد للقياس، وأن مفهوم القياس مر بمرحلتين، يتجاوز محمد الخضر حسين التعريف اللغوي للقياس، ويشير من خلال الضربين الخاصين بالنحوي، إلى أن القياس أخذ مفهومين، أولهما استقرائي، وثانيهما شكلي .

[1] أصول التفكير النحوي الدكتور علي أبو المكارم: 50-55 .

[2] ينظر: المرجع نفسه: 23- 72 .

[3] ينظر: المرجع نفسه: 73- 114 .

ثانياً: في أركان القياس

أ- المقيس عليه:

ذكرت من قبل في أثناء حديثي عن أركان القياس، أن المقيس عليه عبارة عن تلك النصوص المنقولة عن العرب، أو الأحكام النحوية التي تثبت بالقياس والاستنباط، وتساءلت عن السبب الذي جعل هؤلاء العلماء يقصرون المقيس عليه على هذين النوعين، دون القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف .

يرى محمد الخضر ضرورة اعتبار القرآن وقراءاته، والحديث النبوي الشريف من الأصول التي يقاس عليها، فبعد أن بين أن اللسان العربي يجمع «تحت اسمه لغات شتى ولكنها تختلف فيما بينها اختلافاً يسيراً (...) وجميعها مما يصح القياس عليه»[1]، ذكر أن أعلى النصوص القرآن الكريم «فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما موافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وجه انفرد به»[2].

وقوله «وما جاء على وجه انفرد به» يدل على أن كل ما ورد في القرآن الكريم من استعمال نراه مخالفاً للشائع عند العرب، هو في الأصل عربي فصيح، وإنما «غفل عنه وضعو القواعد»[3]، لأنهم لا يستطيعون أن يتتبعوا أقوال العرب قولاً فقولاً، وبالتالي يكون القرآن الكريم وقراءاته من الأصول الواجب القياس عليها: لاعتبارها مكملة لما لم يحط به العلماء .

والرجل يقف مدافعاً عن كل ما ورد في القرآن الكريم وقراءاته، فها هو يقف في وجه أولئك النحاة الذين يحكمون على بعض الاستعمالات التي ترد في القرآن الكريم بعدم القياس عليها، يقول: «إنا لنعلم قولهم في أصول العربية أن ما قلّ في السماع، إن كان مقبولا في القياس، صح القياس عليه، وإن وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فنسلم لهم إجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيغ ألسنتهم عن القصد فيحرفون الكلمة عن

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 35 .

[2] المرجع نفسه: 36 .

[3] بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين: 100.

أصل استعمالها»[1]، ويجعل القراءات القرآنية مصدراً يقيس عليه، لأن القياس عليها «زيادة في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته»[2].

واعتبر الأحاديث النبوية مما يصح القياس عليه، وهذا بعد أن فصل القول في هذا المصدر، وحدد الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها، والقياس عليها[3]. واعتمد على كلام العرب في القياس عليه، ومن أقواله فيه : «فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس»[4] و«وهذه من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه»[5] وقوله في صيغة فعّال: «وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه»[6].

وورود مثل هذه العبارات (مراعاة الكثرة) و(الشاذ) و(مقدار من الكلام) تدل على أن عملية القياس لا تتحقق إلا إذا توفر شرط الكثرة، أما عبارة (مقدار) لا تدل على حقيقة هذا المقدار، وتلك مسألة تحدث فيها القدماء والمحدثون، ويحاول الرجل أن يجيب في مكان آخر من كتابه على هذا الإشكال بقوله: «مقدار يفيد ظنا قوياً»[7].

ثالثا: في القياس على القراءات القرآنية

علماء النحو متفقون نظريا على أن القرآن الكريم أعلى النصوص العربية الفصيحة التي يحتج بها، ولكنهم اختلفوا على المستوى التطبيقي حينما تعاملوا مع قراءاته، فالبصريون لا يقبلون إلا ما وافق أصولهم، والكوفيون يفتحون الباب على مصراعيه، ويحتجون بالقراءات جميعها، ووقف المتأخرون من أمثال أبي حيان مدافعين عن القراءات القرآنية، واعتبروها من الأصول التي يقاس عليها، وأما المحدثون فالظاهر من خلال آرائهم، التي ذكرتها من قبل[8]، أنهم لم يردوا القراءات أو يضعفوها، وإنما سلكوا طريقاً ناقشوا فيها آراء المتقدمين والمتأخرين، وحتى آراء بعض المستشرفين من أمثال (جولد تسيهر). فعلى أي أساس قبل محمد الخضر حسين القياس على القراءات جميعها بصفة عامة، وقراءة ابن عامر التي فصل فيها بين

---

[1] حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 19 .

[2] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 39 .

[3] ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 177- 180 .

- تحدثت في هذه المسألة في (موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف): 105 .

[4] المرجع السابق: 79 .

[5] المرجع نفسه: 67 .

[6] المرجع نفسه: 77 .

[7] المرجع نفسه: 86 .

[8] آراء المتقدمين والمتأخرون والمحدثين تناولتها في (موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته): 92 .

المضاف والمضاف إليه بصفة خاصة؟ كيف برهن على صحة نظرته؟ وما الأدلة التي ساقها لإثبات صواب هذه النظرة؟ وكيف وفق بين الضابط العلمي للغة المتمثل في القاعدة النحوية وبين القراءات التي لا تخضع لهذا الضابط؟

يقف الرجل عند قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام: 137. بضم الزاي في (زين) ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) ويقول: «أنكر بعضهم (النحاة) القراءة، وذهب بها آخرون مذهب التأول والتقدير، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول، ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير، بل نبقها على ظاهرها، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة»[1].

والفصل بين المضاف والمضاف إليه في مثل هذه القراءة، في نظر الرجل، مما يصح القياس عليه، لأن ذلك «زيادة في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته»[2]، وليبرهن على صحة نظرته ساق دليلين رآهما كفيلين لقبول مثل هذا الاستعمال:

أولهما: عدم تحكيم الذوق لرفض مثل هذا الاستعمال، بقول: «ولا إخال أحداً يعوّل في مثل هذا على ذوقه فيقول: إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف، فإنّ مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، ويثبت في الرواية»[3].

ثانيهما: وجود مثل هذه الظاهرة في لغات أخرى، يقول: «ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق الخاص، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصحة في تلك اللغة، أنّ اللغات تختلف فيه اختلافا كثيراً، ففي اللسان الألماني – مثلا– يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة، وربما كان الفعل مركبا من قطعتين، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام، ويلقون الأخرى في نهايته فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر»[4].

والدليلان ناقشهما عبد الصابور شاهين، ورأى أن محمد الخضر يهوّن بالذوق اللغوي، ويقدّم أدلة غريبة عن طبيعة الموضوع[5]، وهنا أتساءل هل الرجل يهوّن بالذوق اللغوي في كل

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 37 .

[2] المرجع نفسه: 39 .

[3] المرجع نفسه: 39 .

[4] المرجع نفسه: 38 .

[5] ينظر : عبد الصبور شاهين: «مشكلات القياس في اللغة العربية». عالم الفكر: 208/1 .

المسائل التي تناولها أم في هذه المسألة فقط؟ ثم لم في هذه المسألة فقط لم يعوّل على الذوق؟ وهل الاستشهاد على إثبات ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في اللغة العربية بلغة أجنبية كاللغة الألمانية منهج سليم؟ ألا يمكن اعتبار منهج الرجل في مقاربته هذه الظاهرة منهجاً تقابلياً يثبت اشتراك اللغات في بعض الظواهر ؟ ثم ما السر في انتهاج الرجل هذا المنهج التقابلي الذي نلمسه كثيراً في أثناء مقاربته الظواهر اللغوية؟[1].

الرجل لم يعوّل على الذوق اللغوي في هذه المسألة بالذات، لأنه كان أمام قراءة سبعية متواترة، يعضدها ما يوجد من شواهد تثبت فصاحة هذا الاستعمال، قال: «لا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة»[2]، ثم إن عدم تعويله على الذوق في هذه المسألة، لا يعني أنه يرفضه في مسائل أخرى، يقول: « ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضدّه، ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحاً، فكل ذي ذوق سليم، يفرّق بين الورد والوردة (...) ولا تتشابه عنده النفس والجرشّى »[3].

وحينما أقف أمام الدليل الثاني، لا أنظر إليه من زاوية هل وفق الرجل في تطبيق هذا المنهج أم لا؟ وهل وصل إلى نتيجة أم لا؟ وإنما أنظر إليه من الجانب المعرفي، فالرجل يجري مثل هذه التقابلات بين اللغات التي لا تنتمي إلى عائلة واحدة منذ وقت بعيد، في عام 1909م، وأشير هنا إلى كتابه (حياة اللغة العربية)، ثم إن حديثه عن وجود ظاهرة الفصل بين الكلمات في اللغات الأجنبية، يشير إلى اشتراك اللغات في بعض الظواهر والخصائص، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: «... بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هند أوربية كانت أو غير هند أوربية»[4].

ومما تقدم أستنتج النقاط الآتية :

أ- الرجل يدعو إلى القياس على القراءات، لأنها زيادة في أساليب القول .

---

[1] ينظر: مثلا: – محمد الخضر حسين: «اسم المصدر في المعاجم». مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم: 147/8 .

– حياة اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 48 – 55 .

[2] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 37، 38 .

[3] المرجع السابق: 30.

[4] اللسانيات واللغة العربية: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت: 1986م: 56 .

ب-انتهاج الرجل هذا المنهج التقابلي بين اللغات في أثناء مقاربته الظواهر اللغوية يكشف لي عن ثقافته في هذا المجال .

ج- دعوة الرجل اعتماد مثل هذا الاستعمال، دلالة على أن اللغة العربية متعددة القاعدة، وبالتالي لا تتسم بالجمود، وهذه خاصية من خصائصها .

د- عدم تعويله على تحكيم الذوق في هذه المسألة بالذات له ما يبرره، ولكن هذا لا يعني أنه يرفضه في أثناء مقاربته الظواهر اللغوية الأخرى .

رابعا : في القياس على الشاذ

جمع علماء اللغة كلام العرب ، فوجدوه قسمين ، قسم كثرت واطردت ظواهره فجردوا لها القواعد ، واتفقوا في القياس عليها ، وقسم خالف النصوص والقواعد النحوية فوصفوه بالشذوذ واختلفوا في القياس عليه ، وهو عند ابن السراج ثلاثة أضرب : «منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ (...) ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع (...) ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه »[1] .

وخلافهم حول الشاذ من حيث قبوله والتقعيد له ظاهر في أثناء معالجتهم له ، فما ورد شاذاً في الشعر قد يحملونه على الضرورة، فسيبويه يعقد بابا سماه (هذا باب ما يحتمل الشعر) قال فيه : «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من الصرف مالا ينصرف : يشبهونه بما ينصرف من الأسماء» [2] .

وقد يحللونه ضمن الأصول باللجوء إلى التأويل ، أو يردونه على أساس الخطأ ومن أقوالهم في هذه المسألة « فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في الكلام والعرب وأشعارهم» [3]، و«هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه»[4]، و«هذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من اللغط فيعدل عن قياس كلامه»[5]، و«لأن ذلك إنما يجوز

[1] الأصول في النحو : ابن السراج : 57/1 .

[2] كتاب سيبويه : سيبويه : 26/1 .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري : 1/ المسألة : 25: 214 .

[4] المصدر نفسه : 1/ المسألة : 51: 363.

[5] المصدر نفسه : 1/ المسألة : 23 : 191 .

في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام. إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة»[1] .

وفي مقابل هذه الأقوال التي تكشف لنا عن موقف البصريين من الشاذ ، وجد الكوفيون الذين «يعتدون بما ورد في الكلمات الشاذة، ويعملون بالقياس عليها»[2]، وهذا المنهج تتضح معالمه متى نظرنا إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فهم يعوّلون على الشاذ ويقيسون عليه [3].

وأما المتأخرون فإنهم لم يخرجوا في آرائهم عن المتقدمين ، فالأصل عندهم ألا يقاس على الشاذ ، وابن مالك الذي كان محل دراسة عند المحدثين ، فقد تباينت آراؤهم حول موقفه من القياس على الشاذ ، فمحمد حسن عبد العزيز يرى أن ابن مالك توسع في الجواز[4] ، ومحمد الخضر حسين يقول : « ابن مالك لا يكلف نفس تأويل الشاذ ، و يذهب مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت به الضرورة »[5] .

ويحاول خالد سعد شعبان في كتابه (أصول النحو عند ابن مالك) أن يبين أن الأصل عند ابن مالك عدم القياس على الشاذ ، ولكنه قد يعدل عن هذا الأصل ، يقول : « الأصل عنده عدم القياس على شيء من ذلك إلا إذا لم يرد في الباب ما يخالفه ، فعندئذ يمكن اعتباره في حكم المطرد »[6].

ومن خلال مواقف المتقدمين والمتأخرين ، أرى أن ظاهرة الشذوذ في تاريخنا النحوي ظلت ترى على أنها شيء مستقبح، ولحن شنيع يجب وصفه بالخطأ والغلط، وبالتالي الابتعاد عن القياس عليه ، وهذا ما تقرر في أصولهم ، وما عدل عن هذه الأصول فهو قليل ، وموقف هؤلاء النحاة من القياس كان محل دراسة عند المحدثين، فما موقف محمد الخضر حسين من القياس على الشاذ ؟ وكيف عالج هذه المسألة ؟ .

---

[1] المصدر نفسه : 1/ المسألة : 25: 208 .

[2] القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين : 52 .

[3] ينظر مثلا : المصدر السابق: المسائل : 14: 121 ، 22 : 179 ، 39: 298، 43: 316، 52: 365 .

[4] القياس في اللغة العربية : محمد حسين عبد العزيز : 12

[5] القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين : 52 .

[6] أصول النحو عند ابن مالك : خالد سعد شعبان : 196 .

يبدأ الرجل في معالجة مسألة القياس على الشاذ انطلاقا من حصر أنواعه الأربعة [1]، وهي التي ذكرها كل من ابن السراج وابن جني في أثناء حديثهما عن الشاذ والمطرد [2] ، تم يبين أن النحاة يختلفون في هذا النوع من الاعتداد به في القياس، فالكوفيون «يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحو خلاف ما يظهر منه ، ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل »[3] .

والبصريون لم يعوّلوا عليه في كثير من مسائلهم الخلافية مع الكوفيين ، فهم في المسألة الواحدة يؤوّلون شواهد الكوفيين سبع مرات ، كما في المسألة الرابعة والخمسين من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)[4] ، وست مرات في المسألة الحادية والستين [5] .

ويرى محمد الخضر أن ما يجيء على غير القياس قسمان :

أحدهما : أن يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعا للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجرى عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم، أو نقلت عن فصيح عربي إذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد إلى تحريف اللغة، فإن ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا إلى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحو[6] .

وهذا النص يشير إلى سبب وجود ظاهرة الشذوذ في كلام العرب ، فالمعروف أن العربي يتكلم لغته سليقة وفق نظام تعارفت عليه الجماعة التي ينتمي إليها ، وبالتالي فاحتمال الخطأ قد يكون مستبعدا ، لكن علماء اللغة اكتشفوا أن العربي قد يخرج عن مقتضى قياس القواعد المختزنة في عقول الجماعة التي ينتمي إليها، فالعربي « قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله»[7].

---

[1] ينظر : القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين : 49-51

[2] ينظر : الأصول في النحو : ابن السراج : 1/ 57 .

[3] المرجع السابق : 52 .

[4] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري : 1/ المسألة : 54: 372- 376 .

[5] ينظر : المصدر نفسه : 2/ المسألة : 61 : 438 .

[6] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين : 53 .

7 الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنبا ري : 2/ المسألة : 77: 565.

وهذا العربي الذي ينحرف عن سنن أصوله قد يكون فصيحا ، ولكنه يقع في هذا الخطأ يسبب الغلط ، أو القصد إلى تحريف اللغة إذا كان في مقام الهزل مثلا، وهذا الخروج يصفه النحاة كما يقول محمد الخضر « بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الأصول بالغلط، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن إذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته إذا تعمد ذلك »[1] وتعمد اللحن عند العربي ، كما يراه محمد الخضر ، ميسور له من غير شبهة ، هذا لا ينافي قولنا أن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، فهذا محمول على تكلمه ، وهو على حال سليقة [2].

وقد يكون هذا العربي الذي صدر منه الخطأ ممن لا يعرف بالفصاحة بسبب مخالطته غير العرب والتأثر بلسانهم، وبالتالي فإن كل ما يصدر عن العربي الفصيح على وجه تعمد الخطأ ، أو غير الفصيح على وجه الخطأ . عدّ عند النحاة من الأغلاط ، ولهذا خص ابن جني بابا سماه (أغلاط العرب) [3] و الظاهر عند المتقدمين عدم جواز القياس على هذا النوع، ومحمد الخضر حسين ينحو نحو رأي هؤلاء المتقدمين ، ولا يرى جواز القياس عليه .

ثانيهما : ما يرد في الكلام الفصيح ، ويتحقق أنه لم يصدر عن الخطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة [4].

وهذا القسم الذي يرد إلينا ، ونحن على ثقة تامة من أنه لم يصدر عن خطأ مثل القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الصحيحة المروية بألفاظها ، نوعان :

أ- أن ترد الكلمة واحدة على غير القياس ، ومثّل الرجل لهذا النوع بكلمة "معائش" الواردة بالهمزة في إحدى القراءات لقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ الأعراف: 10. ورأى هذه الكلمة فصيحة لا شبهة في فصاحتها ، وبالتالي نعطيها حكم استحوذ واستصوب ، ولكن عندما نتعامل مع أمثالها من الكلمات نرجع بها إلى حكم القياس [5] .

---

[1] القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين : 53، 54 .

[2] ينظر : المرجع نفسه : 54 .

[3] ينظر: الخصائص : ابن جني : 816- 823 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين : 54 .

[2] بنظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 54 .

ب- أن يرد نظم الكلام على خلاف القياس ، قال فيه : « فإن كان راجعا إلى النظم خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج على منواله، وإن أباه البصريون والكوفيون »[1] ومتى حملنا كلامنا على النظم الوارد في القرآن الكريم، وإن أباه النحاة، أصبح عربيا فصيحا ، وقدّم الرجل أمثلة ليوضح نظرته في هذه المسألة، ويدعم رأيه، وأسوقها كما أوردها :[2]

أ- لا نبالي أن نقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا ، وإن منعه جماعة من النحاة . مثال : - رزق فلان على خصمه الفوز .

- تعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق .

وهذان المثالان محمولان على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ النور: 2 .

وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ الصافات: 102 .

والأصل في هاتين الآيتين : رأفة بهما ، السعي معه ، وهذا الرأي أخذ به عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) قال : «أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ به لرأي الذي يبيح تقديمه ، لوروده في القرآن الكريم (...) ولا داعي للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة في القرآن » [3] .

ت-لا نبالي تقديم معمول صلة أل على أل، متى كان المعمول ظرفا، أو جاراً أو مجروراً، وإن منعه جماعة من النحاة. مثال : إني لزيد من المحبين. وهذا المثال اقتدى به صاحبه قوله تعالى : ﴿كَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ يوسف: 20 .

---

[1] المرجع نفسه : 55/54 .

[2] المرجع نفسه : 55 .

[3] النحو الوافي : عباس حسن ، الطبعة الثامنة ، دار المعارف ، القاهرة : (د. ت): 216/3 .

خامساً: موقفه من العلة:

علماء اللغة، وهم يتناولون مسألة موقع العلة من أصول النحو، فريقان، فريق عدها ركنا من أركان القياس، ومن هؤلاء الأنباري[1]، والسيوطي[2]، ومن المحدثين علي أبو المكارم[3]، وخديجة الحديثي[4]، وفريق عدها أصلا من أصول النحو، ومن هؤلاء ابن السراج الذي رآها أصلاً من أصول النحو، ودليلا من أدلته[5]، ومن المحدثين محمد عيد[6].

وقسموا العلة إلى تقسيمات مختلفة، فابن السراج يجعلها ضربين، علة وعلة العلة يقول: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لما صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً»[7]، وأبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) يجعلها ثلاثة أقسام يقول: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية»[8]، وابن جني يقسمها إلى موجبة ومجوزه، ويخصص باباً لذلك يسميه (باب الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة)[9]، وابن مضاء يقسمها إلى علل أوائل وثواني وثوالث[10]، والسيوطي يذكر أن العلماء جعلوها قسمين بسيطة ومركبة[11]، وينقل عن الدبنوري والجليس أنها أربعة وعشرين نوعاً [12].

وبعد أن ذكرت موقف العلماء من موقع العلة ضمن أصول النحو، واختلافهم في كونها ركناً من أركان القياس، أو دليلاً مستقلا من أدلة النحو العربي، وبينت تقسيماتهم لها، أبحث الآن في موقف محمد الخضر حسين من العلة، ونظرته إلى العلل التي راعتها

---

[1] لمع الأدلة: الأنباري: 93 .

[2] الاقتراح: السيوطي: 60 .

[3] أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم: 106 .

[4] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي: 317 .

[5] المرجع نفسه: 128 .

[6] أصول النحو العربي: الدكتور محمد عيد: 111 .

[7] الأصول في النحو: ابن السراج: 35/1 .

[8] الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر: 1959م: 64 .

[9] الخصائص: ابن جني: 152 .

[10] الرد على النحاة: ابن مضاء، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، لطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة: (د.ت): 32.

[11] الاقتراح: السيوطي: 75 .

[12] المصدر نفسه: 71 .

العرب، فهل يعتبر الرجل العلة ركنا من أركان القياس، أم دليلا مستقلا؟ ثم ما موقفه من تلك العلل التي ذكرها العلماء على أساس أن العرب راعتها، وبنت عليها أحكام ألفاظها ؟

الرجل في كتابه (القياس في اللغة العربية) لم يتحدث عن العلة على أساس أنها ركن من أركان القياس؟ ولم يشر إلى ذلك ، وإنما تحدث عن العلل التي تساق لتفسير الظواهر النحوية، وهذا المنحى يجعلني أرجح أنه يعتبر العلة دليلا مستقلا من أدلة النحو، ثم إن حديثه عن هذه العلل أدرجه تحت عنوان: (أقسام علة القياس) وجعلها ثلاثة أقسام :

أحدهما: ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة[1].

وهذا النوع يندرج تحت علة التخفيف، ومن أمثلته تحريك النون في (من) إذ أوليتها (أل)، والميم في (بكم) و(عليكم) و(لكم) إذا وليتها (ال)، وحذف حرف العلة الذي يسبق الحرف الصحيح الأخير في الفعل المضارع المجزوم، مثل: لم يَخَفْ، لم يستطعْ، لم يقل، وحذف التنوين لالتقاء الساكنيين في قراءة من قرأ برفع الدال بغير تنوين لكلمة (أحد) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ الإخلاص: 1،2 قال أبو منصور: «من حذف التنوين فلالتقاء الساكنين»[2].

ثانيهما: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه[3] والمثال الذي ساقه في هذا القسم هو تعليلهم بناء (قبل) و(بعد) إذا قطعنا عن الإضافة لفظاً، ونقل لنا نقاشهم في هذه المسألة[4]، وانتهى إلى نتيجة قال فيها: «ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسل يدك من هذه المجادلة، وتنفصل منها وليس في ذهنك أثارة من علم»[5].

ثالثهما: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل، ومثال هذا أن (هل) تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال، نحو هل كتب عمرو، وقد تخرج عن هذا الأصل، فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبر

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 93 .

[2] كتاب معاني القراءات: الشيخ الإمام العلامة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1420هـ-1999م: 569 .

[3] المرجع السابق: 93 .

[4] للإطلاع على هذه المسألة: ينظر مثلا: شرح كافية ابن الحاجب: رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي: 232/3.

[5] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 94 .

فعل، نحو هل عمرو كتب[1]. ثم يذكر العلة التي قدمها بعض النحاة لدخول (هل) على اسم خبره اسم، وعدم دخولها على اسم خبره فعل، بقولهم: «إن هل إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته»[2].

وهذان القسمان الأخيران لم يعوّل عليهما، لأن أولهما من قبيل ما يفترضه النحو من علل في أثناء جدال غيره من النحويين، والبحث بهذه الطريقة عن العلل لا يجعلها تتميز بالصفة العلمية، أو ما يقربها منها، وأما ثانيهما فهو من قبيل الأساطير والتخيل والأوهام، التي لا تؤسس على علم أو منطق، وبالتالي رفضه أولى من قبوله، ثم يظهر الرجل شيئاً من السخرية من هذا القسم، يقول[3]: «وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيالي:

مليحة عشقت ظبياً حَوَى حَوَراً ❁ فَمُذْ رأتْهُ سَعَتْ فَوْراً لِخِدْمَتِهِ

كـ "هَلْ" إذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِهَا ❁ حَنَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفَرْقَتِهِ

ومما تقدم لا يمكن أن نقول: إن الرجل يرفض التعليل من أساسه ولا يقبله أو يجعله من قبيل ما أفسد النحو، وإنما يقبله في عمومه، وهذا الاتجاه واضح في قبوله القسم الأول، وعدم تعويله على القسم الثاني، وهذا الرأي أشار إليه حسن خميس سعيد الملخ في كتابه (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) حين قال: «ومن هؤلاء الباحثين الذين قبلوا التلعيل النحوي في عمومه (...) الأستاذ محمد الخضر حسين»[4].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 94 .

[2] المرجع نفسه: 94 .

[3] المرجع نفسه: 94 .

[4] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن: 2001: 221 .

سادساً: القياس في صيغ كلم واشتقاقها

الرجل، وهو يقارب لنا هذه المسألة، اتبع منهجاً يتمثل في ذكر آراء العلماء في المسألة التي يتناولها من حيث جواز القياس من عدمه، انطلاقاً من معياري الكثرة والقلة التي التزم بها الكثير من هؤلاء العلماء، ثم يبدي بآرائه التي اتسمت بشيئيين، إما بالميل نحو رأي معين مع تدعيمه بأدلته، أو الانفراد برأي خاص .

أ- القياس في المصادر:

يبدأ حديثه في هذه المسألة بالمصادر في اللغات غير العربية، ففي الوقت الذي تنفرد فيه المصادر في اللغة الألمانية بعلامة (en)، والتركية بعلامتين هما (مك) و(مق)، تنفرد مصادر اللغة العربية بعدم احتوائها على مثل هذه العلامات، زيادة على « أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعا، كمصدر تمّ، أو عشرا كمصدر لقى»[1]

ثم يشير إلى الجهود التي بذلها علماء العربية في جمع هذه المصادر تحت مقاييس، وبالتالي جاءت على ثلاثة أقسام هي :

1- ما لا يختلف في قصره على القياس، ومن أمثلة هذا النوع مصادر غير الثلاثي، وهي مقيسة كلها، نحو (إفعال) مصدر للفعل (أفعل)، و(تفعيل) مصدر للفعل (فعَّل)، و(افتعال) مصدر الفعل (افتعل) و(مفاعلة) مصدر للفعل (فاعل).
2- ما لا يختلف في قصره على السماع، لقلة ما ورد منه في الكلام، نحو كذّب كذّابا، والقياس تكذيبا، وقد ورد هذا النوع في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ النبأ: 28. وفي قوله: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ النبأ:35. وكذلك ما جاء على وزن فعيلى نحو الحثيثي، أو على وزن فعلى نحو جمزى وغزلى، وهذا مما لا يقاس عليه، وإنما يعمل فيه بالسماع .
3- ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه، وهذا القسم خاص بمصادر الفعل الثلاثي، فبعد أن ذكر الرجل طائفة من هذه المصادر التي لا شبهة في صحة القياس عليها، نحو فرح فرحاً، مصدر فعل اللازم، ونحو قعد قعوداً، وغَدَا غُدُوّاً، مصدر فَعَل اللازم، ذكر سبب خلافهم حول قياسية أو سماعية مصادر الفعل الثلاثي، فجمهور النحاة ذهبوا مذهب القياس، لأنهم وجدوا لكل واحد من صيغ

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 64 .

هذه المصادر أمثلة كثيرة، وأما غيرهم فأرجعوها إلى السماع، لأنهم وجدوا هذه المصادر في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها [1].

ومن هؤلاء الذين قالوا بسماعية المصادر الثلاثية ابن الحاجب، يقول: «وهو من الثلاثي سماع»[2]، وفندت خديجة الحديثي في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) قول ابن الحاجب، قالت: «وقد فندنا هذا القول، وأثبتنا أنه جاءت مصادر قياسية في الفعل الثلاثي في كتاب سيبويه، وغيره من النحاة المتأخرين كابن مالك»[3].

ثم يجعل محمد الخضر الفريق الذي ذهب مذهب القياس فريقين، فريق رأى أن تجعل هذه المقاييس لتلك المصادر التي لم تسمع، أما التي سمعت عن العرب فلا يصاغ لها مصدر على مقتضى القياس، وفريق رأى جواز قياس مصادر للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة لها، وبهذا يكون للفعل الواحد مصدران، مصدر بطريق السماع، وآخر بطريق القياس[4].

والفريق الأول يمثله سيبويه والأخفش، والثاني يمثله الفراء، يقول المرادي: «إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره، فإن سمع غيره وقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش، وقيل: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء »[5].

وذكر أن السبب الذي دعا الفريق الأول إلى أن ينحو هذا النحو، هو انطلاقهم من فكرة أن القياس دعت إليه الضرورة، وبالتالي فالأفعال التي سمعت لها مصادر لا داع إلى صياغة مصادر أخرى على مقتضى القياس، وأما الفريق الثاني فيرى أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس [6].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 65.

[2] شرح كافية ابن الحاجب: رضى الدين الأستراباذي: 470/3 .

[3] أبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة: الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبه لبنان ناشرون: 2003: 146 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 66 .

[5] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي: 22/2 .

[6] المرجع السابق: 66 .

وأما رأيه في هذه المسألة، فهو ظاهر من خلال قوله: «فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس»[1] .

ب- القياس في الأفعال :

حينما أقف عند الطريقة التي تناول بها الرجل هذه المسألة أكتشف بأنه يسعى إلى مقاربتها بناء على تلك الأسئلة التي يفترض أن يطرحها القارئ، مثل لم نقيس؟ متى نقيس؟ كيف نقيس؟ وما موقف علماء اللغة من القياس في هذه المسألة؟.

والقياس في هذه المسألة وسيلة هامة في يد المتكلم من خلالها يتم تكملة المواد الناقصة من أفعال ومصادر مثلا، وحتى أتمكن من رصد جهود الرجل ارتأيت أن أجملها في النقاط الآتية :

1- الاستدلال بالفعل على المصدر، وبالمصدر على الفعل، متى كان هناك تلازم بينهما، ومن أمثلة هذا النوع أن الفعل الذي على وزن (استفعل) أو (يستفعل) يكون مصدره على وزن (استفعال)، ومتى عثرنا على مصدر وزنه (استفعال) دلّ ذلك على أن الفعل هو (استفعل) أو (يستفعل)، ونعبر على هذا النوع بالشكل الآتي :

استفعل، يستفعل ⟺ استفعال

2- الاستدلال بالفعل على المصدر، في حين يتعذّر علينا الاستدلال بالمصدر على الفعل، ومثاله (فَعَل) المتعدّي كنَصر، فإن مصدره على وزن (فَعْل) لا غير، غير أن هذا الوزن (فَعْل) لا يكون فعله على وزن (فَعَلَ) بل قد يكون لوزن (فَعِل) كفهم مثلا، وبالتالي لا يمكن لنا أن نستدل بالمصدر على وزن الفعل، لأننا لا نعرف إن كان من وزن (فَعَل) أو (فَعِل): ونعبّر على هذا النوع بالشكل الآتي :

فَعَل ⟸ فَعْل (⇏)

فَعِل ⟸ فَعل (⇏)

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 67.

3- الاستدلال بالماضي الثلاثي على المضارع، وبالمضارع على الفعل الماضي الثلاثي، فإن كان الفعل الماضي الثلاثي غير حلقي العين أو اللام، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن (يفعَل)، وهذا المضارع غير حلقي العين أو اللام، لا يكون ماضيه إلا على وزن (فعل)، وهذا يدل على أن:

فعِل ⟷ يفعَل .

4- الاستدلال بالماضي الثلاثي على المضارع، في حين يتعذر الاستدلال بالمضارع على الماضي، ومثاله الماضي على وزن (فعُل)، فإن مضارعه يكون على وزن (يفعُل) ولكن وزن (يفعُل) لا يكون ماضيه على وزن (فعُل) بل قد يكون على وزن (فَعَل) مثل كتب، ونصر، ويعني هذا أن:

فعُل ⟸ يفعُل (⇏) .

5- الاستدلال بالأفعال الرباعية، والخماسية، والسداسية، على المضارع وبالمضارع على هذه الأفعال، نحو أكرم، واصطفى، واستقبل، وهذا يدل على أن:

أفعْل ⟷ يفعِل .

افتعْل ⟷ يفتعِل .

استفعَل ⟷ يستفعِل .

6- وأما الصيغ المختلف في القياس عليها فقد خضها بحديث، وأجمل هذا الحديث في النقاط الآتية :

أ- إذا كان الفعل الماضي من باب (فعَل) بفتح العين، المضارع منه يكون (يفعُل) و(يفعِل) بضم العين، وكسرها، ما لم يكن حلقي العين أو اللام فيتعين الفتح، فهناك من أوقف في صوغ مضارعه على السماع، وهناك من أجاز ضمّ العين أو كسرها .

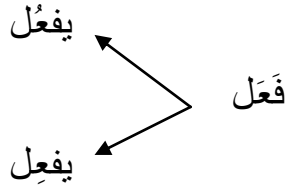

فعَل ⟵ يفْعِـُل

ب- واختلفوا في القياس على صيغة (أفعل) الخاصة بالفعل الثلاثي الذي دخلت عليه همزة التعدية، سواء أكانت التعدية إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة مفاعيل، فمنهم من جعل باب (أفعَل) كله سماعي، ومنهم من رأى جواز القياس متى دخلت الهمزة على

الفعل اللازم أو المعتدي إلى مفعول واحد فقط، وأضاف الأخفش، كما يذكر الرجل، المتعدي إلى مفعولين، مثل: ظنّ، وحسب، وخال، وزعم .

وأرجع الرجل سبب اختلافهم في القياس على صيغة (أفعل) إلى معياري الكثرة والقلة، فمن وجد كثرة متحققة تبيح له القياس قاس، ومن وجد حدا يمنع من تقرير القوانين العلمية عدل إلى السماع، وهذان المعياران كانا سبباً في اختلافهم حول كثير من الصيغ هل يمكن إجراؤها مجرى المقيس عليه أم لا؟ ومن أمثلة ذلك صيغة (فعَّل) و(انفعل) المطاوع للفعل الثلاثي، و(افتعل)، و(باب المبالغة) .

فالفريق الأوّل أجاز فتح باب القياس، لأنهم رأوا العرب قد أكثرت من تضعيف الفعل اللازم، مثل حشن، وقبح، والفعل المتعدي إلى مفعول واحد، مثل ملك، وبلغ والفريق الثاني رأى العرب يعدون أفعالا بالهمزة، مثل أضحكه، وأظهره، وبالتضعيف مثل شرف، وحلم، وقد يجمعون بين الهمزة، والتضعيف، مثل بعده، وأبعده، وبالتالي لم يجيزوا: ظرفته أي جعلته ظريفا، ولا ضخمته جعلته ضخماً .

ج- القياس في اشتقاق الكلم :

بدأ حديثه في هذه المسألة باسم الفاعل والصفة المشبهة، وبين أنهما يتحدان في الدلالة على ذات وصفة قائمة بها، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها، ثم تناول مسألة هل يجوز جعل الصفة المشبهة تفيد حدوث الوصف؟ وقال: «ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف، حولتها إلى صفة "فاعل" فتقول في نحو حسن، وعفيف وشريف، وميت، وضيق، ومريض، وجواد: حاسن، وعاف، وشارف، ومائت، وضائق ومارض، وجائد، وتقول ذلك قياساً لا تتقيد فيه بسماع»[2].

وفي اسم المفعول تعرض إلى الصيغ التي استعملها العرب للدلالة على المفعول مثل ذبح بمعنى مذبوح، وقنص بمعنى مقنوص، وهذه الصيغ تقتصر على السماع لقلة ما ورد منها، وذكر الخلاف القائم على صيغة (فعيل) كقتيل بمعنى مقتول، فريق قصرها على السماع، وآخر فتح فيها باب القياس، وبالتالي جاز لنا أن نقول حسيد بمعنى محسود وضهيد بمعنى مضهود، لأنه لم يأت (فعيل) بمعنى فاعل، ولا يجوز لنا أن نقول: نصير بمعنى منصور، أو عليم بمعنى معلوم، لأنه أتى (فعيل) بمعنى (فاعل)، أي نصير بمعنى ناصر،

[2] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 76 .

وبعد أن تناول هذه المسألة قال: «وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام»[1].

ثم تحدث عن الخلاف القائم بين العلماء حول صوغ فعل التعجب، وأفعل التفضيل من غير الثلاثي، واشتراط أن يكون الفعل متعدياً لصوغ اسم الآلة، وفي هذا الأخير قال: «ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم نحو معراج، ومعرج للسلم (...) ومن استأنس بإهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدي، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا، وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة، لا نراه ذاهباً بعيد»[2]، وبالتالي يجوز لنا أن نصوغ من فعل لازم اسم آلة، « فلو وضعت آلة للسباحة وبدأ لجماعة أن يسموها مسبحة أو مسبحاً لم يكونوا –فيما نراه– مخطئين»[3].

وأما الاشتقاق من أسماء الأعيان، فانطلق فيه من رأي ابن مالك الذي يرى اطراد صوغ فعل من أسماء الأعيان لإصابتها نحو: جلده ورأسه أو الإنالة المسمى نحو: لحمه وشحمه، أو لعمل بها: رمحه وحربه [4].

ورأى الرجل أن ابن مالك يبيح القياس على هذه الأنواع، في حين يمنع القياس على نوعين بقوله: «وقد يصاغ فعل اسم الشيء لعلمه نحو: جدَر الجدار (...) وقد يصاغ لأخذ بعض المسمى نحو: ثلث المال وربعه وخمسه»[5].

ثم يذكر أن جواز اشتقاق الأفعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس على الرغم مما قاله الحريري (ت516هـ) في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص): «ويقولون: فلان يسأهل الإكرام، هو مسأهل للإنعام، ولم تسمع هاتان اللفظتان في كلام

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 79 .

[2] المرجع نفسه: 82 .

[3] المرجع نفسه: 82 .

[4] شرح التسهيل: ابن مالك: 441/3، 442 .

[5] المصدر نفسه، 442/3 .

العرب، ولا مر بهما أحد من أعلام الأدب»[1]، ثم ينهي كلامه في هذه المسألة بقوله: «ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الأعيان بإطلاق»[2].

ويختم مبحثه في القياس على صيغ الكلمة واشتقاقها بسؤال: ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق؟، ويرى استحالة استقراء كلام العرب جميعه، نظراً لسعة العربية وصعوبة الإحاطة بها، وبالتالي متى وصلنا إلى مقدار كافٍ يفيد ظنا قويّاً، اعتمدناه في تقرير الأحكام، واستنباط القواعد .

ثم يناقش إشكالا يتردد، كما يراه، كثيراً على ألسنة الطلبة مفاده أن واضع القاعدة الذي جاز له أن يضَعها بعد استقراء تتبع من خلاله جزئيات القاعدة، وغلب على ظنه أنّ هذه الجزئيات كافية لاستنباط القاعدة، فما باله يصرح في بعض الأفعال والمصادر، مثل ويح وويل، ونعم وبئس وعسى، ويذر ويدع، بأنها لا تتصرف، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل [3].

ويبدأ بحصر الأفعال والمصادر التي لم ترد لها فروع في الاشتقاق ويجدها على ضربين .

أ- ضرب ورد في كلام العرب بكثرة، وهذه الكثرة تدل على أنهم لم يتصرفوا فيه، ومن أمثلة هذا النوع: ويل، وويح، ونعم، وبئس، ويذر، وبالتالي لا يجوز لنا أن نصرّفه، ومن فعل ذلك «فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه، والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على غير منوالهم، وناطق بغير لهجتهم »[4].

ب- ضرب لم يرد في كلام العرب بكثرة حتى يغلب على ظننا أنهم قصدوا بهذا النوع عدم التصريف، وفي هذه الحال «يصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق»[5].

---

[1] درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري، تحقيق وتعليق عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1418هـ1998م: 17، وناقش محقق الكتاب عرفات مطرجي هذه المسألة، وفندها .

-ينظر: المصدر نفسه: 17.

[2] القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين: 36 .

[3] المرجع نفسه: 87 .

[4] المرجع نفسه: 87 .

[5] المرجع نفسه: 88 .

سابعاً: القياس في نظم الكلم

لما كان القياس في نظم الكلام ذا أهمية بالغة في حياة المتكلمين، دعا الرجل إلى فتح هذا الباب الذي يشمل التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والاتصال والانفصال والإعراب، وبالتالي يحمل المتكلم نظمه المستجد على نظم كلام العرب، فيحذف العبارة متى رأى حذفها أبلغ، ويقدّم ويؤخر لدواع استدعاها المقام أو لأغراض بلاغية، ومتى أطلقنا العنان لهؤلاء المتكلمين ظهر «فيهم الخطيب المصقع، والشاعر المفلق، والكاتب المبدع، والمناظر المفحم، والمحاضر الغواص على الدرر، والعلامة المجلي للمعاني الغامضة في أجمل الصور »[1].

وهذا النص يجيبنا عن السؤال الذي يمكن أن يتبادر إلى أذهاننا، وهو لم دعا الرجل إلى فتح باب القياس في نظم الكلام؟ ويبعث فيّ في الوقت نفسه تساؤلات منها: علام نقيس بالضبط في نظم الكلام؟ ثم كيف نظر الرجل إلى هذه المسألة؟ وهل له آراء فيها؟ .

يبدأ حديثه بالقياس في الترتيب، ويذكر ما تقرر في أصولهم من أن التناسب بين الكلمات يستدعي ذكر التابع عقب المتبوع، فالمعطوف عليه يتقدم على المعطوف، والمؤكد يقدّم على التوكيد، وأما «من يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها، فإنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل»[2]. ولا يمكننا أن نجعل هذا العدول عن الأصول مقيسا «إلا حيث تكثر شواهده حتى تدل على قصد العرب لاطراده »[3].

ثم يشير إلى أن ترتيب الألفاظ في هذه الحال، يكون على حسب ترتيب المعاني في الذهن، فإذا أردنا أن نستثني مثلا علياً بعدم حضوره من الرجال الذين حضروا وجب أن يكون هذا المخرج متأخرا عن مرتبه المخرج منه، فنقول حضر الرجال إلا عليّاً، وهذا هو المقرر في أصولهم، وقد يتقدّم المستثني كقولنا: حضر إلا علياً الرجال، على الحكم فقط، نحو القوم إلا زيداً إخوتك[4]، ولكن هل يتقدم عليهما معاً؟ هذا لا يصح، فلا يمكننا أن نقول : إلا عليا حضَر القوم، ثم قال: «والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من أمرين على انفراده، لا تدل على جواز مخالفته بالأمرين كليهما»[5].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 29 .

[2] المرجع نفسه: 105 .

[3] المرجع نفسه: 106 .

[4] المرجع نفسه: 106.

[5] المرجع نفسه: 106 .

وأما القياس في الفصل بين الألفاظ المربوطة، فالأصل عندهم عدم الجواز، لكنهم عدلوا عن هذا الأصل لدواع بلاغية يستدعيها المقام، ويرجع الرجل هذا العدول إلى قوة الارتباط بين الكلمتين المراد الفصل بينهما، فمتى كانت الكلمة مرتبطة بغيرها ارتباطاً قوياً منع الفصل بينهما، كما منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل، "ما" المصدرية في حين منعوا الفصل بين الموصول الحر في صلته متى كان الموصول عاملاً مثل "أن" المصدرية لأن "ما" طالبت الصلة من جهة الموصولية فقط، وأما "أن" فطالبته من جهة المعنى والعمل [1].

والقياس في الحذف الأصل فيه عدم الجواز ما لم يقم عند مُجيز الحذف دليل على صحة هذا الحذف، ثم يجيب على إشكال قد يرد، وهو أن اطراد ظاهرة الحذف في النظم كحذف المبتدأ والخبر مثلا، يجوز لنا القول بصحة الحذف لدليل، وبالتالي يصح تعميم الظّاهرة الخاصة بهذا الباب على باقي الأبواب الأخرى، هذا لا يتحقق في رأيه، فمتى اطرد حذف في باب ما، جاز لنا القياس في هذا الباب فقط، لأن المجيزين إنّما أجازوا ذلك اعتمادا على شواهد تخص هذا الباب فقط [2].

ومن المسائل التي تناولها، وهو يناقش القياس في الحذف، مسألة حذف حرف ما في تركيب ما على سبيل الاطراد، هل هذا يجوَّز لنا أن نقيس عليه ما يراد فيه من الحروف، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية؟. ومثّل لهذه المسألة بحذف (لا) النافية في جواب القسم لكثرة استعمالها، هل يمكن لنا أن نحمل (ما) النافية عليها، فنحذفها في مثل هذا المقام؟ ثم ذكر رأيي المجوّزين والمانعين، وقال: «ولا يصبح إلحاق لفظ (ما) بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل، وهو كثرة الاستعمال» [3].

وأما القياس في مواقع الإعراب فيعني أن الأصل في الكلمة التي تأخذ موقعاً إعرابياً واحداً، وأنها لم ترد في موقع إعرابي آخر، وهو اطّرادها فيما سمعت، ولا يقاس عليه غيره من المواضع [4]، ومن الأمثلة التي ساقها في هذه المسألة أن الكلمات كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية، وهذا الأصل حاول الشهاب الخفاجي هدمه فقال: «فإن كافة ورد عن

---

[1] ينظر: القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 107، 108 .

[2] ينظر: المرجع نفسه: 109، 110 .

[3] المرجع نفسه: 110 .

[4] المرجع نفسه: 113 .

العرب بمعنى جميع، لكنه استعمل منكراً منصوباً وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكر بوجوده الإعراب»[1].

ويبدأ في مناقشة رأي الشهاب الخفاجي انطلاقا من رأي ابن خلدون في أن معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضم إليها العلم بحال الاستعمال[2]، ثم يقول: «ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته، وسرنا على أثر مقالته المطلقة العنان، لعدمنا إلى مثل قط وقبل وعند ومع، وأخرجناها عن الظرفية إلى نحو الابتداء أو الفاعلية، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى، فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها»[3].

ثم يحصر مناقشة هذه المسألة في نوعين هما:[4]

أ- نوع ينبغي أن نقف فيه عند حد السماع ، وهو ما يدور على ألسنتهم ، ويجري في مخاطباتهم بحالة خاصة من الإعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة .

ب- نوع لا يتردد في مخاطبتهم ، مما يدل على أنهم لا يقصدون إلى قصره على هذه الحالة بالذات ، وبالتالي يمكن لنا أن نخرج به عن هذه الحالة إلى أخرى.

وعلى هذا التفصيل ناقش الشهاب الذي أباح خروج كلمة (كافة) عن الحالية في القسم الأول ، وقال : «فيجب على من ذهب إلي صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا – مثلا – إقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الإعراب بحسب وضعها » [5].

ثم يعمد إلى مقالة الشيخ الكافيجي التي يقول فيها معلقا على قولهم (في الدار علي والمسجد خالد) : «إن جزيئات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع» [6].

ويرى الرجل أن هذا التركيب، وإن أفاد المعنى من جهة، فإنه قد خالف القواعد المجمع عليها من جهة أخرى، ثم إن كان الكافيجي قد قصد بالاستقامة مطابقة هذا التركيب لأسلوب العربية، فذاك محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال[7].

---

[1] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 114 .

[2] ينظر: المرجع نفسه: 114 .

[3] المرجع نفسه: 114، 116 .

[4] المرجع نفسه: 115 .

[5] المرجع نفسه: 115، 116 .

[6] المرجع نفسه: 116 .

[7] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 116 .

وفي مسألة القياس في العوامل انطلق من أن الموجد لحركات الإعراب هو المتكلم، ولكن المؤثر في اختياره لنوع الحركة هو العامل، ثم أشار إلى العلاقة القوية بين العامل والإعراب، وأرجع عوامل الإعراب إلى ستة أصناف هي[1]:

1- الأفعال المتصرفة ومصادرها وما يشتق منها، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .
2- الأفعال غير المتصرفة، نحو عسى وليس ونعم وبئس .
3- الحروف، مثل الحروف الخافضة للأسماء، والحروف الناصبة للأفعال أو الجازمة لها .
4- أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة كالمضاف يعمل في الخبر .
5- صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة، كالابتداء والإضافة في الأسماء.
6- كلمات ليست بأفعال، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى، كاسم الإشارة وحرف التنبيه في رأي من يجعلها عاملين في الحال نحو هذا زيد كاتبا.

ثم ينظر إلى هذه الأصناف الستة من جهة القوة والضعف، ويجعل الصنف الأول أقوى من بقية الأصناف، وعلى هذا ينبني أنه متى ألفينا عاملا من هذا الصنف لا يمكن العدول عنه إلى غيره من العوامل، ولهذا رأى سيبويه أن يكون العامل في المنادى هو الفعل المقدر (أدعو) لأنّه أقوى من حرف النداء (يا) .

ويرى الرجل أن التحقيق في هذه المسألة أي الموازنة بين الصنف الأوّل الذي يكون فيه العامل مقدراً، وبين العامل إذا كان ملفوظاً به، كما هو في النداء، بين الفعل (أدعو) المقدّر، وحرف (يا) الملفوظ عند من يرى أن العامل في المنادى هو حرف (يا)، هو الرجوع «إلى قوة النظر في المعنى وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر، فإذا كان المدعي تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة، وألا يلتئم بنظم الكلام عندما تصرح به، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به، ولو كان من الأصناف الضعيفة»[2].

وعلى هذا الأساس رجّح بين أقوال العلماء في بعض مسائل العامل، ورأى أن [3]:

---

[1] المرجع نفسه: 119/118 .

[2] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 119، 120 .

[3] المرجع نفسه: 120 .

أ- قول سيبويه إن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع، أقوى من قول ابن جني إن العامل مضمر ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه .

ب- قول الجمهور إن المفعول لأجله في نحو «قمت إجلالا لك منصوب بالفعل المذكور، أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه إلى المفعول المطلق، وقدّر له فعلا من نوعه، والتقدير قمت وأجللت إجلالا » .

ولما كان الأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال عدم العمل، إلا ما أستثني من مثل "ما" و"لا" و"إن" النافيات، جاز لنا أن نرد النزاع الواقع حول حرف مشترك بين الأسماء والأفعال بإرجاعه إلى الأصل، وهو عدم العمل، ولهذا استدل في هذه المسألة «على ضعف مذهب من يقول: إن العامل في المعطوف هو حرف العطف، فإن العاطف يتصل بنوعي الأسماء والأفعال»[1].

ثمّ يمضي في مناقشة مسائل تتعلق بهذا المبحث، سأجملها في سؤالين هما :

1- هل يجوز إعمال إن وأخواتها عندما تتصل بها "ما" حملاً على جواز إعمال ليتما؟

2- هل يمكن لنا في حال ورود صيغة تحمل معنى معين، ولها عمل خاص بها، أن نلحق بها صيغة أخرى توافقها في المعنى فقط، ونعطيها حكمها في العمل ؟

ترد بعض العوامل مقترنة بوصف أو لفظ، وحينها لا تعمل إلا وهي مقترنة بهذه الشروط، ولهذا منعوا تقديم (زيد) على فعل التعجب، لأنّ من شروط فعل التعجب تأخير معموله عليه، فلا يقال: زيداً ما أحسن[2]. يتناول الرجل هذه المسألة انطلاقا من حصر الحالات التي يرد فيها العامل مقترنا بهذه الشروط، ثم يناقش آراء مدعي الشرطية ومنكرها في ضوء المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين (هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟) [3] .

الرجل يرى أن العامل مع هذه الشروط له حالان هما:[4]

أ- عوامل إذا فقدت شرطا من الشروط بطل عملها، وبالتالي تهمل في الكلام، ومثّل لهذه الحال بحرف النصب (إذن)، ومن شروطه الصدارة في الكلام، فإذا تأخر عن الفعل المضارع لا يعمل، ويكون مهملا .

---

[1] المرجع نفسه: 121 .

[2] المرجع نفسه: 125 .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 2/ المسألة: 65: 463 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 125 .

ب- عوامل إذا فقدت شرطا من الشروط بطل عملها، ولا يؤتى بها في نظم الكلام البتته، ومثّل لهذا النوع بأن وأخواتها، فمن شروط عملها أن يأتي اسمها مقدما على خبرها إذا كان الخبر مفردا أو جملة، والمتكلم إذا لم يلتزم بهذا الشرط، لا يصح له أن يأتي بها (إن) في التركيب، ولو كانت مهملة .

والنوع الثاني وقع حوله الخلاف بين منكر الشرطية الذي يرى أنها غير لازمة، ولا يتوقف عمل العامل عليها، ومدعيها الذي لا يرى هذا العامل عاملا إلا مع هذه الشروط اللازمة، ثم يرى الرجل أنه على منكر الشرطية أن يسلك طريقين: «أما أن يسوق شاهدا على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب»[1].

ومتى سلك منكر الشرطية الطريق الأول، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ، «فقد رمى بسهم صائب، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة»[2]، وساق الرجل في هذه المسألة شاهدي الكوفيين في المسألة الخلافية (هل يجوز العطف على الضمير المخفوظ؟)، وهما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء: 01 .

وقول الشاعر

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ❁ فَاذْهَب فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

والكوفيون في هذه المسألة يجوزون العطف على الضمير المخفوض، في حين يمنعه البصريون، ويقف الرجل عند قول البصريين، وهم يناقشون شاهد الكوفيين الأوّل: « إن قوله ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم (أو) مجرور بباء مقدّرة»[3].

ويرى أن البصريين المدّعين للشرطية حين تلقى عليهم مثل هذه الشواهد البينة يذهبون في التأويل أبعد مذهب، ثم يعلق على قول البصريين بقوله: «وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى »[4].

---

[1] المرجع نفسه: 126 .

[2] المرجع نفسه: 126 .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: محمد الخضر حسين: 2/ المسألة: 65: 467 .

[4] القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين: 127 .

وأما إذا سلك الطريق الثاني، بعد أن عجز في الطريقة الأولى على أن يأتي بشاهد صحيح، فعليه أن يثبت أن هناك مناسبة وملاءمة تجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطا، ويقارب لنا هذه الطريقة في ضوء المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين المتمثلة في (القول في تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن)[1]. الكوفيون في هذه المسألة يذهبون إلى أنه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها، في حين لم يجوّز البصريون ذلك، وقالوا: «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر "مازال" عليها لأن "ما" للنفي، والنفي له صدر كلام (...) إذا قلت "قائما ما زال زيد"» ينبغي ألا يجوز، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه [2].

والبصريون بهذا القول يقدمون وجهاً يرونه صحيحاً لربط العمل بتأخير الخبر، وهذا الوجه يتمثل في أن "ما" النافية من شروطها أنها تحتل الصدارة في الكلام، وبالتالي لا يجوز أن يقدم الخبر عليها، لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ثم يرى الرجل أن مدعي الشرطية إذا لم يأت بوجه، أو آتى بوجه ولكنه غير مقبول: «بقى باب القياس مفتوحا في وجه المخالف، فإن كان قريباً المأخذ حسن الموقع انهدم ذلك الشرط، واستمر العمل على إطلاقه»[3].

وأهم نتيجة أصل إليها من خلال القياس على نظم الكلم، هي فتح الباب فيه، حتى تكون للكاتب والشاعر والمحاضر الحرية في تنويع الأساليب والتعلق بالأحسن والأجمل وبالتالي نوجد جيلاً يتذوق الأدب واللغة ويبدع فيهما .

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/ المسألة: 17: 155 .

[2] المصدر نفسه: 1/ المسألة: 17:

[3] المرجع السابق: 127 .

بعد هذه الرحلة مع علم من أعلام القرن العشرين، تعرفت خلالها على سيرة الرجل، وسبرت جهوده اللغوية بصفة عامة، وفي كتاب القياس في اللغة العربية بصفة خاصة، توصلت إلى النتائج الآتية :

- كان للعصر والبيئة أثرهما البارز في حياة الرجل، ويظهر أثر العصر في امتداد حياته بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأوائل النصف الثاني من القرن العشرين، وهذه الفترة شهدت أحداثا وقضايا سياسية واجتماعية و ثقافية، وكان الرجل حاضرا في هذه الميادين بنضاله السياسي، وبمؤلفاته، وبمناقشاته العلمية لمعاصريه، وبمحاضراته. وللبيئة أثرها في ثقافته، فقد تلقى علومه الأولى على يد خاله الشيخ المكي ابن عزوز، ثمّ على يد آخرين في جامع الزيتونة، منهم الشيخ سالم بوحاجب ، والشيخ عمر بن الشيخ، والأستاذ الشيخ محمد النجار.
- كشف البحث عن الخلفية السوسيوثقافية التي أنتجت النص و المعرفة عند الرجل .
- محمد الخضر حسين كما تشهد بذلك آثاره يمكن أن نعده صحفيا، ومصلحا، وناقداً، وأديباً، ولغويا .
- أوضح البحث معالم شخصية محمد الخضر حسين اللغوية، وذلك من خلال مناقشته العلمية، وأخص هنا كتابه (نقض كتاب في الشعر الجاهلي) حيث دافع فيه عن مصدر من مصادر الاستشهاد في اللغة، وهو الشعر الجاهلي، زيادة على ما كتبه من مقالات وبحوث أثرى بها المجلات، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ودفاعه عن اللغة العربية، وإيمانه بأنها حية تساير عصرها، وتمده بما يحتاج من مصطلحات، وهذا ما أودعه كتابه (حياة اللغة العربية).
- ألفيته من أوائل المحدثين الذين أفردوا القياس بمؤلف خاص سماه (القياس في اللغة العربية) يشمل القياس النحوي و اللغوي.
- يتّخذ لنفسه موقفا وسطا بين أولئك الذين غالوا في القياس و لم يجدوا في نفوسهم حرجا من أن يفقد الكلام صبغته العربية، و بين أولئك الذين جمدوا على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها .
- نبّه على أهمية القياس أيا كان لغويا أم نحويّا في وبين دوره في حياة اللغة العربية .
- وجدت الرجل يتبع منهجاً في أثناء دراسته المسائل اللغوية، فهو يبدأ بتلخيصها، ثم يحدد أطراف النزاع حولها، ثم يناقشها، ويبدي برأيه في كثير من الأحيان، و في هذا كله

وجدته لا يتعصب لقديم، ولا يفتتن بجديد، وإنما يؤمن بالدليل، يبحث عنه، فأينما وجده تمسك به، ومتى غاب عنه استأنس بغيره منتظراً الظفر بالدليل.

- يقارب المسائل اللغوية بالاعتماد على اللغات كالألمانية و التركية.
- يرى أنّ القراءات القرآنية جميعها مما يصح القياس عليها، والاحتجاج بها، وأن كل ما جاء في القرآن الكريم، وهو مخالف الاستعمال الجاري عند العرب نعتمده مؤمنين بأنه استعمال غفل عنه واضعو القواعد، فمتى كانت اللفظة واحدة، قبلها و أقرّ فصاحتها، ولكن أشباهها يعود بها إلى القياس، ومتى كانت المخالفة في النظم أقرّها واعتبرها مما يصح القياس عليها، مجاوزاً في ذلك آراء البصريين والكوفيين، وبالتالي لا يرى صحة من يقول بوجوب وضع نحو خاص بالقرآن الكريم .
- بذل جهدا معتبرا في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وخرج بنتيجة تبناها مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- وفي مجال الاستشهاد بكلام العرب، فهو يجاري القدماء، ويناقش المتأخرين من أمثال الزمخشري، والعلامة الرضي، والشهاب الخفاجي، يضعف آراءهم، ويرى أن وجهة نظر ابن السيد البطليوسي في صحة الاحتجاج بشعر المتنبي، لا ترفعها من مرتبة الاستئناس إلى مرتبة أن يكون حجة في تقرير أحكام اللسان.
- يشير إلى أن القياس أخذ مفهومين، مفهوم استقرائي، وآخر شكلي .
- المقيس عليه عند الرجل يشمل القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، و كلام العرب .
- يقيس متى توفر شرط الكثرة التي تفيد ظناً كافياً في تقرير أحكام اللسان .
- يعد العلة دليلا مستقلا، وليس ركنا من أركان القياس، وهو يقبل التعليل في عمومه .
- اللغة في نظر الرجل من خلال كتابه (القياس في اللغة العربية) نظام يجب احترامه .
- مناقشته لمسألة القياس في صيغ الكلم واشتقاقها تكشف لنا عن مدى تنقير الرجل في كتب اللغة، وتعطينا وسائل وأدوات من خلالها نعرف متى نقيس ؟ وكيف نقيس؟ ولم نقيس؟.
- الرجل يدعو إلى فتح القياس في نظم الكلام، نظراً لأهمية هذا الجانب في تنويع الأساليب، وفتح الأبواب للشعراء والخطباء والمحاضرين حتى يذهبوا في البيان كل مذهب، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول .

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.

1-أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم و دراسة :الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى،مكتبة لبنان ناشرون:2003.

2-الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية (1798 م-1914م): علي المحافظة ، (د.ط) ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت : (د.ت) .

3-أحاديث في رحاب الأزهر : محمد الخضر حسين ، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني ، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب : 1414هـ-1994 م .

4-الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع والدلالة: الدكتور محمد حسن بن حبل، (د.ط)، دار الفكر العربي، القاهرة: (د.ت) .

5-الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، راجعها ودقّقها جماعة من العلماء، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1403هـ-1983م .

6-أخبار النّحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق نخبة من العلماء، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 1428هـ-2007م .

7- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة : (د. ت)

8- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (د. ط) ، دار الهدى عين ميلة ، الجزائر: (د.ت) .

9- الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة : 1988 م .

10- أسرار التنزيل: محمد الخضر حسين ، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ت)، المطبعة التعاونية بدمشق: 1399-هـ - 1976 م .

11-الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام: علي عبد الرازق، نقد و تعليق الدكتور ممدوح حقي، (د.ط)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: 1978 م .

12-الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التعريب: أنور الجندي، (د.ط)، مطبعة الرسالة: (د.ت) .
13-الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي ،(د.ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت : (د.ت) .
14-أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 2006 .
15-الأصول دراسة إيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1982 م .
16-أصول الفقه: محمد الخضري بك ،الطبعة السادسة ، دار إحياء التراث العربي، بيروت : 1391هـ -1971 م .
17-أصول الفقه الإسلامي: الدكتور وهبة الزحيلي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العاصر، بيروت : 1986 م .
18-الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمان الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1417هـ-1996م
19-أصول النحو العربي: الدكتور محمد أحمد نحلة، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت: 1407هـ -1987م .
20-أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الدين الحلواني، (د.ط)، جامعة تشرين اللاذقية : 1979 م.
21-أصول النحو العربي: الدكتور سليمان ياقوت ، (د.ط) ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية : 2006م .
22-أصول النحو عند بن مالك: خالد سعد شعبان، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة: 1427هـ-2006م .
23-أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: الدكتوربكري عبد الكريم،الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث، القاهرة:1999م
24-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة : 2006 م .

25-أضواء على الصحافة التونسية (1860م-1970م): عمر بن قفصية، (د.ط) ، دار بو سلامة للطباعة والنشر، تونس: (د.ت).
26-إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، للطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 1424هـ-2003م .
27-الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين: خير الدين الرزكلي، الطبعة الرابعة عشر، دار العلم للملايين، بيروت: 1999م .
28-الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين محمد الأنباري، حققهما سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت: 1391هـ -1971 م.
29-الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ-1998م
30-أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، الطبعة الأولى، مطبعة حيدر آباد : 1349هـ.
31-الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر: علي الرضا الحسني، الطبعة الأولى، الدار الحسينية للكتاب: 1413هـ -1992 م .
32-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان ابن محمد ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،(د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت: 1414هـ - 1993م .
33-الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: 1425هـ- 2005م .
34-الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر: 1952 .
35-البحر المحيط في أصول الفقه: الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركبي، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور محمد تامر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت : 1421هـ-2000م .

36-البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (د.ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1412هـ-1992م .
37-البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية، بيروت: (د.ت).
38-بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الطبعة الثاني، دار الفكر، بيروت: 1399هـ - 1979م .
39-بلاغة القرآن: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينة للكتاب: 1417هـ-1997 م .
40-تاج العروس: الإمام محمد مرتقى الزبيدي، (د.ط)، دار صادر، بيروت: (د.ت).
41-تاريخ الجزائر الثقافي: الدكتور أبو القاسم سعد الله، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي: 1998 م .
42-تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: الدكتور عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، والدكتور شوقي الجمل، (د.ط) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: 1998م
43-تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا): الدكتورمحمد إسماعيل راشد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت: 1425 هـ - 2004م .
44-التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور: محمد الطاهر ابن عاشور، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: 1420 هـ - 2000م .
45-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1426هـ - 2005م .
46-تونس وجامع الزيتونة: محمد الخضر حسين، جمعه وحققه علي الرضا التونسي، (د.ط)، المطبعة التعاونية بدمشق: 1391هـ-1971م .
47-الثورة العربية الكبرى: العماد مصطفى طلاس، الطبعة الثالثة، دار السنوري بيروت: (د.ت) .
48-الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية، بيروت: 1417 هـ -1996م .

49-الجزائر والأصالة الثورية: الدكتور صالح خرفي، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: (د.ت).
50-حاشية العلامة البناني على شرح الجلال: عبد الرحمان بن جاد البناني المغربي، ضبط نصه وخرّج آياته محمد عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1818هـ -1998م .
51-حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية: الدكتور إسماعيل العربي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1982 م .
52-الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الله الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، الطبعة الأولى، دار المأمون لتراث دمشق: 1407هـ- 1987م .
53-الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: الدكتور محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق: 1402هـ - 1982م .
54-الحركات الاستقلالية في المغرب العربي: علال الفاسي، الطبعة السادسة، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء: 2003م .
55-الحركة الأدبية والفكرية في تونس: محمد الفاضل ابن عاشور، (د.ط)، مطبعة دار الهنا: 1955م .
56-حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي: الدكتور محمود صالح منسي، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي: 1978م .
57-الحرية في الإسلام محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة، الدار الحسينية للكتاب: 1414هـ - 1994م .
58-الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1413هـ- 1993 م .
59-حياةاللغة العربية: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الطبعة الثالثة ، الدار الحسينية للكتاب: 1413هـ-1993م .
60-أبو حيان النحوي: الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة، بغداد: 1385هـ -1966م .

61-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور محمد نبيل طريفي، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1418هـ-1998م .
62-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت: 1427هـ- 2006م .
63-الخلافة في خطاب أتاتورك: الدكتورة ماجدة مخلوب، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة: 1422هـ-2002م .
64-خواطر الحياة: محمد الخضر حسين، حقّقه وعلّق عليه علي الرضا الحسيني، الطبعة الرابعة، الدار الحسينية للكتاب: 1410-هـ- 1990م .
65-درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري،تحقيق و تعليق عرفات المطرجي، الطبعة الأولى،مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت:1418هـ -1998م.
66-دراسات في التاريخ العرب الحديث والمعاصر مصر (1917-1952) القضية الفلسطينية: الدكتور عمر عبد العزيز عمر، (د.ط)، دار النهضة العربية بيروت: 1980م
67-دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين، الطبعة الثانية، مكتبة دار الفتح، دمشق: 1380 هـ - 1960م .
68-الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري: الدكتور محمود زين الدين عبد المشهداتي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1426هـ- 2005م.
69-دراسات لغوية القياس في الفصحى الدخيل في العامية: الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت : 1406هـ- 1986م .
70-الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان: 1426هـ -2005م .
71-دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس: الدكتور أحمد الطويل، (د.ط)، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس: 1992م .
72-الدعوة إلى الإصلاح: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1414هـ-1994م .

73–الدعوة إلى الإصلاح على ضوء الكتاب والسنة وعبر تاريخ الأمة: محمد الخضر حسين، حقّقها وعلّق عليها علي بن الحسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض: 1417هـ .
74–ديوان الأعشى، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1406هـ–1986م.
75–ديوان جرير، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1991م .
76–رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: الدكتور حسين خميس الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان: 2007م .
77–الرحلات: محمد الخضر حسين، جمعه علي الرضا الحسني، (د.ط)، المطبعة التعاونية بدمشق: 1396هـ– 1976م.
78–الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة : (د.ط) .
79–الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب : محمد بن أحمد البارتي الحنفي، تحقيق الدكتور ترحيب بن ربيعان الدوسري، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض: 1426هـ –2006م .
80–رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد: 1402هـ–1982م .
81–الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق: 1416هـ–1995م .
82–زاوية علي بن عومر (طولقة – الجزائر): علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 2002م .
83–السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر: 2007 م .
84–الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، (د.ط) مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت: 1394هـ–1974م .
85–شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، خرّج حواشيه وعلّق عليه: عبد المجيد خبالي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1423هـ–2003 م .

86-شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمان السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: 1410هـ-1990 م
87-شرح القصائد العشر: الإمام الخطيب أبي زكريا يحي بن علي التبريزي، تعليقات الإمام محمد الخضر حسين، إعداد وضبط الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1416هـ- 1996م .
88-شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ - 1998م .
89-الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان: محمد الخصر حسين، ضبط وإعداد علي الرضا الحسيني، الطبعة الأولى، مكتبة الفارابي، دمشق: 1426 هـ-2005م.
90-شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره: الدكتور بلقاسم الغالي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت: 1417هـ - 1996م .
91-صحيح البخاري : الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ- 1998م .
92-صحيح مسلم: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بشرح النووي للإمام يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت: 1421هـ-2000م .
93-طبقات الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق الأستاذ طه أحمد إبراهيم، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1492هـ - 2001م .
94-ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت: 1974م .
95-ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: الدكتور عبد الفتاح حسن علي البهجة، الطبقة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان: 1419هـ-1998م .
96-العالم العربي الحديث والمعاصر: الدكتور جلال يحيى، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث محطة الرملة، الإسكندرية: 1998م.

97-العلماء التونسيون من 1873م إلى 1915م: الدكتور أرنولد، هـ. قرين، ترجمة حفناوي عمارية وأسماء معلي، الطبعة الأولى، المجمع التونسي بيت الحكمة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس : 1995م .
98-العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن ابن رشيق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة السعادة، مصر: 1383هـ - 1964م .
99-فتح المغيث شرح ألفية الحديث: الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمان ابن محمد السخاوي ، شرح ألفاظه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ صلاح محمد عويضة، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ- 1996م .
100-فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة: 1408هـ - 1987م .
101-الفصيح: أبو العباس ثعلب، تحقيق ودراسة الدكتور صبحي التميمي، (د.ط)، دار الشهاب، الجزائر : (د.ط).
102-فقه اللغة العربية وأسرار العربية : أبو منصور الثعالبي، (د.ط)، منشورات دار مكتب الحياة ، بيروت : (د.ت) .
103-الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا: أنور الجندي، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة : 1385هـ - 1965م .
104-فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث: الشيخ بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري، مراجعة وتقديم الدكتور عثمان بدري، الطبعة الأولى، منشورات ثالة، الأبيار ، الجزائر : 2002 م .
105-فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1423هـ- 2002 م.
106-في أصول اللغة والنحو: الدكتور فؤاد حنا طرزي، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان : 2005 م .
107-في أصول النحو: سعيد الأفغاني ، (د.ط)، دار الفكر : (د.ت).
108-في أصول النحو: الدكتور صالح بلعيد، (د.ط)، دار هومة: 2005م .

109–في الشعر الجاهلي: الدكتور طه حسين، (د.ط)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس: (د.ت) .
110–في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت : 1406هـ – 1986 م .
111–في نقد النحو العربي: الدكتور صابر بكر أبو السعود، (د.ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع : 1988م .
112–القاديانية والبهائية: محمد الخضر حسين، (د.ط)، مكتبة الإيمان، العجوزة: (د.ط).
113–القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1417هـ– 1996 م .
114–القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة وتقويماً: خالد سعود بن فارس العصيمي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت: 1424هـ – 2003م .
115–القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986م .
116–القياس في اللغة العربية: الدكتور محمد حسين عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة: 1415هـ – 1993م .
117–القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، (د.ط)، دار الشروق : 1997م .
118–القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: الدكتورة منى إلياس، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق: 1403هـ – 1985م .
119–كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت : (د.ت).
120–كتاب معاني القراءات: الشيخ الإمام العلامة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المؤيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1420هـ–1999م .
121–الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الهمام محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثالثة، دار الكتب العربي، بيروت: 1407هـ–1987م

122-لسان العرب: ابن منظور، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: (د.ت).
123-اللسانيات واللغة العربية: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت:1986م .
124-مجمل اللغة: الشيخ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، حققه الشيخ شهاب الدين أبو عمرو، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1414هـ- 1994م .
125-المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني: 1973 م .
126-محاضرات في أصول النحو: الدكتور التواتي ابن التواتي، الطبعة الأولى، مطبعة الرويغي ، الأغواط : 2006 م .
127-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ-1998م .
128-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافعي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1413هـ-1993م .
129-المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة: 1418هـ -1997م .
130-محمد الخضر حسين حياته وآثاره: محمد مواعدة، الطبعة الثانية، الدار الحسينية للكتاب: 1412هـ -1992م .
131-محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة: الدكتور محمد عطا موعد، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق: 1421 هـ- 2000م .
132-المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة: (د.ت) .
133-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1996م .

134-المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنيين السابع والثامن من الهجرة: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت: 1400هـ- 1980م .
135-المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت: 1425هـ-2004م .
136-مشاهد برلين: محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1418هـ-1998م.
137- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر : 1983م .
138-المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون: الدكتور مختار بوعناني، (د.ط)، دار هومة، الجزائر: 2001م .
139-المعاصرون: محمد علي كرد، علّق عليه وأشرف على طبعه: محمد المصري، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت: 1413هـ- 1993م .
140-معاني القرآن: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت:1403هـ- 1983م.
141-معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002: كامل سليمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: 1424هـ-2002 م .
142-معجم البلدان: ياقوت الحموي، (د.ط)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1984.
143-معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، اعتنى به وجمعه وأخرجه تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1993م .
144-معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إلياس سركيس، (د.ط)، مطبعة سركيس، مصر: 1928م .
145-معركة الإسلام وأصول الحكم: الدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت : 1418هـ- 1998م .

146-المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي: شارل أندري جوليان، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الطبعة الثانية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 1985.
147-المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال: الدكتور جلال يحيى، (د.ط)، دار النهضة العربي، بيروت: 1981م .
148-المغني عن الحفظ والكتاب: أبو حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي، تقديم وتعليق الإمام محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، (د.ط)، الدار الحسينية للكتاب: 1414هـ - 1994م .
149-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت: 1421هـ -1991م .
150-المفيد في المدارس النحوية: الدكتور إبراهيم عبود السامرائي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: 1427هـ -2006م .
151-مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ابن الصلاح، (د.ت)، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر: (د.ت).
152-الممتع في صنعة الشعر: عبد الكريم النهشلي، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، (د.ط)، منشأة المعارف بالإسكندرية : (د.ت) .
153-من حاضر اللغة العربية في بلاد الشام: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر: (د.ت) .
154-منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1981م .
155-الموسوعة العربية الميسرة، الطبعة الثانية، دار الجيل، الجمعية المصرية: 2001.
156-موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين: رابح خدوسي، الطبعة الأولى، دار الحضارة، الجزائر: (د.ت) .
157-النحو الوافي :عباس حسن،الطبعة الثامنة،دارالمعارف،القاهرة:(د.ت) .
158-نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن: 2001م .
159-نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن: 2001م .

الدوريات:

- مجلة البحوث الإسلامية، الرياض: محرم، صفر 1414هـ، الرئاسة العامة الإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، العدد: 38 .
- مجلة التراث العربي،مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب،دمشق:رجب-ذوالحجة1422هـ تشرين الأول-أكتوبر .أذار-مارس2001م ،العددان:82 ،81.
- مجلة جذور، جدة: ذو الحجة 1421هـ، مارس 2001م، النادي الأدبي الثقافي: العدد: 05 .
- مجلة عالم الفكر، الكويت:
- أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1970م، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، العدد: 03، المجلد: 01 .
- يوليو، أغسطس، سبتمبر 1984م، وزارة الإعلام في الكويت، العدد: 02، المجلد: 15 .
- مجلة عالم الفكر العربي، بيروت: آب- أيلول 1981م، مركز الإنماء القومي، العددان: 14، 15، المجلد: 03 .
- مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق: شوال 1404هـ- تموز 1984م، المجلد: 35، الجزء: 03 .
- مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق :
- رجب وشعبان 1346هـ- كانون الثاني 1928م، الجزء: 08.
- شوال وذو القعدة 1354هـ- كانون الثاني وشباط 1936م، الجزء: 14.
- جمادى الآخرة 1377هـ- 1 كانون الثاني 1958م، الجزء: 33 .
- مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، الأردن: صفر وجمادى الأولى 1399هـ- كانون الثاني ونيسان 1979، العدد المزدوج: 3، 4 .
- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة:
- رجب 1353هـ- أكتوبر 1934م، الجزء: 01.
- صقر سنة 1354هـ- مايو سنة 1935م، الجزء: 02 .
- شعبان 1353هـ- أكتوبر 1936م، الجزء: 03 .
- شعبان 1356هـ- أكتوبر 1937م: الجزء: 04 .

- 19 ذي القعدة 1365هـ إلى 06 رجب 1366هـ الموافق: 14 أكتوبر 1946 إلى 26 ماي 1947، الجزء: 07 .
- مطبعة وزارة التربية والتعليم: 1955م، الجزء: 08 .
- مطبعة التحرير 1960م الجزء: 12.
- مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية: 1960، الجزء: 14 .
- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: 1964، الجزء: 17.
- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: 1966، الجزء:18.
- ربيع الآخر 1395هـ ماي 1975، الجزء:35 .
- مجلة المنار، مصر:
- ربيع الأول 1339هـ-10ديسمبر 1920م، الجزء:22.
- 30جمادى الأولى 1340هـ-27 يناير 1922م ، الجزء:23.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
المقدمة	
مبحث تمهيدي: محمد الخضر حسين عصره وآثاره	
أولاً: عصره السياسي والاجتماعي والثقافي	02
أ- الحياة السياسية	02
ب- الحياة الاجتماعية	11
ج- الحياة الثقافية	17
ثانياً: حياة محمد الخضر حسين وآثاره	36
أ- مولده ونشأته	36
ب- ثقافته ورحلاته	41
ج- وفاته وآثاره	48
الفصل الأول: القياس وأصول النحو	
المبحث الأول: التعريف بالمصطلح	52
أولاً: تعريف القياس لغة واصطلاحاً	52
ثانياً: أركان القياس	55
ثالثاً: القياس بين أصول النحو وأصول الفقه	64
المبحث الثاني: أهمية القياس ودوره في نمو اللغة	69
أولاً: أهميته وفوائده	69
ثانياً: دوره في نمو اللغة	70
المبحث الثالث: القياس عند القدماء والمحدثين	74
أولاً: عند القدماء	74
ثانياً: عند المحدثين	79
الفصل الثاني: القياس في اللغة العربية عند محمد الخضر حسين	
المبحث الأول: كتاب القياس في اللغة العربية موضوعه ومصادره	85
أولاً: موضوع الكتاب	85
ثانياً: مصادره	88

المبحث الثاني: موقف محمد الخضر حسين من مصادر الاستشهاد 92
أولاً: موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته 92
ثانياً: موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف 105
ثالثاً: موقفه من الاستشهاد بكلام العرب 116
المبحث الثالث: آراؤه في مباحث القياس 128
أولاً: في حقيقة القياس 128
ثانياً: في أركان القياس 132
ثالثا: في القياس على القراءات القرآنية 133
رابعاً: في القياس على الشاذ 136
خامساً: موقفه من العلة 141
سادساً: القياس في صيغ الكلم واشتقاقها 144
سابعاً: القياس في نظم الكلام 151
الخاتمة 159
المصادر والمراجع 162
فهرس الموضوعات 178